



مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

العالي الرتبة في شرح نظم النخبة

المؤلف

أحمد بن محمد بن محمد (الشماني)

الملاحظات

• أصل هذه النسخة في المكتبة التيمورية.

ميكروفيلم رقم

عنوان المصنف : شجع لسنى على نظم والدولة
القدر

اسم المؤلف :

مصور عن النسخة المخطوط المحفوظة بدار الكتب القومية
تحت رقم ١٦٢ مطبوع في مصر

العالى المرتبة فى شرع نظم الخبنة
وهو شرع العلامة لفتى الدين أحمد بن محمد التميمى الفتوى
على نظم والده العلامة محمد التميمى الفتوى العلامة للخبنة
محمد التميمى بالمرتبة فى نظم الخبنة

ملاك
الفقيه مشهور
المفتونى
علمه
امين



مصالح حديث نورا
١٦٤

بسبحه الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر
 هذا شرح نظير النجفة للمحقق علامة الوقت الشيخ
 تقي الدين الشبلي رحمه الله برحمة اهل بيته
 الله الاول والاخره وصلواته على سيدنا محمد المودع بالبرهان
 الظاهره وعلى اهل بيته واصحابه بخوم الاهدى الزواهره وقد
 سألني بعض الابناء النجباء والاركابيا العضاياه ان اضع علي
 نظم بيديه ووالدي رحمه الله تعالى لنجفة الفكر تعلقا بيننا
 حقيقيه ونفوسنا فاجبت له الى سواله معتمرا علي توفيق
 الله وافضاله ولما اشرفت علي الاعام والختام وقومت
 للخراج منه الجيام باذن الله جماعته من الاخوان فكنتوه ولا
 تاخيرا وان شمر لما اقرانه وقع فيه معور وتغييره وزيادة
 وتغييره حتى صار والله الحمد والبن حاريا لمكثا المقاصد هذا
 الفقه فسميته بالعالي المرتبة في شرح نظم النجفة والي
 الله انفع ان ينفع به كما نفع باطوله وان يجترنا في زمرة
 حديث نبويه ورسوله ص

- الحمد لله العليم القادر • مرسل سيد الانام الجاشر •
- بيشر المطيع بالمراتب • ويبدد العاصي بالعقاب •
- صلي وسلم عليه الله • ما نطقت بذكره الا فواه •
- شي الحمد في اللغة مقابلته الجميل من نعمة او غيرها بالتعظيم
- باللسان والشكر مقابلته النعمة وحدها بالتعظيم فالحمد اعلم
- من الشكر باعتبار المتعلق واخص منه باعتبار المورد فان
- متعلقه النعمة وعندها ومورده اللسان وحده وان شكره
- اعلم من الحمد باعتبار المورد واخص منه باعتبار المتعلق لان متعلقه

النجفة

النجفة فقط ومورده اللسان والجوارح والجنان والقادر
 من العذرة وهي من العذر لان القادر بوقع الفعل علي قدر
 مستنبتة والمجاشر من اسم النبي صلي الله عليه وسلم لما روي
 مسلم في صحيحه عن محمد بن جبير بن مطعم عن ابيه ان النبي
 صلي الله عليه وسلم قال لي خمسة اسماء انا محمد وانا احمد وانا
 المجاشي الذي يبعث الله بي الكفرة وانا المجاشي الذي يجسر الله
 الناس علي فدي • وانا العاقب ورواه ايضا مالك اخر الموطا
 عن محمد بن جبير بن مطعم لكن مرسل وسرت الرجل بشي
 المعجبة وتخفيفها وابشيرة ثلاث لغات والاسم البشارة والشارة
 بالكسر والضم اي خبرته بما يسره والاذار الاخبار يا من خوف
 في زمان يسع الاحترار عنه وقدم البشارة علي الاذار لتقدمها
 عليه في قوله تعالى وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين
 ولتقدم رتبة متعلقها وهما المطيع والتواب علي متعلق
 الاذار وهما العاصي والعقاب وصلوة الله تبارك وتعالى عند الملائكة
 وصلوة الملائكة الدعاء في صحيح البخاري عن ابي العالية
 والافواه جمع قوة وهو اصل فم ولا يخفي ما في البيت الثاني
 من المقابلة المفسرة في علم الديدح بالآيات مجتهدني متوافقني
 او اكثر شرا مما يقابل ذكر علي المرتبة بخو قوله تعالى فاما من
 اعجب واتقني وصدق بالحسني فستيسره الليسي واما من يخجل
 واستغني وكذب بالحسني فستيسره للعسري ص

- وبعد فاعلم ان نجفة الفكر • اجل ما صنف في علم الاثرا •
- فانه يجري من لها قد صنف • اعظم ما جراه مصفا •
- فاخترت نظير درها المنثور • في سلك هذا الرجز المنثور •

في شرح نظم النجفة

تعلت عابداً بندي الجلال . من خطا في الفعل والمقال .
شي علم الاثر هو علم الحديث وعرف بانه علم يعرف به اقوال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وافعاله واحواله والعقبي البعيد
يقال قصي المكان يقصو قصوا بصميتين وهو قصي والسلك بكسر
المهمل الخيط والفعل بالفتح مصدر فقل يفعل وقراءتهم
واو حينا اليه فعل الخبرات والفعل بالكسر الاسم من
الخبر الذي يكون بصي . من طرق وقد افاد العلماء
ذاك الذي بالمتواتر عرف . وشرفه عند اولى العلم الف .
ان يبلغ الجمع الذي قد نقله . حد / يجمل العرف ان يفعله .
وان يري مستند في النقل . للمعنى الا الى الدليل العقل .
فان تكن شرطاً في شرط . فيها استواء الطرفين والوسط .
شي الخبر نوع مخصوص من الكلام يقال للصيغة وهو قسم
من الكلام اللساني ويقال للمعنى وهو قسم من الكلام القياسي
وفي الاصطلاح الخبر مرادف للحديث وهو ما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم من قوله او فعله فتكون السنة اعم منه
قيل وتقريره فتكون السنة مرادفة له وقيل الحديث
مما حكاه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره
ولذلك قيل لمن يشتغل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم يحدث
ولمن يشتغل بما جاء من الناس واحوالهم اخباري وبصبي بضم اوله
وفتح ما قبله اخره اي يسند ويروي والطرق بصميتين جمع كثره
لطريق والعلم الاعتماد المطابق الجازم الثابت ويجعل بالحق
المهمل يبيع والعرف العادة ويفعل فلان الكذب بجمع والطبا
جمع طبعة وهي في الاصطلاح جماعة اشتركوا في البس ولقا الشيخ

اذا

اذا عرفت هذا فاعلم ان الخبر ينقسم باعتبارنا قوله الى
متواتر واحاد والاحاد الى مخرب ومخبر ومشهور اما تعريف
المتواتر فمخبر جماعة يعيد بنفسه العلم بصدقه فيدنا بنفسه
لتخرج ما يعيد بغيره وهو خبر الاحاد المعيد بالقران للعلم
فانه قيل من اين يستفاد التقييد بالنفس من العظم قلت
من اسناد اقاد الي صير الخبر لانه عادة العلم في غير المتواتر
من مجموع الخبر والقران لا من الخبر وحده والمتواتر ما حو
من قولهم تواتر الرجال اذا جاوا واحد بعد واحد بقوله
ومنه قوله تعالى نظر سلما سلما تترى وانما كان المتواتر
معيدا بنفسه للعلم لانا نجد من انفسنا علما بوجود بعداد
مثلا وان ليس الا الاخبار فان قيل خبر كل واحد لا يعيد
الا الظن وضم الظن الي الظن لا يوجب العلم وايضا جواز
كذب كل واحد يوجب جواز كذب المجموع لانه نفس الاحاد
اجيبا بانه ربما يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الاعداد
كقوة الجمل المولف من السعرات واما شرطه فقد ذكر الشيخ
رحم الله مناهما اتفق عليه وكلها في الخبرين الشرط الاول
ان يبلغ الجمع الذي نقل ذلك الخبري الكثرة التي حد عن العادة
ان يتفقوا ويتواطوا على كذبه لانهم اذا لم يبلغوا هذا الحد لا يكون
غيرهم مفيد بنفسه للعلم الشرط الثاني ان يكونوا مسدين
ذلك الخبر الي المعنى كالاخبار عن مشاهدة بعداد لا الي الدليل
العقلي كالاخبار عن حدوث العام لان كل واحد منهم يخبر عن
ما حصل له بالاستدلال فينطوق احتمال التقييد للسامع ولا
يحصل له العلم ولو اخبره بذلك من في العالم الشرط الثالث وهو

خاص بالمتواتر الذي له طباقان يساوي الطبقة الملازمة
للخبر عنه الطبقة الاثيرة والطباق المتوسطة بينهما في
منح العادة من تواترهم على الكذب لان خبر كل طبقة وعصر
مستقل بنفسه فلا بد من الكثرة المانعة من التواتر على الكذب
من العلم حاصل به ضرورة ، وما له من عدة متميزة
من العلم الضروري يقال في مقابلة الاكسائي ويفسر بما لا
يكون تمصيله مقدورا للمخلوق ويقال في مقابلة النظري
ويفسر بما لا يكون حصوله بالانظر واستدلال وهو المراد هنا
وقد اختلف في العلم الحاصل بالمتواتر فذهب الجمهور الى انه
ضروري وذهب الليثي وابو الحسين البصري الى انه نظري
وذهب الرقيبي والامري الى القوقف دليل الجمهور ان العلم
بالمتواترات يحصل للمستدل وغيره حتى الصبيان الذين لا
اهتداهم بطرق الاستدلال وغيره حتى الصبيح الذي لا
وتركيب المقدمات والجمهور ايضا على ان المتواتر ليس له
عدد مخصوص وان ضابطه ما حصل العلم عنده لانا نقطع
بمصول العلم من المتواترات من غير علم بعدد مخصوص لا
سابق ولا لاحق وذكر ان الاعتماد بنفوي عند الاخبار
بتدريج حتى ان يحصل القطع واليقين والقوة البشرية
قاصرة عن ضبط عدد يحصل عنده ذكر وقيل عدة مخصوصة
في اثني عشر عددا فقام موسى لانهم جعلوا كذا كذا يحصل العلم
بخبرهم وقيل في عشرين لقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون
وذكر ليفيد خبرهم العلم باسلام الذين يجاهدونهم وقيل في
اربعين لان قوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك

المؤمنين

المؤمنين تزلت في اربعين ولولم يجد خبرهم العلم لم يقتصر
عليهم وقيل في سبعين لاختبار موسى لهم للعلم بخبرهم اذا
رجعوا فاخبروا قومهم واجيب بان لا يلزم من افادة عدد
معيّن من العلم في صورة معينة افادته له في جميع الصور
لان الحال في ذلك مختلف باختلاف الوقايح والمخبرين والسامعين
مثال المتواتر حديث من كذب على من بعد رواه عن النبي صلى
الله عليه وسلم عدد كثير من الصحابة قال ابن ابي عمير
اربعين وقال بعض الحفاظ ليس في الدنيا حديث اجمع على
روايته الا عشرة غيره واحديث يرويه اكثر من اثنين من
الصحابة غيره ورد بان ابا القاسم عبد الرحمن بن محمد بن
اسحاق بن مندة ذكر في كتابه المسمي بالمستخرج من كتب
الناس ان حديث المسح على الخفين رواه اكثر من ستين
من الصحابة ومنهم الا عشرة من
وما يكون قد رواه شخص ، وهو الذي باسم الغريب حصواه
شي قدم الشيخ رحمه الله الغريب على العزيز والعزير على
المشهور لان الغريب من العزيز عزير لانه ايسر من المركب كما
ان العزيز من المشهور كذا ذكروا الغريب حديث انفراد الله
او باه في منته وفي اسناده شخص واحد في اي طبقة كان
ذلك الانفراد ومنه ما هو صحيح كافراد الصحيح وهي كثيرة
ومنه ما هو غير صحيح وهو الغالب فيه وايضا منه ما هو
غريب من جهة الاسناد والمنقح وهو الذي ينفرد برواية
منته لا واحد ومنه ما هو غريب من جهة الاسناد
دون المنقح وهو الذي يرويه جماعة من الصحابة ويضرد

كلمة

واحد من الثقات بروايته عن صحابي اخر لا يعرف ذلك
 الحديث عنه الا من رواه ذلك الواحد وهذا هو العزيب الذي
 يجمع مع المعنى ويقول فيه الترمذي عزيب من هذا الوجه من
 هذا الخراية اذا تكون في اصل اسمها دينا يبي
 فهو بغير مطلق قد شراها وان يكن في غير اصله برة
 فهو المقول فيه فرد نسيه نحو تفرد بهذا المشعبي
 شي اصل الاسناد طرفه الذي فيه الصحابي والاسناد حكاية
 عن طريق المتق وفي واللام بتعلقا بتبني وهو مع ما
 تعلق به في موضع نصب خبر تكون كما ان يري مع ما تعلق
 به في موضع نصب خبر يكن والشيء يقع الشيء المعجمة
 وسكون العين المملة ابو عمرو وعامر بن شراحيل الكوفي
 منسوب الي شعب وهو بطن من همدان يسكن الميمه
 الميمه واهال الدال ولد لست لبيح مضاف من خلافة عثمان
 وتوفي في بضع ومائة يروي عن علي والسفيه وغيرهم
 فالخرابة ان كانت في اصل الاسناد سوا كانت في اصله فقط
 او في اصله ومن روي عنه او في اصله واستخرج في اكثره او
 في جميعه سمي ذلك الحديث بالفرد المطلق الحديث الذي
 عن يبع الولاء وهبته تفرد به عبد الله بن دينار عن بن
 عمر والحديث شعب الامان تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة
 وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح والحديث الاعمال
 بالنيات تفرد به علقمة عن عمرو وتفرد به محمد بن ابراهيم
 النبي عن علقمة وتفرد به يحيى بن سعيد عدد كثير وفي
 مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك

وان

كانت الخراية لا في اصل الاسناد بل في اثنائه او في اخره بالنسبة
 الي شخص معين او صفة معينة او بلدة معينة سمي ذلك
 الحديث بالفرد النبي مثالها في اخر الاسناد بالنسبة الي شخص
 معين حديث امرت انا قاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله
 الا الله رواه مسلم عن ابي عسان عن عبد الملك بن الصباح
 عن شعبة عن واقد بن احمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابيه
 عن جده عن عبد الله بن عمر تفرد به ابو عسان عن عبد
 الملك بن الصباح ولم يفرد به عبد الملك بل تابعه حرص
 ابن عمارة عن شعبة ومثاله في اثنائه الاسناد بالنسبة الي صفة
 معينة حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبي
 والقطر ثقاف واقتربت الساعة رواه مسلم عن يحيى بن يحيى
 عن ما تكرر عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد
 الله عن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان تفرد
 به من الثقات حمزة وهو مدار هذا الحديث كما ذكره هذا
 الشيخ علاء الدين الزكائي في الدر المنقى قال تبييننا الحافظ
 عبد الرزيم وانما قيدت هذا الحديث بقول من الثقات لان
 الدارقطني رواه من رواية بن لهيعة عن خالد بن يزيد
 عن الزهري عن عمرو بن عابشة وابي لهيعة عن حمزة
 ومثاله بالنسبة الي بلدة معينة حديث امرنا ان نقرأ بعامتنا
 الكتاب وما نيسر رواه ابو داود عن ابي الوليد الطيالسي
 عن همام عن قتادة عن ابي ثمره عن ابي سعيد قال امرنا قال
 الحاكم تفرد يذكر الامر فيه اهل البصرة من اول الاسناد ابي
 اخره ولم يشترك في هذا اللفظ سواهم ص

يحي

واحد من الثقات برواية عن صحابي آخر لا يعرف ذلك
المحدث عنه الامن رواية ذلك الواحد وهذا هو العزيب الذي
يختص مع الحسن ويقول فيه الترمذي عزيب من هذا الوجه من
هذا الخراية اذا تكلم في اصل اسنادنا بيبي
• فهو بغير مطلق قد شرا • وان يكن في غير اصله بيري
• فهو المقول فيه فرد نسي • نحو تفرد به المتعبي
• شي اصل الاسناد طرفه الذي فيه الصحابي والاسناد حكاية
عن طريق المتق وفي الام يتعلقان بتبني وهو مع ما
تعلق به في موضع نصب خبر تكون كما ان بيري مع ما تعلق
به في موضع نصب خبر يكن والشيء يقع الشيء المعجزة
وسكون العين المهملة ابو عمرو وعامر بن شراحيل الكوفي
منسوب الي شعبة وهو بطن بن همدان يسكن الميم
الميم واهمال الال ولد لسنت بن من خلافة عثمان
وتوفي في بضع ومائة يروي عن علي والسعدي وغيرهم
قال خراية ان كانت في اصل الاسناد سوا كانت في اصله فقط
او في اصله ومن زوي عنه او في اصله واستمر في اكثره او
في جميعه سمي ذلك الحديث بالفرد المطلق الحديث التلوي
عن يبع الولاه هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن بن
عمر والحديث شعب الامان تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة
وتفرد به عبد الله بن دينار عن ابي صالح والحديث الاعمال
بالنيات تفرد به علقمة عن عمرو وتفرد به محمد بن ابراهيم
النبهني عن علقمة وتفرد به يحيى بن سعيد عدد كثير وفي
مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك

وان

كانت الخراية لا في اصل الاسناد بل في اثنائه او في اخره بالنسبة
الي شخص معين او صفة معينة او بلدة معينة سمي ذلك
الحديث بالفرد النبي مثالها في اخر الاسناد بالنسبة الي شخص
معين حديث امرت انا فاذل الناس حتى يشهدوا ان لا اله
الا الله رواه مسلم عن ابي عسان عن عبد الملك بن الصباح
عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابيه
عن جده عن عبد الله بن عمر تفرد به ابو عسان عن عبد
الملك بن الصباح ولم يفرد به عبد الملك بل تابعه حرص
ابن عماره عن شعبة ومثاله في اثنائه الاسناد بالنسبة الي صفة
معينة حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرق الاصمعي
والعطر ثقات واقربت الساعة رواه مسلم عن يحيى بن يحيى
عن ما ذكر عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد
الله عن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الفرد
يه من الثقات حمزة وهو مدار هذا الحديث كما ذكر هذا
الشيخ علماء الدين الترمذي في الدر المنقى قال تبيين الحافظ
عبد الرزيم وانما قيدت هذا الحديث بقول من الثقات لان
الدارقطني رواه من رواية بن لهيعة عن خالد بن يزيد
عن الزهري عن عروة عن عائشة وابنا لهيعة ضعفة الجمهور
ومثاله بالنسبة الي بلدة معينة حديث امرنا ان تقرابا نحة
الكتاب وما تيسر رواه ابو داود عن ابي الوليد الطيالسي
عن هام عن قنادة عن ابي نضرة عن ابي سعيد قال امرنا قال
الحاكم تفرد يذكر الامر فيه اهل البصرة من اول الاسناد الي
اخره ولم يشركه في هذا اللفظ سواهم •

بي

وما يكون قد رواه اثنان هـ فهو العزيز عند اهل الشان هـ
وماله من الرواة اكثر هـ من راويين فهو المشتهر هـ
ش العزيز في الاصطلاح هو الذي يكون في طبقة من طبقة
لاويان فقط من عزيز بالسر اذا قل بحيث لا يكاد يوجد
او يجرى بالفتح اذا قوي واشتد ومنه قوله تعالى فعزونا
بثالث اي قويا وهو الثانية بضم الهاء وفتح الواو والمشهور
والمشهور هو الذي ترايد روايته في كل طبقة علي اثنين هـ
ومنه ما هو صحيح كحديث ذي الابدان في السهو ومنه ما
هو ضعيف كحديث طلب العلم فريضة علي كل مسلم هكذا مثل
بند الحديث بن الصلاح بنعالمك لكن قال شيخنا عبد الرحيم
ان بعض ائمة الحديث صحح بعض طرقه ثم ذكر بن الصلاح من
امثله من يشري باء ايشرة بالجنة ويوم تحرك يومه
صومك فعن احمد بن حنبل انما يدوران في الاسواق به
ولا اصل لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي وكذب
العزيز منه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف ذكره شيخنا
عبد الرحيم ولم يذكره بن الصلاح اكتفا بذكر مثله في المشهور
والعزيز ومذهب الجمهور ان الخبر المشهور لا يقيد بنفسه
الا لظن لغوره عن المتواتر ومذهب ائمة الحديث كما نقله
الامام الحافظ ابو سعيد العلاءي انه يقيد العلم التطري
اذا كان طرفه متباينة وقد سلمت من ضعف الرواة الرواة
وسمى التعليل كحديث امر فان اقل الناس حتى يقولوا
لا اله الا الله وقد يقال المشهور علي ما اشهر علي الامتد
عزير كان او عزير با غير استناد صـ

وما

وما عد الاولي في الايراد هـ فانه من خبر الاحاد هـ
ويؤيد الظن عند الجملة هـ وقد يقيد العلم مع قرينة هـ
ش ما عد المتواتر من اقسام الخبر يسمى خبر احاد وخبر
واحد سواء كان عزيرا او عزيرا او مشهورا الا ينح نواطور
وانه علي الكذب او يمتنع في بعض طبقة دون كلها او في كلها
وهو خبر علي بن ابي بصير وهو المشهور العلماء علي ويوجب العمل
به اذا كان راويه عدلان الصعابة علموا به في وقايح كثيرة
فعل ابو بكر بن محمد بن مسعود بن مسعود بن مسعود بن مسعود
السدس وعمل عمر بن الخطاب بن مسعود بن مسعود بن مسعود
المراة من دية زوجه وعمل عثمان بن عفان بن مسعود بن مسعود
الي غير ذلك من الاخبار ولم يذكر عليهم احد فكان في ذلك اجاعا
وايضا جمهور العلماء علي افاة خبر الواحد بنفسه الظن
وقد اشار الشيخ رحمه الله تعالى الي ذلك بقوله وهو يقيد الظن
عند الجملة وهو كسر اليهم ونشد بيد الامم جمع جليل كعبي هـ
وصحبه وذهب بعض المحدثين واهل الظاهر الي انه يقيد
بنفسه العلم وحجة الجمهور انه لو افاد العلم لا اطرد كما
المتواتر وانتفا الارز بنى وايضا لو افاد العلم لوجب
القطع بتخاطبه من مخالفة بالاجماع وهو خلاف الاجماع
واستدل البعض بانه يجب العمل به ولو لا انه يقيد العلم
لما وجب العمل به بل لم يمتنع لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك
به علم وقوله تعالى في معرض الذم ان يتبعون الا الظن
واجب بان المتبع هو الاجماع علي ويوجب العمل بالظاهر
وانه قاطع وبان عموم الايتين مخصص بما يطلب فيه العلم

ر

من اموال الدين واعلم ان المختار ان خبر الواحد المعتبر بالتراخي
 قد يفيد العلم ان ميكالوا خبر عرفت ولد له مشرف علي الموت
 واقطع الي ذلك صراخ وخصو رجايزة وخر ورج ممدران علي
 حاله غير معتادة دون صوت مثله فانا تقطع بصحة ذلك
 الخبر وتعلم به موت الولد جددك من انفسنا بالضرورة
 فان قيل العلم لم يحصل بالخبر بل بالقران كما العلم بجعل
 التجمل ووجيل الوجيل اجيب بانه حصل بالخبر مع
 صحة القران اليه اذ لولا الخبر لجوزنا موت شخص
 اخر مثال خبر الواحد للمعبد بالقران للعلم بالخبره البخاري
 ومسلم في صحيحهما ما لم ينتقد علمهما فانه لم يثبت به قران
 كماله قدرهما ورسوخ قدمهما في العلم وتقدمهما في المعرفة
 بالصناعة وجوده بخبر الصحيح من غيره والبلوغ الي
 اعلا المراتب في الاجتهاد والامامة في وقتها وتلقي الامة
 لكنها بها بالمقبول ص

وهو الي المردود والمقبوله منقسم عند ابي المنقول
 ويعرف المقبول من سواه بالبحث عن حال الذي رواه
 شي خبر الواحد يتقسم الي مقبول وهو ما غلب علي الظن
 صدق ناقله فوجب العمل به واي مردود وهو ما كان
 بخلافه سوا غلب علي الظن كذي ناقله فوجب تركه ام لم
 يغلب علي الظن لاصدق ناقله واكذبه فوجب التوقف
 فيه ويعرف الواحد المقبول من غيره بالبحث عن حال رواة
 فكل راو ثبت اتصافه بصفات القبول فغيره مقبول وان
 جاز ان يكون في نفس الامر كاذبا او غاطيا وكل راو لم يثبت

لاتصافه

لاتصافه بصفات القبول فغيره مردود وان جاز ان يكون
 في نفس الامر صادقا وانما انتصفت هذه القسمة بخبر الواحد
 لان الخبر المقتول نزل كله مقبولا فلا ترد عليه هذه القسمة ص
 فخير الاحاد حيث كانا ه الوصول في اساده استباننا ه
 يتخل عدل ضابطا قديلا ه ولم يكن عندهم معذرا ه
 ولا يبري الشذوذ من صفاته ه وهو الصحيح عندهم لذاته ه
 من وصل الا سنا بسلامته من التقص والعدل من له العدالة
 وهي الحفاضة علي اتقوي والمرورة واتقوي الاشرار عن ما
 يذم شرعا والمرورة الاشرار عما يذم عرفا وانما تحقق العدالة
 باختجاب امور اربعة الكبار فروي بن عمر انما تسعة الشرك
 بالله وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزني والفرار
 من الزحف والسمير واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين
 المسلمين والاحاديث الحرم اي الظلم في حرم مكة وراذ ابو هريرة
 اكل الربا وزاد علي السرقة وشرب الخمر وقيل الكبيرة ما توعد
 عليه الشارع بخصومه وقيل ما كان مفسدة مثل مفسدة
 اقل الكبائر المنصوص عليها او اكبر منها فان مفسدة
 دلالة الكفار علي المسلمين ليستنا صلوهم اكثر من مفسدة الفرار
 من الزحف ومفسدة امساك المحصنة كيزي بها اكبر من مفسدة
 القذف واما الاصرار علي الصغار فمرجع العرف وبلوغه
 ميلا فبقي الثقة واما بعض الصغار فالمراد به ما يدل
 علي خسة النفس كسرقة لقة والتطيف في الوزن بخسه
 واما بعض المباح فالمراد منه ما يدل علي مثل ذلك كالاجتماع
 مع الارذال والحرف الدنية ممن لا يليق به ذلك من غير



من امور الدين واعلم ان المختار ان خبر الواحد المصروف بالفرائض
قد يفيد العلم ان ميكالوا خبر معروف ولد له مشرف علي الموت
واقطع الي ذلك صراخ وخصو ربحا زرة وخروج مخران علي
حالة غير معتادة دون صوت مثله فانا نقطع بصحة ذلك
الخبر ونعلم به موت الولد جددت من انفسنا بالضرورة
فان قيل العلم لم يحصل بالخبر بل بالقرانين كالعالم بجعل
النجيل ووجيل الوجيل احبب بانه حصل بالخبر مع
صحة القرانين اليه اذ لولا الخبر لجوزنا موت شخص
اخر مثال خبر الواحد للمعبد بالقرانين للعلم بالخبر الجباري
ومسلم في صحبهما ما لم ينتقد عليهما فانه لم ينتقد به قرانين
كجلالة قدرهما ورسوخ قدمهما في العلم وتقدمهما في المعرفة
بالصناعة وجوده تعيين الصحيب من غيره والبلوغ الي
اعلا المراتب في الاجتهاد والامامة في وقتها وتلقي الامة
لكنها بها بالمقبول ص
وهو الي المردود والمقبوله منقسم عند اولي المقبول
ويعرف المقبول من سواه بالبحث عن حال الذي رواه
شي خبر الواحد يتقسم الي مقبول وهو ما غلب علي الظن
صدق ناقله فوجب العمل به واي مردود وهو ما كان
بجلافة سوا غلب علي الظن كذبي ناقله فوجب تركه ام لم
يغلب علي الظن لا صدق ناقله ولا كذبه فوجب التوقف
فيه ويعرف الواحد المقبول من غيره بالبحث عن حال رواة
فكل راو ثبت اتصافه بصفات القبول فغيره مقبول وان
جازا ان يكون في نفس الامر كاذبا او غائطا وكل راو لم يثبت

لا تصافه

لا تصافه بصفات القبول فغيره مردود وان جازا ان يكون
في نفس الامر صادقا وانما انتصفت هذه القسمة بخبر الواحد
لان الخبر الممتوا نركله مقبولا فلا يترد عليه هذه القسمة من
خبر الواحد حيث كانا . الواصل في اساده استباننا .
ينقل عدل ضابطا قد كمالا . ولم يكن عندهم معللا .
ولا يبري الشذوذ من صفاته . وهو الصحيح عندهم لذاته .
من وصل الا سنا حسلا من التقي والعدل من له العدالة
وهي المحافظة علي اتقوي والمروة واتقوي الاختراز عن ما
يذم شرعا والمروة الاختراز عما يذم عرفا وانما تحقق العدالة
باجتناب امور اربعة الكباير فردي بن عمر انا تسعة الشرك
بانه وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزني والفرار
من الزحف والسمير واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين
المسلمين والالحاد في الحرم اي الظلم في طرم مكة وراذ ابو هريرة
اكل الربا وزاد علي السرقة وشرب الخمر وقيل الكبيرة ما توعد
عليه الشارع بخصومه وقيل ما كان مفسدة مثل مفسدة
اقل الكباير المنصوص عليهما او اكبر منها فان مفسدة
دلالة الكفار علي المسلمين ليستنا صلوهم اكثر من مفسدة الفرار
من الزحف ومفسدة امساك المحصنة لزني بها اكبر من مفسدة
القذف واما الاصرار علي الصغائر فمردود العرف وبلوغه
مبلغا ينفي الثقة واما بعض الصغائر فالمراد به ما يدل
علي خسة النفس كسرقة لقة والتطيف في الوزن بخته
واما بعض المباح فالمراد منه ما يدل علي مثل ذلك كالاجتماع
مع الارذال والحرف الدنية من لا يليق به ذلك من غير



صروزة لان مرتكبها لا يجنب الكذب غالباً والصبيط علي فضيحي
صبيط كتاب وهو صياغة الراوي له عن التغيير من جبي تسمع
فيه اي ان يودي منه وصبيط حفظ وهو ثبات الراوي ما سمعه
في حافضة بحيث يتمكن من استحضاره مني شأ وقيد الصبيط
بالكمال لان المعنى في الصحيح والمعدل ما فيه علة وهي اصطلاحاً
امر قفي عامض قاذح في الحديث مع ان طاهره السلامة والشاد
من الحديث ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو زبد منه صبيطاً او
الترمنه عدد ولما كان المقبول منتسباً الي صحيح وحسن تعرض
لكل قسم وينه وقدم الصحيح علي الحسن لعلو رتبته فقوله
خبر الاماد بمنزلة الجنسي وياتي قيوده بمنزلة الفصل فخرج بوصول
الاسناد المعلق والمنقطع والمتصل والمدلس والمرسل وينقل
العدل فعل الفاسق والمستور وهو الذي لم يثبت عدالة ولا
فسقه وعدم التعليل والشذوذ ما يكون معلوماً وما يكون
شاذاً وقوله لذاته اي لنفسه اذ فيه ان هذا التعريف احد
نسيب الصحيح المطلقة سواء كان صحيحاً لذاته او صحيحاً
لغيره واعلم ان مرادهم بالصحيح ما وجدت فيه هذه الشروط
وبالصحيح ما لم توجد فيه وبعضها اما هو صحيح في نفس
الامر وضعيف فيه يجوز صدق الكاذب وخطا الصادق
وان الصحيح قد يكون عرذاً وقد يكون غير فرد لان الأدلة علي
قبول خبر الواحد لا يقصل بين الفرد وغيره ولهذا اطلق الشيخ
رحمه الله في النظر وذهب ابو علي الجبائي من المعترلة الي
اشتراط العدد في قبول الخبر وهو ظاهر كلام الحكم في علوم
الحديث وانهم رأوا الحكم لاسناد بالصحة بخبر هذا حديث

انساده

انساده صحيح دون الحكم للمتن بها نحو هذا حديث صحيح
ان الاسناد قد يصح لثقة رجاله ولا يصح حديثه لشذوذ او
علة فيه قال ابن الصلاح / الا ان المص المعتمرون اذا اقتصر علي
قوله صحيح الاسناد من غير ان يذكر له علة ولا يفتح فيه الظاهر منه
الحكم بانه صحيح في نفسه لان عدم العلة والقاذح هو الاصل ص
وذا كذا فتفاوت في الصحة • فقد رما بيناه من قوة •
لذا كما روي البخاري قدماه • خبر الذي له القشيري قدما •
شي الصحيح لذاته متفاوت في الصحة بسبب تفاوت الاوصاف
المقتضية لها فالاحاديث التي قيل انها اصح الاحاديث مطلقاً
اعلا في الصحة من الاحاديث الصحيحة التي لم يقل في شي منها
ذلك وان كان الجميع مشتقاً علي اصل العدالة والصبيط وياتي
الشروط ولكون رتب الصحيح متفاوتة قدم في الصحة صحيح
ابي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري علي صحيح
مسلم بن الحجاج القشيري لان كلامي انصافاً الشذوذ وعدالة
الرجال وصيغتهم والسلامة من الشذوذ ومن العلة في صحيح
البخاري انتم منها في صحيح مسلم اما انصافاً الشذوذ لان البخاري
لا يحكم بوصول المعنعن الا اذا ثبت لقا المعنعن للمنعن عنه
ولومرة واحدة ومسلم يكتفي في ذلك بما كان للقا واما عدالة
الرجال وصيغتهم فلان البخاري انما يخرج حديث الثقة المتقن
الملازم لم يتخذ عنه ملازمة طويلة ولا يخرج لمن يلي هذه
الطبقة الا في المتابعة ومسلم يخرج لهذه الطبقة كما يخرج للثقة
قبلها وايضا الذين تكلم فيهم من رجال البخاري ثمانون ومن
رجال مسلم مائة وستون واما السلامة من الشذوذ ومن العلة

فلان ما انتقد على البخاري نحو من ثمانين حديثا وما انتقد
عليه مسلم نحو من مائة وثلاثين حديثا وذهب بعض المغاربة
الي تقديم صحيح مسلم لقول ابي علي الحسيني بن علي البغدادي
سنيح الحاكم ما تحت اديم السما من كتاب مسلم وقول مسلمة بن
قاسم في تاريخه حديث ذكر صحيح مسلم لم يجمع احد مثله واجيب
عن قول ابي علي بانه غير مستلزم لصحة كتاب مسلم على كتاب
البخاري بل يصدق بمساواة له في الصحة ولو سلم انه مستلزم
لذلك بنا على ان الاصححة في العرف مستلزم تقي المساواة
وخارج بقول شيخه ابي عبد الرحمن السائي ما في هذه الكتب
اجود من كتاب محمد بن اسماعيل وعن قول مسلمة بن قاسم
بانه ان اراد تقي المثلية في الصحة ممنوع وان اراد في الترتيب
ويجوز كل حديث في موضع يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها
وساق فيه الفاظه المختلفة التي رواها من غير تقطيع لها في
الاجواب كما فعل البخاري وهذا لا يقتضي كونه اصح من كتاب البخاري
صحت ما كان على شرطهما ثم على شرط البخاري علما
ثم على شرط القشيري مسلم ثم على شرط تقي غيرهم
شي تحت شرط عطف لعقبتها التوافق والواو لا يكون الا في عطف الجمل
وهي هنا للتراتب في الرتبة وجمع الصيرفي غيرهم مع انه عايد الي
البخاري ومسلم تعظيما لها ومعني البيهقي ان الحديث الذي
على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه رتبته بعد رتبة ماخرجه
مسلم فقط والذي على شرط البخاري فقط رتبته بعد رتبة
ما كان على شرطهما والذي على شرط مسلم فقط رتبته بعد رتبة
ما كان على شرط البخاري فقط والذي على شرط غيرها رتبة

بعد

بعد رتبة ما كان على شرط مسلم فقط وقد اختلف ائمة الحديث
في المراد بشرط البخاري ومسلم اذ لا شرط لهما مذكور في كتابها
ولا في غيره فقال الحافظ ابو العصل محمد بن طاهر السلفي بشرط
البخاري ومسلم ان يخرجوا الحديث المجمع على ثقة نقلته اليه
الصحاحي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الاثبات ويكون
اسناده غير منقطع وتعبه شيخنا الحافظ عبد الرحيم بن
العراقي بان السائي صنف جماعة اخرج لهم الشيخان او احدهما
وقال النووي وغيره المراد بذلك ان يكون رجال اسناده في كتابها
وجاحسته على مراتب يكملها بخارج في المطالب
وما يكون قد اتى من طريق فانه الي الصحيح يرتفع
شي الخبر الحسن على فسمين حسن لغيره وسيدكوه الميم عند
الكلام على سوء المعط وحسن لذاته وهو المرادها هنا وعرف
بانه خبر متصل قل ضبط راويه العدل وارقم عن حاله بعد
ما ينفرده منكر وليس بشاذ ولا معطل ثم هو على مراتب
متفاوتة كلها بخارج بها كالصحيح قال الحافظ الذهبي واعلى
مراتب الحسن بشرح حكيم عن ابيه عن جده وعمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده ومحمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة
وابن اسحاق عن محمد بن ابراهيم الميموني وامثال ذلك وهو قسم
متجاوز بين الصحة والحسن فان عدة من الحافظ يصحون
هذه الطرق وينعتونها بائناس ادي مراتب الصحيح ثم بعد
ذلك امثلة كثيرة متنازع فيها بعضهم بحسنها واخرون يضعفونها
بحديث الخارث بن عبد الله وعاصم بن حمزة وجماع بن اوطاه
وخلق سواهم انتهى ثم الحسن لذاته اذ اتى من طريق اخري

بغير ما في رويته من قلة الضبط وصار معها كذا في الذاكرة بل
 لما بعد الحديث ابي بن العباس بن سهل بن سعد عن ابيه عن
 جده في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ابي هذا منعفه
 لسوء خلقه احدثني خيل يحيى بن معين والسياسي فحدثني
 حسني لكن لما تابعه عليه هذا الحديث اقره عبد الله بن العباس
 ارتقي ابي درجته الصحة فلهذا ذكره البخاري وان كان عبد
 الههيني ايضا صحيحا
 وان تجد قولاه بلوغ هذا حديث حسن صحيح
 فان يكن فردا فليتردد في ذلك الناقلة في الفرد
 وان يكن ليس بفرد ثقفا فباعتبار سندتي وصفا
 من يقال لاجل الخبر بلوغ اذا بدأ وتفتته اذا صادفته ومنه
 قوله تعالى ان يتفقوا بكونوا لكم اعداء وقد اشار الشيخ رحمه
 الله تعالى في هذه الايات الى جواب اشكال اوردته الشيخ ابو
 عمرو بن الصلاح علي قوله الترمذي في الحديث الواحد حسني به
 صحيح تفريز الاشكال ان الحسن قاصر عن رتبة الصحيح في
 الجمع بينهما في الحديث الواحد جمع بين القصور وعدمه وتفريز
 الجواب ان الحديث الذي قيل فيه ذلك ان كان فردا فاما قيل
 فيه ذلك للتردد في روايته لانه عند قوم في رتبة من حديثه
 صحيح وعند آخرين في رتبة من حديثه حسني وعلي هذا ما
 قيل فيه حسني صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان هذا غير
 متردد في صحته وذاكر متردد فيها ويرد عليه ان الترمذي
 يجمع بينهما في الحديث الذي لا خلاف في رويته وان كان ه
 الحديث الذي قيل فيه ذلك ليس بفردا فاما قيل فيه ذلك

باعتبار

باعتبار اسنادين احدهما يقضي الحسن والاخر يقضي الصحة
 وعلي هذا ما قيل فيه حسني صحيح فوق الفرد الذي قيل
 فيه صحيح واعلم ان الحسن الذي يجمع الترمذي بينه وبين
 الصحيح هو الذي قل ضبط روايته وهذا لم يعرفه الترمذي
 لكونه معروفا عندهم كما لم يعرف الصحيح لذلك واما عرف
 الحسن الذي يفرد به بالذکر لكونه اصطلح عليه وان البغوي
 في كتابه المصاييح قال من الصحاح واران من صحيح البخاري
 ومسلم وقال من الحسن واران من السنن الاربعة التي هي
 باق الكتب الستة والسنن هي كتب الحديث المرتبة علي
 الواجب الفقه كصنف ابي داود وغيره ورد عليه بان فيها
 غير الحسن من الضعيف والصحيح
 ويقبل المزيد من يوثق ان لم يناف ما رواه الاوثق
 شي اذا روي الثقة زيادة في حديث سواء كان من يحكم به
 لحديثه بالصحة وبالحسن وسواء كان راوي الناقص او غيره
 فان كانت الزيادة غير منافية لما رواه من هو اوثق منه
 لمزيد ضبط او كثرة عدد قبيلت لانه لو انفرد بحديث غير
 مناف لمن هو اوثق منه قيل فكذلك اذا انفرد بزيادة في
 حديث واما ان كانت منافية بحيث يلزم من قبولها رد رواية
 الاخرى فانه يصار فيها الي الترجيح بينها وبين معارضها
 فيقبل الراجح ويرد المرجوح وهذا اختيار الحافظ صاحب
 التمهيد ان المسئلة ذات اقوال بلخ بها الحافظ عبد الرحيم
 الي ستة وذات تقسيم واختيار الشيخ بن الصلاح وقد ذكر
 ذلك كله الحافظ عبد الرحيم في شرحه لا يفهمه وليس هذا الذي



اختاره صاحب التبعة شيئا من ذلك بل قال الحافظ ابو سعيد
العلاوي ان المتقدمين من ائمة الحديث يقتضي تصرفهم في
الزيادة فنوا ورد الترجيح اولا يحكمون في المسئلة بحكمه
كلي قال وهذا هو الحق والصواب ص
وان يكن خالف عدل من هو به بالمعنى والاعتقان اول منه
فما روي الاولي هو المحفوظ والغیر شاذ عند علمه فلو
شي اذا خالف عدل ثقة من هو اولي منه بالمعنى والاعتقان
لمزيد صبط او لكثرة عدد سوا خالف في السند او في المتن
سيمي ما رواه الاولي بالمعنى وما رواه غيره بالشاذ فالشاذ
ما رواه المقبول مخالفا لمن فوقه في المعنى والاعتقان مثال
المخالفة في الاسناد ما رواه الحاكم في صحيحه والترمذي والنسائي
وابن ماجه من طريق بن عيينة ان رجلا توفي عن علي بن محمد روى الله
صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الاولي هو اعتقه رواه بن
عيينة عن عمر بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس موصولا
وتابعه بن جرير وغيره ورواه حماد بن زيد عن عمر بن
عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث
ابن عيينة وتابعه محمد بن مسلم وبنه حماد بن زيد انتهى
حماد بن اهل العدالة والصنيط ومع ذلك راجح ابو حاتم حديث
ابن عيينة لكثرة روايته ومثاله في المتن رواه ابو داود
والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الاعشى عن
ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم ركعتي الفجر فليحدث طم
علي عينه قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في

هذا

هذا فان الناس اعمار ووه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
لا من قوله وانفرد عبد الواحد من بين ثقافت امهات
الاعشى بهذا اللفظ ص
وان يخالف الضعيف الارجاء قسم بالمعروف ما قدر حاه
وذند المعروف فهو المنكره وليس بجرح بما يستنكره
شي اذا روي الضعيف حديثا وخالف في اساده او منته
من هو ارجح منه اي راجح عليه لكونه احسن منه خالفا
رواه الراجح بسيمي بالمعروف وما رواه الضعيف المرجوح
يسمي بالمنكر وقد تبين ان النسبة بين الشاذ والمنكره
تباين كما لا يشاء ولا عموم وبخصوص مطلق او من وجد ان
الشاذ كما عرفت لا يصدق علي شي من افراد المنكر كما ان المنكر
لا يصدق علي شي من افراد الشاذ لان الشاذ من رواية المقبول
والمنكر من رواية الضعيف مثال المعروف والمنكر ما رواه
ابو حاتم في العلل من طريق حبيب بن حبيب وهو اخو حمزة
ابن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحاق عن العيرار بن
حريث عن بن عباس مرفوعا من قام الصلاة واي الركاة
وخرج وصام وقرا الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم حديث حبيب
هذا منكر والمعروف من الثقافت روايته عن ابي اسحاق
موقوفا انتهى وحبيب الاول بصيغة التصغير والثاني به
والثالث بصيغة التكبير والعيرار بالعين المهملة ص
وان وجدت راويا في الكتب موافقا للفرع اعني السيمي
وهو الذي يعرف بالمناجعة وهي لتقرية ذاك نافعة
وان تجد منها معناه ورد فسمه الشاهد اذ له عند

المرجوح



والاعتبار بسبب طرق الخبره لتابع او شاهد معتبره
 شي المتابعة بفتح الموحدة بعد الالف مصدر ميمي لتابعه
 تبا عا وفي الاصطلاح وعبدان راو غير صحابي موافق لراو
 ظن اده فرد نسبي او لشيعه او شيعه شيعه في لفظ ما رواه
 اوفي معناه وتنعيم الي نامة وهي الموافقة لنفس الراوي
 والي قاصرة وهي الموافقة لشيعه او شيعه شيعه وهي
 باقتسامها تكسب قوة في الفرد المتتابع وتعا فيه مثالا
 ما رواه الشافعي في الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون
 فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه فان عم
 عليكم فامكوا العدة ثلاثي هذه الحديث في جميع الموطات
 عن مالك بلفظ فامكوا العدة ثلاثي وليس كذلك وقد تابعه
 علي ذلك القعني عن مالك رواه البخاري عنه في صحيحه
 وهي متبعة تامة وقد تابع عيدا الله بن دينار نافع مد
 وهو بن زيد روي حديث نافع مسلم عن ابن ابي شيبة
 عن ابي اسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ
 فان اعني عليكم فاخذوا له ثلاثي وروي حديث محمد
 ابن زيد بن خزيمة في صحيحه عن رواية عاصم بن محمد
 عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ
 فامكوا ثلاثي وهي متبعة قاصرة والشاهد في الاصطلاح
 مني يعني الفرد النسبي ولفظه او بمعناه دون لفظه من
 رواية صحابي اخر مثال الاولي في حديث الشافعي المتقدم
 ما رواه الشافعي من حديث محمد بن حنبل بالهلهة والتصغير

عن

عن ابن عباس بلفظ ما رواه الشافعي من غير فرق ومثال
 الثاني ما رواه البخاري من حديث محمد بن زياد عن ابي
 هريرة بلفظ فان عم عليكم فامكوا العدة سبعان ثلاثي مد
 والاعتبار مصدر اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت
 حاله وفي الاصطلاح جمع الطرق وسيرها الحديث ظن ان راو
 الفرد به ليوفق علي تابع لذلك الراوي او علي شاهد كما لو
 وقع تفرد في حديث رواه حماد بن سلمة عن ابي يوسف عن
 سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فان
 جمع طرق ذلك الحديث وسيرها والنظر فيها هل روي ذلك
 الحديث ثقة غير حماد عن ابي يوسف او ثقة غير ابي يوسف عن ابن
 سيرين او ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة هو الاعتراض
 تحت ما يقبل حيث يسهل من المعارض فذات الحديث ه
 فان يكن حارضا مماثلة ه والجمع يمكن لمن يجاوله ه
 فسهل مختلف الاخبار ه وان تعدر علي الاخبار ه
 الجمع لكن علم الثاني ه فالمتقدم هو المتسوق ه
 ومن الي الترجيح ان يكن جهل ه وعند فقد الكمل الموفق انقل ه
 شي يتقسم الخبر للمقبول باعتبار المعارض وعدمه الي اقتسام مد
 منها الحكم بفتح الكاف من احكمت الشيء تعنته وهو المقبول مد
 الذي سلم من المعارض وذكر الحاكم ان عثمان بن سعيد الدارني
 صنف فيها كتابا كبيرا ومنها مختلف الحديث وهو المقبول الذي
 له معارض مماثلة في القبول وامكن الجمع بينهما وقد صنف فيه
 الشافعي رحمه الله تعالى كتابا مختلف الحديث وهو خير من
 الام غير مستقل وصنف فيه بعده بن قتيبة والطحاوي وغيرهما

التابع م

ويشال ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوي مع
 قوله فر من المجدوم فرار كذا من الاستدلال وقوله لا يورد في
 علي مصحح ويورد في كسر الراء وممرض بسكون الميم الثانية وكسر
 الراء ومصحح بكسر الصاد المهملة ومعوله يورد في حذف اي
 ابله قال الجوهري اصح القوم هم مصحون اذا اصابوا اموالهم
 عاهة ثم ارتفعت وقال ايضا قال يعقوب امرض الرجل
 اذا وقع في ماله العاهة وقد جمع بين ذلك بان قوله لا عدوي
 ليني اعتقاد اهل المجاهلية ان من الامراض ما يعدي بطبعه
 ويوجب مثله في مخالط صاحبه وقوله فر من المجدوم ولا
 يورد في مرض علي مصحح لبيان ان مخالطة المجدوم وابعاده
 المرض ابله علي ابل المصحح سبب يخلق الله عنده مثل ذلك
 يا اختياره وارادته من غير اعداء من ذلك المرض وتأثير منه
 وقد لا يخلقه الله تعالى عند ذلك السبب فكمن مخالط طصاب
 مرض من الامراض التي اشتدت بالاعداء يحصل له وفي مختار
 عن ذلك الاعتراض المكنى حصل له ومنها التاسع والمنسوخ وهو
 المقبول الذي له معارض مما تله في القبول وعلم السابق منها ولم
 يمكن الجمع بينهما للاخبار للعلماء جمع خبر يفتح المهملة وكسرها
 والمتقدم منها يسمى منسوخا والمتأخر يسمى ناسخا ومنها
 غير ذلك وهو المقبول الذي له معارض مما تله في القبول ولم
 يمكن الجمع بينهما ولا علم السابق منها وهذا ان وجد مرجح
 لاحدهما علي الاخر صير الي التبريح والعمل بالراجح والمرجحان
 كثيرة ذكرها الاموليون والحازمي في كتاب الاعتراض في التاسع
 والمنسوخ وان لم يوجد مرجح لاحدهما علي الاخر وجب التوقف

اي

اي التوقف وترك العمل والاستدلال واعلم ان نسخ الخبر
 يعرف من قوله صلى الله عليه وسلم نحو ما روينا من حديث بريدة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت لعينكم عن زيارة القبور
 فزورها وهي قول الصحابي كقول ما بركان اخرا الامرين من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوصوم مما مست النار
 رواه ابو داود والسنائي واختلف في قول الصحابي هذا
 ناسخ لذكره وقال الاموليون لا يثبت به النسخ نحو ان
 يكون قوله ذكر عن راي واجتهاد وقال المحدثون يثبت به
 به ان النسخ لا يدخل للراي فيه بل لمعرفة السابق من انظار
 من حال الصحابي انه لا يقول ذلك الا بعد المعرفة به ويعرف
 نسخ الخبر ايضا باعتقاد الاجماع علي خلافه كحديث قبل تشار
 العمري للمرة الرابعة فانه انعقد الاجماع علي خلافه فان قيل
 الاجماع لا يثبت اجيب بانه مبين وكاشف
 عن نص ناسخ ض
 تحت ما روي الاحاديث اما لسقط او لظعن ياد
 فالسقط في اسناد من ان تقع من اول فبا لمعلق عرف
 شي باد اسم فاعل من بد اهملة فالغاي ظر وثقف بمثلثة
 مضومة ففارق مكسورة اي وجد والاول اصله الاخر اصله وال
 علي وزن افعال موزن الاوسط قلبت الفزة واو اذ غم وقال
 قوم اصله وواو علي وزن فوعلى قلبت الكوا والاولي هزرة
 ثم هو ان جعلته صفة لم تضرفه والاصرفته ولما فرغ رجه
 الله من احد فسمى الاسناد المقبول بشرح في تسميته الاخر
 وهو المرود والرد اما المحذف من الاسناد او لظعن في الراوي



والثاني سببها باقتسامه والاول ان كان المحدث من اولاد
الاستاذ اي طرفه الذي ليس فيه الصحابي سواء كان المحدث
واحد او اكثر او جميع الرواة سمي ذلك الخبر معلقا من
علقته المحدثا تعليقا وانما كان المعلق من المردود للبره
بالمحدث و عدم العلم بجاله فان قيل لم يقيد في النظر
اللسقط الذي في التعليق بكونه من مصنف وهو مفيد
به في التمهيد اجيب بان الغالب فيه ان يكون من مصنف
عما في النظر بالنظر الي التعليق في نفسه وما في التمهيد
بالنظر الي الغالب في وجوده مثال ما حذف من اوله واحد
قوله البخاري قال ما ذكر عن الزهري عن ابي هريرة عن النبي
صلي الله عليه وسلم فان البخاري يئنه وبني ما ذكر واحدة
ومثال ما حذف منه غير الصحابي قوله وقالت عابسة كان
النبي صلي الله عليه وسلم يذكر الله علي كل احواله ومثال ما حذف
منه جميع الرواة قوله وقال وفد عبد اليتس للنبي صلي الله
عليه وسلم سوفاجعل من الامر ان عملنا بها دخلنا الجنة فامرهم
بالايمان والشهادة الحديث واعلم ان الراوي اذا حذف
من حديثه واصناف الحديث الي يتبع شيخه وهو شيخ له
كان ذلك تعليقا الا ان يعرف ان ذلك الراوي مدلسي قد ليس
وان المعلق في كتاب الترمذي سمعته ان كان بصيغة فيها
جرم نحو قال او روي مما نبي للفاعل بكم له بالصحة
عند ذلك المصرا لانه لو لم يصح عنده لما جزم به وان كان
بصيغة ليس فيها جرم نحو في الباب كذا او روي عن فلان
او ذكر او يذكر ما نبي للمفعول لا بكم له بالصحة لان مثل

هذه

هذه العبارة لانقال في الحديث الصحيح لكن ايراد ذلك المصنف في
صحيحه يشعر باصالة وثبوت اسناده عنده من وان
باترناج تراه والمتمن ما يرفعه سواء ه ذاك الذي
يسمي مرسلا في اشارة الي ثاني اقسام المردود للسقط
وهو الحديث الذي حذف منه الصحابي ورفعنا تابع
الصحابي الي النبي صلي الله عليه وسلم اي نسبه اليه سواء
كان التابع كبيرا وهو من لقي جماعة من الصحابة كعبيد
الله بن الحارث بن اسلم المعز او صغير وهو من لقي واحدا منهم
او اثنين كعبيد بن سعيد بن سعيد بن نصير المنصور في تراه عابد
علي السقط الذي اسم كان ان قدرت بعد ان او مفعول
ان كان المقدر بعدها نزي والبار والمجور والعتي باثر
تابع متعلق بتراه وهو خبر كان المحدث وقد او مفسر لثري
المحدث والعنبر في سواء عابد علي التابع وسمي هذا
الفنم مرسلا لكون التابع اطلقه ولم يقيد به بتسمية من
ارسله عنه ثم هو حجة يجب العمل به عند اي حبيفة وما ذكر
واهمكا واتباعها واحمد بن حنبل في احد قوله وفتحها المدينة
والعراق بشرط ان يكون التابع لا يرسل الا عن الثقات حتى
لو كان يرسل عن الثقات ويعتبرهم لا يكون مرسلة حجة
بثقات كذا قاله ابو الوليد الباجي وان خلفون من المالكية
وابو بكر الرازي من الحنفية ثم علي ان المرسل حجة انه كان
مقبولا عند التابعين لم يكره احد منهم وذكر اجماع منهم علي
قبوله وان الظاهر من حال العدل انه لا يرسل الا عن عدل فسكونه
عند تركيته له وهو لو زكاه قبل ذلك الحديث فكذا اذا سكت



عنه وذو هب الشافعي واحمد في احد قوليه والقاضي اساعيل
المالكى وجهه بالمحدثين والاصوليين الى عدم قبوله لان
عدالة المحدث وغير مقبولة لاختلال ان يكون تابعيا ضعيفا
عن تابع كذلك وقد وجد رواية التابعي عن تابع الى سنة
او الي نسبه والجواب ان اردتم بقولكم عدالة المحدث وغير
معلومة خفيفة العالم فهو غير شرطي العدل الذي يكفي فيها
الظن وان اردتم مجازة وهو البرهان فلا نسلم انه غير
موجود لان التابع الثقة اذا قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم غلب علي الظن عدالة من ارسل عنه ولو لم يكن
عدلا سماه لتكون العمدة عليه دونه ختمنا شرحه الله
الي باقي المردود للسقط بقوله ص

وان تجده بين طرفيه اختلفا بواحد فسمه منقطعاه
او كان باثنين ففوق ووقعا مع التوازي فادعه بالمعضل
شي الصمد المنصوب وطرفيه يسكون الدر للضرورة تثنية
حرف بفتحها وفوق حرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الفم
يعني ان المنقطع هو الذي حذف من بين طرفي اسناده راو
واحد سوا كان الحذف في موضع واحد او في اكثر والمعضل
بفتح الصاد المعجمة من اعضلته اذا صيرت امره معضلا
هو الذي حذف من بين طرفي اسناده راويان فاكثر على
التوازي وقولنا على التوازي يخرج للمنقطع في موضعين
فاكثر مثال المنقطع ما لك عن يحيى بن سعيد عن عائشة
فان يحيى بن سعيد لم يسمع عن عائشة وانما سمع من سمع
منها ومثال المعضل الشافعي عن مالك عن ابي هريرة

بأسقاط

بأسقاط ابي الزناد والاعرج واعلم ان ابا الحسن البيريزي
في كتابه الكافي في علوم الحديث خص المنقطع والمعضل
بما بين طرفي الاسناد وابن الصلاح لم يخصصها بذلك صفا
حذف من اول اسناده واحد وهو منقطع عند ابن الصلاح
وما حذف من اوله اثنتان من اوله ان وهو معضل عنده
وعند البيريزي كلاهما معلق وان الجوزقاني في مقدمة
كتابه في الموضوعات قال للمعضل اسوا حالات من المنقطع
والمنقطع اسوا حالات من المرسل والمرسل لا تقوم به حجة انزي
واما يكون المعضل اسوا حال من المنقطع اذا كان الانقطاع
في موضع واحد ما اذا كان في موضعين او اكثر فانه يساوي
المعضل في سوء الحال ثم اشار رحمه الله الي تفصيل السقط
من الاسناد باعتبار ظهوره وحقايقه فقال ص

ثم السقوط منه ما قد يهمل به يدركه مرید الاطلاع
بعدم اللغا والسماح من اجل الاحتياج الي الثاني
فمنه تبدد وصفة الشيوخ شي الثاني ذكر وقت وقع فيه
امر مشهور ليتعرف به ما بين وقت معين ووقت اخر وقوله
بعدم اللغا متعلق بتدرك والسقط على قسمين حقي وبما بين
وحلي وهو الذي يظهر يكون مولدا راوي متاخرا عن وفاة
من راوي عنده ويكون جهتين مختلفتين كراسان ودهستان
ولم يتعل ان اطرهما رجل عن جهته الي جهة الاخر ولذا احتج
الي الثاني فان فيه تقييد موالد الرواة ووجباتهم وسماعاتهم
وارتجالهم قال الحاكم ابو عبد الله لما قدم علينا ابو جعفر محمد
ابن حاتم الكشي بفتح الحاء وتشد يد المعجمة المكسورة وحذف

عن عبد بن حميد سألته عن مولده فذكر انه سنة ستين
وما بيني فقلت لا صحابنا سمع هذا الشيخ عن عبد بن
حميد بعد موته ثلاث عشرة سنة وقال ابو عبد الله الحميدي
ثلاثة اشيا وحيب تقديم العناية بها العليل واحسن كتاب
وضع فيه كتاب بن ما كولا ووصيات الشيخ وليس فيها
كتاب وكافة يريد على الاستيعاب واعلم انه لم يكن الثاني
في صدر الاسلام الي ان ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه
واقترح بلاد العجم ودون الدواوين وحسن الخراج وقيل
له الاثورخ فقال وما الثاني فقيل نعم كانت تغله الاعاجيب
يكتبون في شهر كذا من سنة كذا فقال عمر هذا حتى فقال
قوم نبدأ بالثاني من مبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال قوم بل من وفاته وقال قوم بل من هجرة نبي الله
عليه السلام من المدينة ثم قال قوم نبدأ من شهر رمضان
وقال قوم نبدأ من محرم لانه منصرف الناس من الحج ثم اتفقوا
علي ان يبدأ من المحرم وكانت الهجرة في شهر ربيع الاول
وكان مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين لاثني
عشرة ليلة خلت منه فتقدم الثاني علي الهجرة وعلي قدره
صلي الله عليه وسلم المدينة بشهرين واثنني عشرة ليلة وكانوا
يكتبون كلمة شهر قبل رمضان وربيح الاول وربيح الاخر
ويذكرون الشهر مع هذه الثلاثة ولا يذكرونه مع غيرها
من الشهور اما رمضان فلما قيل انه من اسم الله تعالى وان
كان الصبيح خلافة واما الربيعان فلان للحرب ربيع
اخرين وهما ربيع الازمنة الربيع الاول هو الزمان الذي

تكون

تكون فيه الكفاة والنور وهو ربيع الكل او الربيع الثاني
هو الزمان الذي ذكر فيه الثمار جبروا ربيع الشهر
عن ربيع الازمنة بكلمة الشهر في اولها وكانوا يجعلون
الشهور كلها مذكرة الاجاد الاولي وجاري الاخرة وكان
ابو عبيدة يوتث صفرا ايضا ويمنعه الصرف وهي كلها
معارف جارية بحري الاعلام
وقد يكون خافيا فلا يقف عليه الا من يحفظ بتمعن
فما به يكون ذاك جاء بصيغة تحمل اللغا
من ذي لقي قاربا لما موله وهو المظلم من المنقول
من ما اسم موصول عايد الصير المحرور والبا الجارة له
طرفية والجارة للصيغة المصاحبه ومن ابتداء بية والكلام
متعلق بها وهو خبر يكون وذاك اسمها وهو إشارة الي السقط
والجملة صلة الموصول وهو مبتدأ خبره وهو المدلس بفتح اللام
واشتقاقه من الدلس بالخزك وهو اختلاط الظلام سمي
بذلك لاشتراكها في الخفا واللقى بضم اللام وكسر القاف وتشديد
البا والصيغة المحتملة للقاضي عن اوان او قال يعني ان
السقط الخفي وهو الذي ليس بجاني ولا يعرف الا الحفاظ ينقسم
الحديث الذي يقع هذا السقط في اسناده الي مرسل خفي
وسياي والي مدلس بفتح اللام وهو ما رواه الراوي عن من
لغية ولم يسم منه او عن من لغية وسمع منه غير ما رواه
عنه بلغة محتمل للسمع وهو له فقوله من ذي لقي إشارة
الي لقاية لمن روي عنه وقوله قاربا لما مول تميم للنظم وليس
باخترا عن شي مثاله ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري



عن ابي اسحاق عن زيد بن يحيى بثبناة مختبة مضمومة
 ففوقية مفتوحة فمختبة ساكنة فعين مرهلة عن حذيفة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وليتموها اياها بكر
 فقوي امين لا تأخذ في الله لومة الية فهذا الحديث في صورة
 المتصل لان سماع عبد الرزاق بن الثوري مشهور وكذا سماع
 الثوري من ابي اسحاق وهو منقطع في مومنين فان عبد
 الرزاق لم يسمعه من الثوري وانما سمعه من النعمان بن ابي
 شيبة البجلي بفتح الجيم والنون عن الثوري ولم يسمعه
 الثوري ايضا من ابي اسحاق وانما سمعه من شركد عن ابي
 اسحاق كما ذكره مينا من وجه اخر واعلم ان ما رواه
 الصباي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه يسي
 مرسل صحابي ولا يسي من اهل اديان هذه القديس قد
 يسي تدليس الاسناد وهو مكره عند علم حتى قال شعنة بما لقا
 في قصة انا زكي اصب الي من ادلس وقال ايضا التدليس اخو
 الكذب وان العلماء المتعلقوا في رواية المرلس قد ذهب فرقة من
 القوم والمحدثين الي عدم قبولها مطلقا ان التدليس جرح
 وذهب الجمهور الي قبول من عرف انه يدلس عن الثقة وغيره
 حتى ينص علي سماعه بقوله سمعت او حدثنا واخبرنا وقال
 ابن الصلاح ما رواه المرلس بلفظ مختل لم يبين فيه السماع
 ولا الاتصال فحكمه حكم المرسل وما رواه بلفظ مبين للاتصال
 نحو سمعت واخبرنا وهو مقبول بفتح به فان قيل ما به
 الجامل لمن عرف انه لا يدلس الا عن ثقة علي استفاط الواسعة
 بينه وبين من روي عنه بصيغة موهمة اجيب بانه

يختل

يختل انه سمع الحديث من جماعة من الثقات فاستغنى بذكره
 عن ذكره / وجميعهم لمتحققه صحة الحديث كما يفعل المرسل
 ورن لم تدليس اخرين احدهما تدليس النسوة وهو مشر
 التدليس والاخر تدليس الشيوخ صورة الاولة ان يكون حديثا
 عند الراوي عن شيخ له ثقة فيخذف ذكر الراوي الضعيف
 ويصل الثقة بالثقة بلفظ موهوم للسمع ولان رواية كلهم
 ثقات وصورة الثاني ان يذكر الراوي شيخه كما لا يعرف به
 من اسما وكنية او بسبه الي قبيلة او بلدة او منعة ويختلف
 حال هذا النوع في الكراهة بحسب العرف منه فاشده كون
 العرض احقاه كونه ضعيفا وقد يجعل ذلك لكونه صغيرا في
 السن او ناخرت وقائه وتشاركه فيه من هو دونه وقد يكون
 العرض من ذلك ايام كثرة الشيوخ ص
 وما به المحنى ايضا فصلا بما يكون للقاء محتملا
 من يكون من معاصرهما وما نه به لقا علما
 فالمرسل الذي يخفى ارساله وما اختفى عن حافظ مثاله
 شي المحنى بتشديد الياصفة طيندا همدوق اي السقط المحنى
 وحصل خبره والالف للاطلاق والجملة صلة ما والضمير المجرور
 عايد به والباء الجارة له ظرفية والجارزة لما للمصاحبة ومن
 الجارة لمن يتعلق بحصل وما الثابتة فكرة محيني صبغة والاولى
 موصولة بمعنى الذي ميند خبره والمرسل والمراد بالارسال هنا
 مطلق الانقطاع اما سقط منه الصماي كما هو المشهور في حد
 المرسل والمعني ان الحديث الذي حصل فيه سقط حتى بان
 رواه الراوي عن معاصره الذي لم يعلم انه لعنه بلفظ مختل

يختل

للقايم وهو لم يسأله منه هو المرسل الذي خفي رساله ومثاله
ما روي بن ماجه من حديث عمر بن عبد العزيز عن عتبة بن عامر
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رحم الله حارس الحرمين قال
المخاطب ابو الجراح المزيبي في الاطراف ان عمر لم يلق عتبة واعلم
ان الارسال الخفي يدرك بتعريف امام مطلع علي عدم اللقا
كقول المزيبي في لقا عمر لعقبة وياخيار الراوي عن نفسه بعد
السماع كما في عميدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه وحدثه
في السنن الاربعة روي الترمذي ان عمر بن مرة قال له هل
تذكر من عبد الله شيئا يعني اياه قال لا وان الجمهور علي ان المرسل
الخفي قسم من المدلس لا قسم له ولهذا قال المخاطب عبد الرحيم
في شرح الالفة وانما يكون تديسا اذا كان المدلس قد عاصر
المروي عنده ولعبه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دل به
عنه والمختار عند المخاطب صاحب المختار ان المرسل الخفي قسم
للمدلس لا قسم منه وان التديس من علم لقاوه والمرسل
من عاصر لم يعلم لقاوه وهو نحو ما قال ابن القطان في كتابه
بيان الوهم والاهتمام اما اذا روي عن لم يذكره بل يلقاه موثوقا
فان ذلك ليس بتديس علي الصحيح وحكي بن عبد البر عن
قوم انه تديس عن
والطعن ان يكون الكذب الاثره وظهرت قرينة لنا ظهر
تسعران ما روي مصنوعه قد تدرك المروي هو الموضوع
شي الاثر المدلس فاعلم ان اثر الحديث بغير مداه
بالمد والضم اذا ذكرته عن غيرك والبيان المروي مستددة
ساكنة والواو في هو ساكنة والياء ساكنة مخففة والواو

محركة

محركة ولما فرغ من المردود وهو شرها وسيبها ايضا المصنوع
والمختلق وهو الكذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف
ذلك بامور منها اقراره او منعه كما روي بن جبران في مقدمته
تاريخ الاضعفا عن ابن مهدي انه قال قلت لمسرة بن عبد ربه
من اين اجبت بهذه الاحاديث من قرأكذا فله كذا قال ورضعها
الرجب الناس فيها قال بن دقيق العيد واقرار الراوي بالوضع
كاف في رده وليس تقاطع في كونه موضوعا الجواز ان يكذب في
هذا الاقرار انني ومنها حال المروي بان يكون مخالفا ليقين
الغزان او النسبة المتواترة او الاجماع او صريح العقل ولا يقبل به
الناوئل او يكون ركيد اللفظ والمعنى كالاحاديث الطويلة التي
تروى في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يثبت لكثرة
بما رتتم الالفاظ البنيوية هيبه نفسا ينفذ يعرفون بها ما يكون من
الالفاظ البنيوية وما لا يكون ومنها حال الراوي كما روي ان عيات
ابن ابراهيم دخل علي المهدي بن منصور وكان يعجب السعدي
اللعب بالجمام وحين يديه جام فقيل حدث امير المؤمنين
فقال حدثنا فلان عن فلان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا
سيف الا في فضل او حق او حقا او حقا او حقا او حقا فامر
له المهدي ببذرة فلما خرج قال المهدي استمدان فنادى فقا
كذاب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم او حقا ثم قال اما حمله علي ذلك الجمام وامر ببيع
الجمام ورخص ما كان فيه والواضعون منهم من يضح كالاماني
عند تقسيمهم ومنهم من يضح كلاما لبعض الحكماء والزهاد او
الاسرائيليات نحو المعرة بيت الدار والحجة راس الدار وافاته

كلام بعض الاطبا الاصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم ونحو
حب الدنيا راسي كل خطية فانه اما من كلام مالك بن دينار
كما رواه ابن ابي الدنيا في مكاييد الشيطان او من كلام عيسى بن
سليم عليه السلام كما رواه البيهقي في كتاب الزهد والاصل
له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم الامم من اسرائيل الحسن
البصري كما رواه البيهقي في شعب الايمان وسراويل الحسن
البصري عندهم شبه الريح كذا قال شيخنا المعاني في
الرحيم ومنهم من يجمع اسنادا صحيحا لم يمتنع ليروح
به ذلك المتي وايضا منهم من يتعمد الوضع فضلا كالرئاسة
ومنهم من يتعمد تدينا كجملته المتعمدين الذين وضعوا في
الغضايل والرعايب ومنهم من يتعمد تعصبا كمتعصبي
المذاهب ودعاة المبتدعة ومنهم من يتعمد اتباعا لهوي
اهل الدنيا كغيات بن ابراهيم ومن لا يتعمده بل يقع منه
نورها وغلطا نحو حديث بن ماجه عن اسحاق بن محمد الطالح
عن ابي بصير عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الاعشى
عن ابي سفيان عن جابر بن مرفوعا من كثرت صلواتك بالليل حسن
وجهه بالنها قال ابو حاتم الرازي كنبته عن ثابت فذكرته
لابن عمير وقال الشيخ يعني ثابتنا لا يأسى به والحديث منكر
قال ابو حاتم والحديث موضوع وقال الحاكم دخل ثابت بن
موسى علي شريك بن عبد الله القاضي والمستنقبي يني يديه
وشريك يقول حدثنا الاعشى عن ابي سفيان عن جابر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر الممتن فلما نظر الي
ثابت بن موسى قال من كثرت صلواتك بالليل حسن وجهه

بالنار

بالنار وانما اراد ثابتا الزهري وورعه فظن ثابت انه روي
هذا حديثا مرفوعا بهذا الاسناد فكان ثابت يحدث به عن
شريك عن الاعشى عن ابي سفيان عن جابر وقال ابن حبان
وهذا قول شريك قاله عقب حديث الاعشى عن ابي عن
ابي سفيان عن جابر يعقد الشيطان علي قافية راسي احكم
فادرجه ثابت الخبره سرقة منه جماعة منعها وحدثوا به
عن شريك واعلم ان تعمد وضع الحديث سواء كان في التزيين
والترهيب وغيرهما حرام باجماع من يعتمد به خلافا للكرامة
فانهم جوزوا الوضع في التزيين والترهيب والزهد وان رواية
الموضوع حرام علي من علمه ووطن انه موضوع الامع بيان انه
موضوع وان الواضع المستعمل الوضع كافر وغير المستعمل من تكلم
كثيره وعند الشيخ ابي محمد الجويني كما فر ص
• وان يكن لكونه منهيا • فسم بالمتروك ماله نما
• وان يكن حصوله لكثرة • غلط او لفسق او لغفلة
• فذلك المنكر عند طائفة • وقد يكون الطعن للمخالفة
• اوسوء حفظه او الجهالة • بحاله او وضع او بدعة
• من المستتر في كني والبارز في حصوله للطعن وفي لكونه
• وحفظه وحاله للراوي الموقوف من الكلام وفي له للمروي والام
• زائدة مقوية يعني ان من اقسام المردود للطعن المتروك
• وهو ما يكون راويه منما بالكذب في غيره كحديث صدقه
• الرقيق عن فرقة عن مره الطبيب عن ابي بكر وحديث عمرو
• ابن شمر عن جابر الجعفي عن المحدث عن علي وقد يكون
• الطعن لكثرة غلط الراوي او لفسقه او لغفله وهو المنكر

عند الذين لا يشترطون في المنكر المخالفة وقد يكون الطعن ه
لها لغة الراوي من هو أو وثق منه / ولكنه نبي الحفظ بان
تكون غلطه اقل من حفظه / او لكونه مجهولا بان لا يعرف فيه
تغديل ولا تجريح / او لكونه يروي الحديث علي سبيل التوهم
او لكونه صاحب بدعة وهي ما احدث علي خلاف الحق الملتقى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال نوع
بشبهة واستحسان وجعل دينا قويا وصراطا مستقيما
والعشق ارفقا كبرية فعلية او قولية وقد سبق الكلام
علي الكبا يروى احسن ما قيل فيها احد وعشرون ارجح
القلب البراءة والحسد والعيب والكبر وثمان في العم العبيته
والنميمة والغذف وشهادة الزور واليمين الغيبي وشرب
الخمر واكل الربوا واكل مال اليتيم وثلاثة في البعد القتل والسحر
والسرقة واثنان في العرج وهما الفلحستان واربعة في سائر
الجسد ترك الصلاة والحقوق والفرار من العدو واصناد
اموال المسلمين ونضير الصغيره كبيرة اذا اقرت بها اختارها
او العرج او التحدث او المجاهرة بها او الاعتزاز بسائر الله
عليها او فدورها من عالم يقتدي به ص
او المخالفة ان كانت تري • لكون راو طلساق غيرا
فسمه بمدرج الاسناد • او لا زياد حل في اسناد
فذلك المزيد في المنصل • من الاسانيد كذا المحصل
شي من لغة الراوي لغيره قد تكون بتعيين السياق اي تسياد
الاسناد والحديث الواقع فيه ذلك سببي بمدرج الاسناد وهو
علي اوجه اخرها ان يكون متي عند جماعة باسناد بيد مختلفة

فيرويه

فيرويه واحد عنهم باسناد واحد منها بجمهم ولا يبين اختلافهم
فيه ثانيا ان يكون متي عند راو باسناد الا طرفا منه فانه
عنده باسناد الخرف يروي بعضهم عنه وذكر المتي كذا باسناد
الطرف الاول ولا يذكر اسناد الطرف الثاني مثاله ما رواه
ابو داود عن رواية زائدة وشريك فرقا والساي من
رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه
عن وايل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وفيه ثمة جنتهم بعد ذلك في زمان فيه برده شديد فرايت
الناس عليهم جل الثياب تحرك ابيدهم تحت الثياب قال
موسى بن هارون الجمال قوله ثمة جنت ليس هو بهذا الاسناد
وانما ادرج عليه وهو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وايل
عن بعض اهلته عن وايل رواه هكذا مبينا زهير بن معاوية
وايويد بن شعاع بن الوليد خيرا فضة تحرك الايدي من تحت
الثياب وفضلاها من الحديث وذكر اسنادها كما ذكرناه
ثالثا ان يكون متيان مختلفا الاسناد عند راو فيرويهما
راو عنه مفترض علي احد الاسنادين او يروي احد المتين
ياسناد الخاص ويروي فيه من المتين الاخر راو بها ان يكون
متي عند شيخ تعضد عن شيخه وبعضه عن سمعه من
شيخه فيسوقه الراوي عنه كذا عن شيخه ويجذف الواسطة
خامسا ان يسوق الحديث باسناده الي متناه فيقطع فاطع
عن ذكر متنه وذكروا كلاما اجنبيا فيمكن بعض من سمعه ان
ذكر الكلام متي ذكر الاسناد فيرويه عنه كذا كفضة ثابت
مع شريك القاضي في قوله من كثرت صلاة بالليل حسن ه



وجهه بالنار فان بن جيان جزم بانه من المدرج وان كان ابو
خاتم جزم انه من الموضوع كما سبق ويعرف مدرج الاسناد
بهي رواية مفصلة للرواية المدرجة وقد تكون المخالفة
بزيادة لا واوا اكثر في الاسناد ومن لم يزد بها اتقن من زادها
كذا في شرح التمهيد لمصنفها وبسبب المرزوقي متصل الاسناد
وقد صنف الخطيب فيه كتابا وسماه بذلك قال شيخنا
المحقق عبد الرحيم وفي كثير مما ذكره نظرنا لمحدث عبد
الله بن المبارك عن سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر
قال حدثني بشر بن عبيد الله قال سمعت ابا ادريس الخولاني
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا
علي القنور ولا تفضلوا اليها فذكر سفيان واي ادريس في هذا
الاسناد زيادة اما ذكر سفيان فزيادة من دون بن المبارك
لان جماعة من الثقات رووه عن بن المبارك عن ابن جابر
نفسه بن غير ذكر سفيان ومنهم من صرح بالاجابة ابن
المبارك عن ابن جابر واما ذكر ابي ادريس فزيادة من ابن
المبارك لان جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر نفسه ولم
يذكروا ابا ادريس بن بشر واثلة ومنهم من صرح بسماع
بشر بن اثلة ص

وقدم

وقدم بتشديد الال وبالف الاطلاق في اخره يعني ان مخالفة
الراوي لغيره تكون باذراج من موقوف وهو ما كان من
كلام صحابي او تابعي في معنى مرفوع وهو ما كان من كلام
الذي صلى الله عليه وسلم من غير وصل ولا يبين سوا كان
الدرج في الاول وفي الاخر وفي الاوسط مثال المدرج في الاول
ما رواه الخطيب من رواية ابي قطن وشبابه فترجمها عن
شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اسبعوا الوضوء ويل للاعقاب من النار
قال الخطيب وهم ابو قطن وشبابه في روايتها هذا الحديث
عن شعبة علي ما استقناه وذكر ان اسبعوا الوضوء كلام ابي
هريرة وويل للاعقاب من النار كلام النبي صلى الله عليه وسلم
كذا رواه الثقات عن شعبة ومثاله المدرج في الوسط ما رواه
الدارقطني في السنن من رواية عبد الحميد بن جعفر عن
هشام بن عروة عن ابي جعد عن نسوة بنت صفوان قالت سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره او انثبه
او رفعه فليتبوا قال الدارقطني كذا رواه عبد الحميد
عن هشام والمحموط ان الانثبي والرفع من قول عروة وليس
بمرفوع كذا رواه الثقات عن هشام ومنهم ابوب الصفياني
وحامد بن زيد وغيرهما رواه من طريق ابوب بلقظ
من مس ذكره فليتبوا قال وكان عروة يقول اذا مس رقبته
او ذكره او انثبه فليتبوا انثبي والرفع يعني التراب ومنها
فيسكون العا فمجيئة اصل الخبر وكل من مس من البدن
ومثاله المدرج في الاخر ما رواه ابو داود عن النبي عن ابي



حيثة عن الحسن بن الحر عن القاسم بن صفيحة عن علقمة
عن عبيد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ
بيده وعلمه التشهد في الصلاة فذكر التشهد وفي اجرة فاذا
قلت هذا وقضيت هذا فقد قضيت الصلاة ان ثبت ان
تقوم فقم وان ثبت ان تقعد فاقعد قال بن الصلاح قوله
اذا قلت هذا الخ من كلام بن مسعود لا من كلام النبي صلى الله
عليه وسلم لان الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت والحسين بن
الجعفي وابن بجلان وغيرهم رووه عن الحسن بن الحر ويترك
هذا الكلام ورواه شياجه عن ابي خبيثة وبي ان من قول
عبيد الله فقال قال عبيد الله اذا قلت هذا فقد قضيت ما عليك
من الصلاة قالت شيتا ان تقوم فقم وان شيتا ان تقعد فاقعد
رواه الدارقطني وقال شياجه ثقة واعلم ان الشيخ بن الصلاح
قال انه لا يجوز تعدد شي من الادراج المذكور وايضا عبيد الله محمد
ابن عبيد الله الزركشي نقل عن المازدي والرويانى وابن السعائى
انهم قالوا ان من تعدد الادراج ساقط العدة وهو من يعرف
الكلم عن مواضعه فكان ممكنا بالكداين وان المدرج في
المتى يعرف با مورادها ان يمتنع صدور ذلك الكلام من
النبي صلى الله عليه وسلم كحديث ابي هريرة الذي في صحيح
البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعبد المملوك
اجران والذي نفسي بيده لو اجهاد في سبيل الله والجد ووبر
اهر لا جنت ان اموت وانا مملوك فان قوله والذي نفسي
بيده الخ من كلام ابي هريرة لانه يمتنع من صلى الله عليه وسلم
ان يمتني ان يكون مملوكا ولا اذاهم لم تكن امه ح موجودة حتى

نرها

يرها ثابها ان يصرح الصمايى بانه قال كذلك كحديث بن
مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم من مات وهو لا يشرك
بالله شيئا دخل الجنة ومن مات وهو يشرك بالله شيئا دخل
النار كذا رواه احمد بن عبد الميمار العطار زدي عن ابي بكر بن
حياتى يلقط سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من
جعل لله ندا دخل النار واخرها اقولها ولم اسمعها منه من
مات لا يجعل لله ندا دخل الجنة ثابها ان يصرح بعض الرواة
بتفصيله كحديث بن مسعود في التشهد الذي تقدم الكلام
عليه وقد تكون مخالفة الراوي لغيره بتقديم وتأخير في
اسناد متى ويسمى الواقع فيه ذلك المغلوب مثال ذلك
في الاسناد ان يكون في مرة بن كعب فيجعل كعب بن مرة
اسم احدهما اسم ابي الاخر وقد صنف الخطيب فيه رافع بن
الارتياح في المغلوب من الاسماء الانساب ومثاله في المتن
حديث ابي هريرة في السبعة الذين يضلهم الله في صل عرشه
رواه مسلم في بعض الطرق ورجل تصدق بصدق اخفاها
حتى لا تعلم بعينه ما تنفق شماله وهو مغلوب وانما هو حتى لا
تعلم شماله ما تنفق بعينه كما رواه ايضا مسلم والبخاري ص
وان يكن للون راو ابدا لا بعيره ولا شرح اختلا
فهو الذي بالاضطراب وسماه يفعل لامتحان حفظ من نبي
من اسم يكن ضمير المبالغة ويعمل مبني للمفعول والضمير
فيه للابدال والمعنى ان مخالفة الراوي لغيره بابدال راو مكان
اخر ولا يشرح له من حفظ او اكثر كثره صحة عليه من خالفه ولا
لمن خالفه عليه بيسمى بالاضطراب ويكون ذلك غالبا في الاسما

كحديث ابي داود وابن ماجة من رواية اسماعيل بن ابي
عن ابي عمر بن محمد بن حريش عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فليجعل شيئا تلقا وجهه
رواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عن اسماعيل هكذا
ولاواه سفيان الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريش عن ابي
عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن ابي عمرو بن
محمد بن حريش عن جده حريش عن ابي هريرة ابي عمرو
من الاختلاف التي وقعت في علي اسماعيل بن ابي
وقد يكون الاضطراب في المتن كحديث فاحلة بنت قيس
قالت سبيلت اوسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة
فقال ان في المال لعقاسوي الزكاة هكذا رواه الترمذي من
رواية شريك عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاحلة ورواه
ابن ماجة من هذا الوجه بلفظ ليس في المال عقاسوي الزكاة
وهذا الاضطراب لا يخلو التاويل وقال الحافظ صاحب
المختار في شرحها وقلما يجزم المحدث علي الحديث بالاضطراب
بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد ونحو الابدال
قد يكون للغلط وحكم حكم المغلوب او المحلل وقد يكون لغرض
الاعتراض وحكم حكم الموضوع يقدم في فاعله ويوجب رد
حديثه وقد يكون لغرض الامتنان مثاله للغلط ما رواه
يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن منصور عن مقيس عن
ابن عباس قال ساق النبي صلى الله عليه وسلم مائة بدنة
فيها جمل ابي جمل قال بن ابي حاتم سألت ابا زرعة عنه وقال
هذا خطأ انما هو الثوري عن بن ابي ليلا عن الحكم عن مقيس

عن

عن ابن عباس والخطا فيه من يعلى بن عبيد ومثاله لغرض
الاعتراض حديث ابي هريرة (المرفوع اذا لقيتم المشركين في طريق
فلا تقذوهم بالسلم رواه مسلم في صحيحه من رواية متعبة
والثوري ويزيد بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد بن
الداروردي كلف عن سهيل بن ابي صالح عن ابي
هريرة ورواه حماد بن عمرو المصيصي عن الاعشى عن ابي
صالح عن ابي هريرة لعصير بن زيد عن ابي هريرة واما
الابدال لغرض الامتنان فحفظ الشيخ رحمه الله فعل مع
البخاري والعقابي وغيرها ويفعله اهل الحديث كثيرا
لا يتقونه حديثا فان قيل هل يجوز امتحان حفظ الشيخ
بقلب حديث عليه احيى بافة لا يجوز لانه قد يفتقر علي
روايته علي تلك الحالة لظنه ان ذلك صواب لاسيما ان كان
يعتقد ان من قلبه عليه من اهل المصرفة وانه كذب وليس
هذا من المواطن التي يباح فيها الكذب وقد يقع الابدال
في المتن لحديث بن جرير عن عابشة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ان ابن ام مكتوم يودن يليل فكلوا
واشربوا حتى يودن جلال وكانت جلال لا يودن حتى يري
العجل قال شيخنا سراج الدين البلقيني هذا مغلوب والصحيح
من حديث عابشة ان جلال لا يودن يليل فكلوا واشربوا
حتى يسمعوا وان ابن ام مكتوم وكانت رجلا اعرج لا ينادي
حتى يقال له اصيحت قال وما قال له بن جرير من انه يجوز
ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاذان نوبيا يبي بلال
وابن ام مكتوم يعيد واعد منه جزم بن جبران يدكره

كحديث ابي داود وابن ماجه من رواية اسماعيل بن ابي
عن ابي عمر بن محمد بن حريش عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فليجعل شيئا تلقا وجهه
رواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عن اسماعيل هكذا
ولاواه سفيان الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريش عن ابي
عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن ابي عمرو بن
محمد بن حريش عن جده حريش عن ابي هريرة ابي عمرو ذلك
من الاختلاف التي وقعت في علي اسماعيل بن ابي
وقد يكون الاضطراب في المتن كحديث فاحظت قيسى
قالت سبيلت اوسيل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة
فقال ان في المال لعقاسوي الزكاة هكذا رواه الترمذي من
رواية شريك عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاحظ ورواه
ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال عقاسوي الزكاة
وهذا الاضطراب لا يمتثل التأويل وقال الحافظ صاحب
المتنب في شرحها وقلما يجزم المحدث علي الحديث بالاضطراب
بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد ونزول الابدال
قد يكون للغلط وحكم حكم المغلوب او للمحلل وقد يكون لغضد
الاعراب وحكم حكم الموضوع يقدح في فاعله ويوجب رد
حديثه وقد يكون لغضد الامتحان مثاله للغلط ما رواه
يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن منصور عن مقيس عن
ابن عباس قال ساق النبي صلى الله عليه وسلم ماية جديته
فيها جبل لابي جهل قال بن ابي عاصم سالت ابا زرعة عنه وقال
هذا خطأ انما هو الثوري عن بن ابي ليلا عن الحكم عن مقيس

عن

عن ابن عباس والخطا فيه من يعلى بن عبيد ومثاله لغضد
الاعراب حديث ابي هريرة المرفوع اذا لقيتم المشركين في طريق
فلا تندوهم بالسلام رواه مسلم في صحيحه من رواية شعبة
والثوري وطرير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد بن
الداروردي كلهم عن سهيل بن ابي صالح عن ابي
هريرة ورواه حماد بن عمرو والنسائي عن الاعمش عن ابي
صالح عن ابي هريرة لعصير يدك غربا مرغوبا فيه واما
الابدال لغضد امتحان حفظ الشيخ وقصه فكما فعل مع
البخاري والعقابي وغيرها ويفعله اهل الحديث كثيرا لئلا
لا يتقونه حديثا فان قيل هل يجوز امتحان حفظ الشيخ
بقلب حديث عليه احيى بان لا يجوز لانه قد يمتحن على
روايته على تلك الحالة لظنه ان ذلك صواب لاسيما ان كان
يعتقد ان من قلبه عليه من اهل المعرفة وانه كذب وليس
بهذا من المواطن التي يباح فيها الكذب وقد يقع الابدال
في المتن لحديث بن جرير عن عابشة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ان ابن ام مكتوم يودن يليل فكلوا
واشربوا حتى يودن بلال وكان بلال لا يودن حتى يري
العجز قال شيخنا سراج الدين البلقيني هذا مغلوب والصحيح
من حديث عابشة ان بلالا لا يودن يليل فكلوا واشربوا
حتى يسمعوا وان ابن ام مكتوم وكان رجلا اعرج لا ينادي
حتى يقال له اصبحت قال وما تا وله بن جرير من انه يجوز
ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاذان نوبيا بلال
وابن ام مكتوم يعيد وابعده منه جرم بن حبان بذلك

وان التغيير معروف فريد ، ومنه صورة البيان قد عرفت
فان يكن بالنقط فالمصنف ، وان يكن بالاسم والاسم
من اللام في التغيير صرفه كما في قوله تعالى وقض الموارين
الغنى ليوم القيامة والظاهر ان ليس باللام بل بالها كما في
الخطبة والصغير في يدك للمخالفة التي هي اسم كان المقدره
تعد ان الشرطية وفي منه للتغيير وكذا ان يكون اذا قرئ بالخطبة
وان قرئ بالعوقبة فللمخالفة والمراد بصورة السياق صورته
الخطبة والمعنى ان يكون المخالفة قد ظهرت في تغيير الحروف
وخلا من التغيير الصورة الخطبة فان كان التغيير في اللفظ
فهو للمصنف وان كان في التشكيل اعني حركة الحروف وسكونها
فهو الحرف ومعرفته هذا القيد مهم وقد صنف فيه الدار قطن
وغيره مثال الضم في الاسماء التي في الاسناد قول يحيى بن
معين العولم بن مزاحم بالزا والها المهملة وهو مصنف فانه
بالزا واليهم ومثاله في المتن قول وكيع في حديث مطوية لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يشققون المطب بفتح
الها المهملة وهو بضم الخالفة يقال شقق الكلام اذا
اخرج احسن مخرج .
ولا يخرج تغيير مني واداه ينقص او مردى بعمدا
الامن يكون داحرفان بجاءه احواله معان
من الباقي ينقص متعلقه بالتغيير والعرفان بكسر المهملة
والباقي بما متعلقه به وتعرف بضم اليهم يعني انه لا يجوز تغيره
تغيير من الحديث ينقص واختصارا للعالم بمدلولات اللفاظ
ويما يجعل معانيها وهذا قول الاكثر وهو الصحيح لان العالم بذلك

لا

لا ينقص من الحديث الا ما لا تعلق له بما يتبعه والجاهل قد
ينقص ما له تعلق به من استثنى نحو الذهب بالورق ربا الا
هاء وهاء او تحاية نحو لا تتاعوا التار هتي بيد وسلا حيا
وكذا لا يجوز تغيير المتن بالمرادف وروايته بالمعنى عند الاكثر
الا للعالم بما يجعل معاني الالفاظ وما يدل على جواز ذلك
الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجمي بل سانه للعارف
به واذا جاز ذلك تغير العربية فيها اولى وقيل يجوز في
المعزجات دون المركبات وقيل لمن يستخضر اللفظ لانه
يتمكن من التصرف فيه وقيل لمن كان يحفظ الحديث فجمي
لفظه وبقي معناه من تشبها في ذهنه بخلاف من كان مستحضرا
لللفظ وقال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا
يسلط من لا يحسن من يظن انه يحسن لما وقع لكثير من الرواة من
وان ترد معنى الحديث بجملي فافهم غريبه ومعنى المشكل
شي اذا كان معنى الحديث ليس بظاهرا وقد يكون عدم ظهوره
لاشتماله على لفظ غريب اي قليل الاستعمال غير مشهور يحتاج
في فهمه الى بيان وتفسير وقد يكون لا شتماله على اشكال يقتصر
الرجل وبيان كالا حاديت المشكلة في الصفات وغيرها وقد
صنف في القسم الاول ابو عبيد القاسم بن سلام وكتابه غير
مرتب لكن رتبته موفق الدين بن قدامة وصنف فيه ابو عبيد
الهرابي لكن تغيب عليه الحافظ ابو موسى المريني وصنف فيه
الزهري ككتاب المسهي بالفايق وابو السعادات بن الاثير
كتابه المسهي بالنهاية جمع فيه ما في الهميم وصنف في القسم الثاني
الطحاوي والخطاي وابن خرداذبة وابن عبد البر وغيرهم ص

تحت سره الحفظ ان يكن طراه قدوا اختلاط مما له قد اعتراه
وان يكن لديه لازما غواه فذكر الشاذ علي راي بدا
شي طرا بالث في اخره مبدلة من هجرة لاجل التطهر يقال طرا عليهم
طروا وطروا وما اناهم من مكان اخرج عليهم منه حياة وسوا الحفظ
ان كان لازما اي غير طراسي حديث ذكر الراوي شاذ عند
بعض المحققين وان كان طرا بالكبيرا ولذهاب بصير سبي ذكر
الراوي مختلطا والحكم فيه ان ما حدث منه قبل الاختلاط يقبل
وما حدث به بعد الاختلاط او جهل حاله لا يقبل مثال من
اختلط لكبر صالح بن بهان موي التومة قال احمد بن حنبل
ادرك مالك وقد اختلط وهو كبير وما اعلم باسما من سمع
منه قديما وقال بن معين فقد خرف قبل ان يموت حين سمع
منه قبل فهو ثبت فقبل له ان مالك تركه قال انما ادركه
مالك بعد ان خرف النبي وقد مير الامية من سمع منه قبل
التغيير من سمع منه بعده ومثال من اختلط لذهاب بصره
عبد الرزاق بن همام الصنعائي قال احمد بن حنبل اتيناه قبل
المابتي وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو
ضعيف السماع وقال ايضا كان يلحق بعد ما عبي ص
وان يخدم معتبرا قد تابعا به شذوا غدا التذلي من واقعا
او من يكون حقه قد ساه او الذي الارسل منه جا
او من يكون حاله قد جهلا فاحكم بحسب ما له قد نقل
شي المدلس او السبي الحفظ او الجهول الحال او من ارسل حديثا
اذا واقفه معتبرا في المتابعة اي مساوله او ارج منه اعتضد ما رواه
وقوي وخرج عن كونه ضعيفا الي كونه حسنا وهذا هو الحسن

لغيره

لغيره مثال فذكر في حديث السبي الحفظ ما رواه الترمذي
وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله
ابن عاصم بن ربيعة عن ابيه ان امرأة من بني قزارة تزوجت
علي ثعلبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضيت من
نفسك وما لك بثلثي قالت نعم فاجاز قال الترمذي وفي
الباب عن عمر واي هيرة وعما بسنة واي حدرد وذكر جماعة
اخر فاصم بن عبيد الله قد ضعف الجمهور ووصفه بسوء
الحفظ وعاب بن عبيد الله الشعبي الرواية عنه وقد حكي
الترمذي حديثه هذا المجيد من غير وجه ومثال ذلك في
حديث المدلس ما رواه الترمذي وحسنه من طريق هشيم
بن يزيد بن ابي زيار عن عبد الحق الرحمن بن ابي ليلى عن البر
ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا
علي المسلمين ان يغتسلوا يوم الجمعة وليس احد من طيب
اهله فان لم يجد فالماله طيب فحشيم موصوف بالندب
لكن لما تابعه عند الترمذي ابو يحيى البيهقي وكان للمتن
شواهد من حديث ابي سعيد الخدري وغيره حسنه من
ثم الجمالة تكون ايماء من كونه صارا لتغير الاسما
فربما نسبي بغير ما اشهره لعرض وذاك تدليس طهر
او كونه قد قل ما له نقل فقل من يكون عنه قد عمل
او كونه ما نسبي اختصارا فمن قبيل المهمات صارا
من كونه الثاني والثالث عطف علي الاول يعني ان الجمال
با لراوي لها اسباب منها ان يكون الراوي كثيرا لاسما بان يكون
له اسم وكنية ولقب وصفه ونسبه الي اب وبلد وخرقة

وهو مشهور ببعضها دون بعض فيذكر في سند غير ما اشتهر
به لعرض من الامراض فيلبيس امره وانما يفعل ذلك كثير
المدرسون وهذا يسمى تدليس الشيوخ فان كان العرض
اخفا صغفه لانه لو سمي عرف حاله كان ذكرا دحا في فاعله
لان فيه اخراجا لذكر الراوي عن القطع بطرحه لكونه منزوا
الي للمساهمة بقبوله لصيرورته مجهولا واشهد من ذكر ان
يكفي الضعيف بكينة الثقة التي اشتهر بها او يسمي باسم
الثقة الذي اشتهر به مثال ذلك ما فعله الرواة عن محمد
ابن السائب بن بشر الكلبى المفسر احد الضعفاء مشبهه
بعضهم الي جده وقال محمد بن بشر وروي عنه ابو سامة حماد
ابن اسامة حديث زكاة كل مسك دباغة وسماه حماد بن السائب
واروي عنه محمد بن اسحاق بن عمار حديث يحم وعدي وكناه
بابي التطور لم يسمه وروي عنه عطية العوفي في التفسير وكناه
بابي سعيد ليوم الناس انه انما يروي عن اي سعيد الخدري
الضماني انه كان قد لقيه وروي عنه وقد صنف الخطيب في
هذا النوع كتابه الموضح لا وهام الجمع والتفرقة وسبقه الي
ذكر عبد العيني في التصوري ومن اسباب الجهالة بالراوي
ان يكون ليس عنده من الحديث الا قليل ينقل من حمل عنه اي
احد عنه الحديث ورواه ومنها ان لا يسمى الراوي باسم مختص
به مثل حديثي رجال وشيوخ او بعضهم او بعض الناس او فلان
وهذا القسم هو الجرمات وقد يكون الاسم المهم في المتن ويعرف
الجرم بمرورده مبيها في بعض الطرق او غير ذلك وقد صنف فيه
عبد العيني والخطيب وابو العاسم بن بشير وغيرهم

وليس

وليس من اهل ما لقبول . ولو ان بصيغة التثنية .
شي اهل مني للمفعول واخي مني للفاعل وفاعل مصدر
واسم فاعل منه واسم مفعول ومعنى البيت ان الحديث الذي
في سنده بهم لا يقبل لانه لا تعرف عينه ولا تعرف عدل الله وان
الراوي اذا قال حديثي عدل او ثقته او نحو ذلك لا يقبل ويحرم
الي بكر الخطيب وايون بكر الصيرفي وغيرهم من الشافعية وهو
الاصح عند الحافظ صاحب التمهيد لانه قد لا يكون عدلا او ثقة
عند غيره وجرم غيرهم بالقبول وقالوا هو بمنزلة ما لو عدله
مع التعيين لانه ما مون في الحالين وحكي بن الصلاح عن بعض
المناخري ان القابل لذكر ان كان عالما اجروا في حق من يوافق في مذهبه
ومن يسيى سم وما يري . عنه خلاف واحد قد اثار .
قد اذ باليهجوا عينا دسما . وان يكن فوق امره عنه نهي .
ولم يكن توثيقه قد عرفا . فذاك بالمجهول لا واصفا .
شي الضمير المجرور يعني عايد علي ما يوم من الكلام وهو الرواة
وان الحديث في غير مراد ذكره ومعنى الايات ان من سوي من
الرواة ولم يجرم ان كان لم يرو عنه الا واحد اسمي بالمجهول
العيني وحكم حكم المبرم الا ان يوثقه غير من انفرد عنه ومن
انفرد عنه اذا كان متاهلا لذلك مثاله عمرو و ذومر لم يرو
عنه الا ابو اسحاق السبيعي ان كان روي عنه اثنان فصاعدا
ولم ينص احد من ائمة الحديث علي توثيقه ولا يخرج منه سوي
بالجهول الحال والمشهور وقد اختلف في رواية المجهول فردها
المجهول مطلقا وقبلها قوم مطلقا وقبلها قوم من المجهول
الحال دون المجهول العيني وقبلها قوم ان كان الراوي المنفرد عنه

لا يروي الا عن عدل ثمانك وابن مهدي واختار اهام الحرمين
ان رواية المستور موقوفة الي استبانة حاله
والوهم ان لاج يجمع الطرق وبالقرابة الاسم المذوق
فاجابه من المنقول هو الذي جرى بالمثل
شي تبخ الشيخ رحمه الله في اطلاق لفظ المعلول على الحديث
الذي فيه غلظة كثيرا من الحديثي كالترمذي وابن عدي
والدارقطني وابوعلي الهليلي والحاكم وغيرهم وان كان ابن
الصلاح قال ان ذكر مراد عند اهل الثقة وقال الثوري
انه لحن وقال صاحب المحكم المشتملون يستعملون لفظة المعلول
ولست منها على ثقة لان المعروف انما هو اعله وهو محل اللام
الا ان يكون على ما ذهب اليه سيبويه في قولهم مجنون ومسلول
من انما جاء على جنته وسلمته وان لم يستعمل في الكلام اندي
ومعنى البتة ان وهم الراوي بوصول برسل او منقطع او
بذاته حديث في حديث اذا اطلع الحديث عليه يجمع الطرق
وبالقرابة نسبي ذلك الحديث بالمعلول ولا يطلع على ذلك الا
الحافظ والماهر ولذكتم تنكلم فيه الا القليل كعلي بن المديني
واحمد بن حنبل والبخاري وابي حاتم وابي زرعة والدارقطني
وربما تقصر عبارة عن اقامة الحجية على كون الحديث معجلا
كالصير في يد رك خودة الذهب والعقنة ولا يفر على التعبير
عن الحجية على ذلك قال عبد الرحمن بن مهدي معرفة الحديث
الهام فلو قلت للعالم بجلل الحديث من اين قلت هذا الكلام
لم يكن له حجة مثال المعلول ما رواه زهير بن مهدي عن عثمان
ابن ابي سليمان عن ابيه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم

يقرا

يقرا في المغرب بالطور قال الحاكم انه معلول من ثلاثة اوجه الاول
ان عثمان هو ابو سليمان الثاني ان عثمان انما رواه عن نافع بن
يعقوب بن مطعم عن ابيه الثالث ان ابا سليمان لم يسم من النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يره اندي وابو سليمان هذا هو اخو
نافع ومجد وهم بنو جبير بن مطعم ذكر ذلك ايضا الحاكم
وكل من يكفر بائداع رد حديثه بلا نزاع
اولا ولكن فسقه به حصل وما دعي انما من ماله التخلي
ليس من حديثه ببرد الا الذي ليراه يمشد
شي يكفر بضم الاول وسكون الكاف وتفتح الف على ينسب
الي الكفر مني اكفر الرجل اذا دعوته كما فرانقا لا الكفر احد
من اهل القبلة اي لا ينسب الي الكفر وتفظا ولا يمدحوف والتقدير
اولا يكفر بائداع والصير المجرور بابا عايد علي الايتداع
وانتم حل فلان مذهب كذا اي ان ينسب اليه ومن حديثه جار
ومجرور متعلق ببرد ويشتر بضم الشين المعجمة والادال المهملة
اي يغوي اذا عرفت هذا فتقول من كان علي بدعة اعتقادية
فاما ان ينسب لاجل بدعة الي الكفر وينسب لاجلها الي
الفسق فالاول كالمجسمة على القول بتكفيرهم لم يجد ابن
الصلاح فيه الا الرد واما الاموليون فذهب القاضى ابو
بكر الباقلاني الى رد روايته مطلقا كما فر والمسلم القاسق
وتقلد المدي عن الاكثريين وبه جزم بن الحاجب وقال صاحب
المحصل الحق انه ان اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته والا
فلا لان اعتقاد حرمة الكذب لمنعه منه وقال ابن دقيق
العيد والذي تقرر عندنا ان لا يعتبر المذاهب في الرواية اذ لا

يكفر احد يدعي من اهل القبلة الا بانكار متواتر من الشريعة و
قد اختلفنا ذلك وانضم اليه التقوي والورع والصبط والوف
من الله تعالى حصل معتمد الرواية والتماني اعني المبتدع
الذي لاجل بدعته انصف بالعتق قيل لا يقبل مطلقا وهو
سروي عن مالك كما قال الخطيب في الكفاية لان انصافه
بالعتق يقتضي دخوله في قوله تعالى ان جاكم فاسق نبيا
الاية والله فاسق بدعته وان كان متنا ولا فرد كالفاسق
بل انما قيل لا استوا بهما في العتق وقال ابن الصلاح انه يعيد
مباعد للشايخ عن ائمة الحديث فان كتبهم طاعة بالرواية
عن المبتدع غير الرحمة وقيل يقبل اذا كان معروفا بالتميز
عن الكذب لعضرة مذهبهم واهل مذهب سوادهم الي
بدعته ولا وان كان يستعمل ذلك لا يقبل وعز الخطيب هذا
القول للشافعي لقوله قيل شهادة اهل الاهوا الا الخطاوية
من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم وحكي
هذا القول عن ابن ابي ليبي والثوري وابي يوسف انه من
اهل القبلة فتقبل روايته لما تجرد عليه بقبلة احكام الاسلام
وقيل لا يقبل من يدعوا للناس الي بدعة اهانته له ويقبل
غيره وادعي بن حبان اتفاق اهل النقل على ذلك قال ابن
الصلاح وهو مذهب الكثير والاكثري وهو عدل الاقوال
واولها وقيل لا يقبل من يدع الناس الي بدعة ولا من لم
يدع اليها فيما يرويه مما يقوي بدعته ويقبل غير ذلك وهذا
جزم الجوزجاني ابراهيم بن يعقوب شيخ السائي واقتراره
المحاظ صاحب التبعة وهو جار علي مذهب من يرون للشهادة بالهبة

وما

وما من القول عن النبي نقله والفعل والاسم للمذي فعل
بالسند الموصول في الرواية الي النبي نصريها وكما
فذاك بالمر فوج عندهم اسبغ شي ما موصولا وتكررة ونقل
صلته او صفته وذاك مع خبره خبره وعن النبي متعلق
بنقل ومن القول وما عطف عليه بيان لما وبالذي متعلق
بنقل بالتقرير وحده يعني ان المحدثين يسمون بالمر فوج ما
نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم خبره او كناية من قول او
فعل او تقرير بسند متصل او غير متصل وقال الخطيب هو ما
اخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم او فعله
وعلي هذا لا يدخل من اسبغ التابيعين ومن بعدهم قال ابن الصلاح
ومن جعل من اهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد
عني بالمر فوج المنفصل انني فان قيل قول الشيخ بالسند
الموصول يخرج ما كان بالسند الذي فيه حذف وهو من قبيل
المرفوع عند الجمهور قلت ليس قول الموصول بالمعنى
المصطلح صفة للسند وانما هو بالمعنى اللغوي صفة للقول
والفعل والتقرير والي النبي متعلق به وصريح صفة لمصدر
محدوف اي وصلا صريحا والمعنى وما من القول والفعل
والتقرير الذي وصل بالذي واصياف اليه لو كان السند موصولا
بالمعنى المصطلح بان لم يحدف منه شي او غير موصول بان حذف
منه فان قيل قوله بالسند يخرج المعلق الذي حذف جميع
سندة قلت ليس قوله بالسند متعلقا بنقل وانما هو حال من
القول وما عطف عليه والمعنى وما من القول والفعل والتقرير
حال كونه بسند سوا نقل بسند او تقرير بسند فليست مثل مثال المرفوع

صريحاً من العزل قول الراوي صحابياً كانا وغيره قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابي محمد بن اوس سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومثاله كناية اي حكما قول الصحابي
الذي ليس من بني اسرائيل ولا نظري كنت اهل الكتاب ما
يكون عن الامور الماضية كبدء الخلق وقصص الانبياء وعن
الامور الائمة كالملاحم والفتن او عن ثواب مخصوص بترتيب
علي عمل مخصوص كقول ابن مسعود مناتي ساجراً وعراقاً
فقد كثر ما اتى علي محمد صلى الله عليه وسلم لان مثله لا يقوله
الصحابي الا بتوفيق وانما قلنا ليس من بني اسرائيل كعبد الله
ابن سلام ومن نظري كلامهم كعبد الله بن عمر بن العاص
فانه حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب اهل
الكتاب لا يحل ذكر منه علي الرفع لاحتمال ان يكون نقله
من اهل الكتاب ومثاله المرفوع صريحاً من العزل قول
الصحابي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اوراينه يفعل
كذا وقوله غيره فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال
الشيخ والذي رحمه الله ولا يتاني فعل مرفوع حكماً ولا يكون
مرفوعاً صريحاً وقال الحافظ في شرح التجميع مثاله ان يفعل
الصحابي ما لا مجال للاختلاف فيه فيقول علي ان ذكر عنده
عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رحمه الله في صلاة
علي رضي الله عنه في الكسوف في كل ركعة اثرتي وكوعبي
واقول لا يلزم من كونه عند الصحابي عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان يكون عنده من فعله بل وان يكون عنده من قوله
ومثاله المرفوع صريحاً من التقرير ان يقول الصحابي فعلت

او فعل بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر انكاهه لذكره
ومثاله حكماً حديث المغيرة بن شعبه كان اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يقرعون يابه بالاضافة لانه يتنازم اطلاق
النبي صلى الله عليه وسلم علي ذلك واقرارهم عليه وقابل
الحاكم والخطيب انه ليس مرفوع واعلم ان قول التابعي عن
الصحابي يرفع الحديث اوراينه او يبلغ به النبي صلى الله
عليه وسلم او ينجيه من الرفع حكماً وان قول الصحابي من
الائمة كذا محمول علي الرفع وكذا قول التابعي ان الظاهر
ان لا يريدون بالائمة عند الاطلاق الائمة النبي صلى الله
عليه وسلم وخالف ابو بكر الصيرفي وابو الحسن الكرخي وابو
بكر الرازي وابن خرم وكذا قول الصحابي امرنا بكذا اولهنا
عن كذا عند الشراهل العلم سوا قال الصحابي ذلك في رضى النبي
صلى الله عليه وسلم او بعده لان مطلق ذلك ينصرف الي من له
الامر والنهي وهو الرسول صلى الله عليه وسلم وان قول الصحابي
كنا نفعل كذا من المرفوع عند طائفة من المحدثين وكثير من
المفتها والاصوليين سوا اضافة الي عصر النبي صلى الله عليه
وسلم كقول جابر كنا نفعل علي عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم او لم يصفه لان الظاهر ان الصحابي قصد ان يعلم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قد اقر الصحابة علي ذلك الفعل وخالف
في ذلك جماعة منهم الخطيب وابن الصلاح اما ان كان في القصة
اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم علي ذلك كقول ابن عمر كنا نقول
ورسول الله صلى الله عليه وسلم نحن افضل هذه الامة بعد نبينا
ابو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلا ينكره رواه الطبراني في معجمه الكبير فقد نقل شيخنا الما قظ
عبد الرحيم الإجماع على أنه في حكم المرفوع ثم لما فرغ من بيان
ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم شرع في بيان ما نقل عن
الصحابية وهو الموقوف فقال ص
فإن يكن عن صاحب ذاك النبي وهو الذي في حالة الإسلام
فدلت المبعوث للإمام ومات مسلماً ولو مند وقم
خلال ذلك الزيادة ورفع فذلك الموسوم بالموقوف
شي يعنى أن القول والفعل والتقرير المنقول عن الصحابي سواء
كان بسند متصل أو منقطع بسبب موقوفاً بالاشارة في قوله
فإن يكن عن صاحب ذاك النبي للمقول والفعل والتقرير وقوله
فذلك الموسوم بالموقوف بجواب الشرط وقوله وهو الذي في
حالة الإسلام الخ معترض بين الشرط وجوابه تفسير للصحابي
فالذي نقل المبعوث للإمام كالنبي وباقى البتور كالفضل
وإنما قال لئلا يتم قوله كما قال غيره ليدخل الإجماع كإمام
مكتوم والمراد باللقا وصول الخبر إليها إلى الآخر ولو بالرواية الخ
من أن يكون بالاختيار أو غيره وكذا المراد بالإسلام أعني
أن يكون بالحقيقة أو بالسمع فيدخل المولودون الذين أنجى
لهم إليه عليه الصلاة والسلام وختمهم ويخرج من لقبه بعد
البعثة وهو كما فر من لقبه قبلها وهو علي بن أبي طالب
ومات كزيد بن عمرو بن نفيل الذي قال فيه النبي صلى الله عليه
وسلم أنه يبعث أمة وسخرة وإن كان عبد الله بن منذر ذكره
في الصحابة ويخرج أيضاً من لقبه قبل البعثة وعجاب ثم سلم
رسم البعثة ولم يره حال كونه مسلماً كسعيد بن جيمه الباهلي

وهي

ومن لقبه مسلمات مات كافر كما بن خطل وربعة بن أمية
وقوله ولو مند وقم الخ ليدخل نحو الأشعث بن قيس فان احدهما
لا يختلف عن ذكره في الصحابة ولا عن يخرج احاديثه في المسانيد
وكان ارقد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به اسيراً إلى أبي
بكر رضي الله عنه فعاد إلى الإسلام فقبل منه أبو بكر ذلك
وزوجه اخته وقيل إن تدخل الردة بسقط الصحة قال
شيخنا الما قظ عبد الرحيم وهو الظاهر الجاري على قول مالك
وأبي حنيفة إن مجرد الردة الكفرية تخطط العمل ونص عليه السلفي
في الام ولقوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك فان قيل يخرج
عن التعريف مسلم يثبت له الاجود الروية من بعد كأي ند
الطويل عامر بن واثلثة راه في حجة الوداع وغزوة الفتح او
غزوة حنين وقد عد في الصحابة اجيب يا نا إسلام خروج
من ذكر عن تعريف الصحابي علي ما فسراه اللعا المذكور في
تعريفه ولو سلم فان عدلهم هذا النوع في الصحابة لسرف النبي
صلى الله عليه وسلم لا الكونهم صحابة حقيقة صرح بذلك ابوعبي
المظفر السعادي ويؤيد ذلك ما رواه شعبه عن موسى السعادي
واثنى عليه جدا قال ائبت اسن بن مالك فقلت هل بقي من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غيرك قال قد بقي ناس من
الاصحاب قد راوه وإما من له صحبة فلا واعلم ان الصحابة كلهم
عدول سوا في ذلك ما لابي القتمة ومسلم يلا سراً لظاهره
أكتاب السنة والإجماع من يعتد به وإنا معرفة الصحابي بد
محصل بالتواتر كما يكره وعرو بالاستفاضة كعكاشة بن محصن
وباختار بعض الصحابة كحمزة بن أبي حمزة الدوسي الذي مات

يا صهيان مبطونا شهيد له ابو موسى الاشعري انه صحابي لانه
شهيد له ابنه صبيح النبي صلى الله عليه وسلم تكلم له بالشهادة ذكر
ذكر ابو نعيم في تاريخ اصبهان وروي قصة ابو داود الطيالسي
والطبراني كذا قال شيخنا الحافظ عبد الرحيم يحتمل ان يريد
ابو موسى ان حجة دخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم
والسبطون شهيد فلا يكون في ذلك دلالة علي كون حجة
صهيانيا ويعرف ايضا الصهايا باخباره عن نفسه اذا
كان محدلا عرفت معاقرقة للنبي صلى الله عليه وسلم
خلاف الامدي وغيره وقد جعل الحاكم الصحابة اثني عشر
طبقة الاولى قوم اسلموا بحكة كالمخلفا الاربعة الثانية
اصحاب دار الندوة الثالثة مهاجرة الحبشة الرابعة
اصحاب العقبة الاولى الخامسة اصحاب العقبة الثانية
والشرا من الانصار السادسة اول المهاجرين الذين وصلوا
اليهم بقيا قبل ان يدخل المدينة السابعة اهل بدر الثامنة
الذين هاجروا بين يدي والحادية التاسعة اهل بيعة
الرضوان العاشرة من هاجروا بين الحديبية وفتح مكة
لما لدن الوليد الحادية عشر من هاجروا بعد الفتح الثانية
عشر صبيان واطفال راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
الفتح وروي حجة الوداع كالمسافر بن يزيد وعبد الله بن ثعلبة
بتملكا فرع من بيان ما نقل عن الصهايا شرح في بيان ما
نقل عن التابعي فقال ص
قد نك الموسوم بالموقوف . وان سمي عن تابع معروف
وهو الملاقي مسلما ذا صحنه . ومات مسلما ولو عن ردة .

قد نك

قد نك المقطوع عند الثغاة . كم فيه من فائدة محتملة .
من مسلما الا وحال من المستتر في ملاقي وذا صحنه مفعوله
ومات عطف عليه لان الملاقي بمعنى الذي لا قابلي ان
ما نقل عن التابعي من قول / وفعل او تغير مساوا كان بسند
متصل / ومتقطع يسي من مقطوعا والتابعي مسلما لا فاصحا
ومات مسلما ولو تجملت منه ردة فقوله قد نك المقطوع
جواب قوله وان سمي وقوله وهو الملاقي جملة معترضة
بين الشرط وجوابه تفسير للتابعي وفوائد القبول معلومة
ما تقدم في تفسير الصهايا وقال الخطيب التابعي من صحب
الصهايا والاول هو الذي عليه اكثر الحديثي قال ابن الصلاح
والاكتفا في هذا بهجرتا والتا والنوثة اقرب منه في الصهايا
نظرا الي مقتضى اللغوي فيهما انتهى وقد جعل مسلم التابعي
ثلاث طبقات وبعثهم الحاكم خمس عشرة طبقة قال الامام
ابو عبيد الله محمد بن حنبل الشيرازي واختلف الناس في افضل
التابعين فاهل المدينة يقولون سعيد بن المسيب واهل البصرة
يقولون الحسن البصري واهل الكوفة يقولون ابي القاسم
قال شيخنا الحافظ عبد الرحيم الصواب ما ذهب اليه اهل
الكوفة لما روي مسلم عن حديث عمر بن الخطاب قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان خير التابعين رجل يقال
له اويس الحديث واما المحضرون فيهم الميم وفتح المعاء وسكون
الصا والمجتمعي وفتح المراءم الذين ادركوا الجاهلية وحياته
صلى الله عليه وسلم واسلموا ولم يروه سوا عرف اسلام الواحد
منهم في زمنه عليه الصلاة والسلام كالجاشي اولا فقبلهم

معدودون في الصحابة المعاصرة ونسبه عياضا وغيره انما عيّد
لبرولانته ذكرهم في كتابه الاستيعاب مع الصحابة وفيه نظر
لاذنه قال في آخر خطبته انما اوردتم فيه ليكون جامعاً لاهل القرن
الاول وقيل في التابعين لعدم الروية وقيل في كبار التابعين
وهو الصحيح ولم يشترط صاحب المحكم في اللغة بقى الصحبة
اعني الروية فانه قال دخل مخضرم اذا كان نصف عمره في
الجاهلية ونصفه في الاسلام ورويان مقتضي هذا ان
يكون حكيم بن خزام ومخوه مخضرم وليس كذلك لان
المخضرم من قولهم لحم مخضرم لا يدري من ذكره هو او
ابن ابي وحكي الحاكم عن بعض شيوخه ان اهل البادية كانوا
يخضرمون اذان ابلهم اي يقطعونها لتكون علامة لاسلامهم
ان اعتبر عليهم او قوروا فعلي هذا الخضرمون بكسر الراء
كما حكاها بعض اهل اللغة لانهم خضرموا اذان ابلهم ويحتمل
ان يكون بالفتح لانهم اقتطعوا عن الصحابة لعدم الروية
وذكر ابو موسى المديني في الصحابة نحو ما حكاها الحاكم وقال
فيه فسموا مخضرمي واهل الحديث يقتضون ان يني وقد عد
مسلم بن الحجاج المخضرمي قبيلهم نحو عشرين ص
وما عدا المرفوع مما اثاره فذلك الذي سبب الاثر
وسم مسند ابن المنقول مرفوع صاحب ابي الرسل
يسند متصل في الظاهر وما اقتطاعه الحق بصاير
من اثريهم العمرة وكسر المتلثة ميني للمفعول وضابره
فيما دمجته اسم فاعل في ضاره يصوره بصيره فبيرا
او صور ابي ضره يعني ان ما عدا المرفوع بسبب بالاثرو قال

ابو

ابو القاسم الفوري من الفقهاء الخراسانيين الاثر ما يروي
عن الصحابة انتهى وان المسند في قولهم هذا حديث مسند
بفتح النون اسم مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال بفتح
مرفوع التابعي فمن دونه وما ظاهره الانقطاع ولم يخرج
المرفوع الخفي ولا ما عنده المدلس وهذا موافق لقول
الحاكم والمسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه
لسن يحتمله وكذلك شيخه من شيخه متصلا الي صحابي الي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطيب المسند المتصل
فيدخل الموقوف الذي لا انقطاع في سنده لكنه قال ان اثر
استعمل في هذه العبارة فيما اسند عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقال ابن عبد البر المسند المرفوع فيدخل المرفوع والمفضل
والمنقطع اذا كان من ذلك المسند مرفوعا ولا يعرف
شعبة ذلك مسلا ص

والسند الذي يقل عدده رجاله من غير نقص بوطيد
فان يكن الي النبي برزقي فهو المسند بالعلو المطلق
او امام عمدة كالشعبي فسم هذا بالعلو الشبي
شي المسند الذي يقل عدد رجاله بالنسبة الي سند اثره
الحديث اما ان ينتمي الي النبي صلى الله عليه وسلم او الي امام
عمدة كما ذكر والشعبي والخارزي فالذي ينتمي الي امام
ومعده بسبب بالعلو الشبي لان قلة رجاله بالنسبة الي ذلك
الامام فقوله من غير نقص احتراز عن السند الذي قل عدد
رجاله لو وقع نقص فيه والضروري قوله هو المسند عايد
الي كون السند قليل عدد الرجال الي النبي صلى الله عليه وسلم

كما ان الاشارة في قوله فتح هذا الراجحة الي كون السند قليل
عدد الرجال الي امام عدة وانما لم يجعل الضيق لاجل الي السند
لان يسهل بالعاي لا بالعلو وكذا ايضا لم يجعل الاشارة عابدة
اليه وقد عظميت رغبة المحدث في طلب العلو خصوصا عند
المتأخرين منهم لان كثرة الوسائط موجبة لكثرة تحوير الخطا
وقلتها موجبة لقلتها لكن ان كان في النزول مرتبة ليست
في العلو كان تكون رجاله اوثق من رجال العالي او انعقاد او
افقه او يكون اسناده متصلا بالسماح كان اوثق من العلو
وذا للموافقة فيه لا يجية . وهكذا البديل والمصاحفة .
كذا المساواة لشخص جري . فمن روي ما قد روي مصنف
لا من طريقه ولكن واقفه . لتبينه هذه الموافقة .
فان يكن في شيخه حصل له التوافق في ذلك البديل .
وان يكن اسناده مع بسند . ذاك المصنف استوي في العدد .
فالمساواة لديهم عرفا . فان سواي شيخك المصنف
فما الذي يعرف بالمصاحفة . اذا انت كالذي به قد صاخره .
شي يقع في العلو البسي وهو اشد الابه في صدر هذه الايات
الموافقة والبديل والمساواة والمصاحفة اما الموافقة فوصول
راوي حديث الي شيخ مصنف لا من طريق ذكر المصنف سواء كان
من الكنت المستند وهو الغالب في استعمال المخرجين او من
غيرهم كحديث رواه البخاري عن محمد بن عبيد الله الانصاري
اذا روياه عن جبر الانصاري يحصل لنا فيه الموافقة مع البخاري
في شيخه واما البديل فوصول الراوي في حديث الي شيخه
بشيخ مصنف لا من طريق ذكر المصنف كحديث رواه البخاري

كن

عن قتيبة عن مالك اذا روياه من طريق البخاري عن ابي
مصعب عن مالك يكون ابي مصعب يدلان قتيبة وانما
رغب في الموافقة والبديل اذا اقتربا بالعلو فخره هو ليس قتيبة
الواحد منهما وقيد هذان الصلاح جعلوا الطريق الذي رواه
منه علي طريق ذلك المصنف فانه قال ولو لم يكن ذلك غالبا
فهو ايضا موافقة وبديل لكن لا يطابق عليه اسم الموافقة
والبديل لعدم الالتفات اليه انتهى قال شيخنا عبد الرحيم
وفي كلام غيره من المخرجين اطلاق اسم الموافقة والبديل
مع عدم العلو فان علا قالوا موافقه عالنية او بدلا عالنيا
ووقع في كلام الظاهري والذهبي فوافقناه بنزول تسمياه
مع النزول موافقة واما المساواة فاستواء عدد رجال
اسناد راوي حديث مع اسناد مصنف فيه بان يكون العدد
الذي بين ذلك الراوي بين النبي صلى الله عليه وسلم مثل العود
الذي بين ذلك المصنف وبين النبي صلى الله عليه وسلم كحديث
يقع بين النسي وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه احد
عشر نفسا فيقع ذلك الحديث للراوي بطريق اخر بيننا وبين
النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر نفسا واما المصاحفة
هي استواء اسناد شيخ راوي حديث مع اسناد مصنف فيه
بان يكون من شيخ ذلك الراوي الي النبي الاسناد مثل ما من
ذلك المصنف الي منتهاه من العود وسبب هذا النوع بالمصاحفة
لان ذلك الراوي كانه لقي ذلك المصنف وصاحفه بذلك الحديث
واعلم ان صاحب التبعة فسر المصاحفة بالاستواء اي استواء
عدد الاسناد من الراوي الي اخره مع اسناد تلميذ ذلك المصنف

من

ولا فرق بينه وبين ما في النظر فيما يرجع الى المصاحفة لان
شيخ الراوي اذا ساق في المصاحف كان ذلك الراوي مساويا
للمصاحف في ذلك المصاحف وعلي كل منهما كان الراوي لغير ذلك المصاحف
ومما وجد في ذلك الحديث وان من اقسام العلو تقدم وفاة
الراوي عن شيخ علي وفاة راواخر عن ذلك الشيخ مثاله
من سمع سني ابي داود علي الزكي عبد العظيم اعلا من
سمع علي النجيب المبراني ومن سمعه علي النجيب اعلا
من سمعه علي بن خطيب المزني والمخزومي البخاري وان
اشترك الاربعة في رواية الكتاب عن شيخ واحد وهو ابن
طبرزد لتقدم وفاة الزكي علي النجيب وتقدم وفاة النجيب
علي بن بعده ومن اقسام العلو ايضا تقدم السماع من الشيخ
من تقدم سماعه من شيخ كان اعلا من سمع من ذلك الشيخ نفسه بعد
والسند النازل ما قد اشرقت فيه الوسائط التي قد نقلت
وذلك للعاي معا بل ابري فان يد الراوي في قد انزاه
عنه تشارك معاني السن وفي ملاقاته شيخ العن
فذاك بالاقراء منهم ويسما ، رانا وجدت كل منهما منهما
روي عن الاخر فالمدح ، وباب امثال له لا يرتجح
شي السند النازل ما كثر عدد رجاله بالسنة الى سند اخر
لذلك المروي اما الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو النازل
المطلق واما الى امام عمدة وهو النازل النبي والاول
يقابل العالي النسبي وقد دم التروك غير واحد قال علي
ابن المديني واليوعبر والمستعلي التروك يتوهم وقال ابن
معني التروك قرحة في الوجه وهذا اذا لم يكن في النازل قايده

ليست

ليست في العالي واما اذا كان فيه ذكر فانه مرعوب غير
مذموم كما لراوي ان اشترك مع شيخه في السن بان يكون
مولده قريبا من مولد شيخه وفي ملاقاته الشيخ بان الجدل
عن غالب من اخذ عنه شيخه سني ذلك بالاقراء فان روي
كل من العرفني عن الاخر سني ذلك بالمدح بضم الميم وفتح
المدح والبا للموعدة للمشددة بعد ما جيم من دعيت بجي
زبيد والذي سماه بذلك الدار قطبي وصنف فيه كتابا يد
مثاله في الصحابة رواية عابشة عن ابي هريرة وابي هريرة
عن عابشة وفي التابعين رواية الزهري عن ابي الزبير
وابي الزبير عن الزهري وفي التابعين رواية
ما ذكر عن الاوزاعي عن الزهري وفي الاوزاعي عن ما ذكر
وفي اتباع التابعين رواية احمد بن حنبل عن علي بن المديني
وعلي بن المديني عن احمد ومثاله رواية احمد بن حنبل عن
الاخر عن عدم رواية الاخر عنه فيما يعلم رواية سليمان التيمي
عن مسعر قال الحكم لا يحفظ لمسعر عن سليمان رواية وقد
يجتمع جماعة من الاقران في حديث واحد كحديث رواه احمد بن
حنبل عن ابي جهم زهير بن حمران عن يحيى بن محمد عن علي
ابن المديني عن عبيد الله بن معاذ عن ابيه عن شعبة عن ابي
بكر بن حفص عن ابي سلمة عن عابشة قالت كان زوج النبي صلى
الله عليه وسلم يلحظن من شعورهن حتى يكون كالوفرة فاحمد
والاربعة خروفا حشرهم اقران كما قال الخطيب قال في سيرته
للراوي والالف التي في اخره للاطلاق والتميز في منها عابد
علي الراوي ومن اشرفه ويرج بعض اوله وفتح ثا لله بعلق

من رجت الباب بالمشاة الفرعية اي اعلقتة والوخرة بفتح
الواو والشفرة الى الاذن واعلم ان من قسرا الاقران بالمستويين
في السن والسنن اراد بالاستواء في ذلك التقارب فيه حال الحكم
انما القربان اذا تقارب سنهما واسنادهما وانه قد يكتفي
بالاسناد دون السن قال ابن الصلاح **ووجها الكافي المعاكسة**
بالتقارب في الاسناد وان لم يوجد التقارب في السن من
وان تجرد من الرواة رجلا ممن يكون دونه فذوقا
قد اكسب رواية الاكابر عن بعض اشياخ له اصاغر
ومنه الابا عن الابنا وعكسه وهو كثير جدا
ومن من يكون عن ابيه عن جده **جا بما يرويه**
شي رواية الاكابر عن الاصاغر هي رواية الراوي عن دونه
سنا او قد راوا الاصل في هذا الباب **رواية النبي صلى الله عليه**
وسلم عن محمد بن الداري حديث المسائنة عند مسلم مثلا الاول
رواية الزهري ويحيى بن سعيد الاصصاري عن مالك
ومثاله الثاني رواية مالك وابن ابي زجب عن عبد الله بن
دينار ومن هذا النوع اعني رواية الاحا بر عن الاصاغر
رواية الصباي عن النابغي كرواية الاحا بر عن الاصاغر
ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير ورواية
ابي هريرة ومعاوية وانس بن مالك عن كعب الاحبار وقد
اخذ الخليل في رواية الصحابة عن النابغي جزا لطيفا ومنه
رواية الابا عن ابناهم كرواية العباس بن محمد المطيب عن ابيه
الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوات في

المزدلفة

المزدلفة ورواية وايل بن داود عن ابيه بكر بن وايل عن الزهري
عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اوم على صغيفه بسوقه ولم
وعكسه هذا وهو رواية الابا عن علي الابا كثير رواية عجل الله
ابن عمر بن الخطاب عن ابيه وجا بكسر الهزة اسم فاعلم من
جا يحيى خير كلسه وحلته وهو كثير اعتراض بينهما والصغير
المجروا يحيى ومنه من يكون عا بد علي عكسه اي ومن رواية
الاصاغر عن الاكابر رواية الشخص عن ابيه عن جده وقد
جمع الماخضاصلاح المدين العلوي من المتأخرين مجلدا كبيرا
في معرفة من روي عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الماخضاصلاح عبد الرحيم والتر ما وقع لنا في هذا النوع
من اهل البيت ما تسلسلت فيه الرواية عن الابا باربعة
عشر ابا ومن فائده معرفة رواية الاكابر عن الاصاغر
لتزليل اهل العلم منا زلهم وقد روي ابو داود من حديث
عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس منازلهم
فان تجد نبا عدا قد وقعاه بين وقائي رجلين سمعا
من واحد يكون غير سهم فذا سابق ولاحق شيا
عن شيوخ ونباعد ما بيني وقاتما وقد صنف المطيب فيه كتابا
سماه يدك قال ابن الصلاح ومن فوائده ذلك فقرر جلالة علو
الاسناد في القلوب مثلا لذلك الامام مالك روي عنه ابو بكر بن
تمهاب الزهري احد شيوخه وروي عنه ايضا احد بن اساعيل
السهمي وقد تالفت وفاة السهمي عن موت الزهري بحادثة
وحسب وثلاثين سنة فان الزهري مات سنة تسع وخمسين

من رتب الباب بالمشكاة المرفوعة اي اعلقته والوهرة بفتح
الواو والسترة الي الاذن واعلم ان من قسر الاقران بالمستويين
في السند والسنن اراد بالاستواء في ذلك التقارب فيه قال الحاكم
اما القرنان اذا تقارب سنهما واسنادهما وانه قد يكتفي
بالاسناد دون السنن قال ابن الصلاح وربما كفي العاكس
بالتقارب في الاسناد وان لم يوجد التقارب في السنن ص
وان تجد سنن الرواة رجلا م عن يكون دونه قد تقلا
قد اك من رواية الاكابر عن بعض اشياخ له اصاغر
ومنه الابا عن الابنا • وعكسه وهو كثير جدا
ومنه من يكون عن ابيه • عن جده جابا برويه
شي رواية الاكابر عن الاصاغر هي رواية الراوي عن دونه
سنا او قد راوا الاصل في هذا الباب رواية النبي صلى الله عليه
وسلم عن عجم الداري حديث الحسان سنة عند مسلم مثال الاول
رواية الزهري ويحيى بن سعيد الاصطاري عن مالك
ومثال الثاني رواية مالك وابن ابي ذيب عن عبد الله بن
دينار ومن هذا النوع اعني رواية الاكابر عن الاصاغر
رواية الصحابي عن التابعي كرواية العبادلة وهم عبد الله
ابن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ورواية
ابي هريرة ومعاوية وانس بن مالك عن كعب الاحبار وقد
اخذ الخليل في رواية الصحابة عن التابعين جرا لطيفا ومنه
رواية الابا عن ابناهم كرواية العباس بن عبد المطلب عن ابيه
الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في

المزدلفة

المزدلفة ورواية وايل بن داود عن ابيه بكر بن وايل عن الزهري
عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اوم علي صغيفه بسوقه ولم
وعكسه هذا وهو رواية الابنا عن الابا كثير رواية عبد الله
ابن عمر بن الخطاب عن ابيه وها بكسر الهزة اسم فاعل من
جا يحيى غير كلسه وحلته وهو كثير اعتراض بينهما والصبر
المجروا يحيى ومنه من يكون جابا عن علي عكسه اي ومن رواية
الاصاغر عن الاكابر رواية الشمس عن ابيه عن جده وقد
جمع الماخذ صلاح الدين العلاءي من المتأخرين مجلدا كبيرا
في معرفة من روي عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الماخذ عبد الرحيم والثرما وقع لنا في هذا النوع
من اهل البيت ما تسلسلت فيه الرواية عن الابا باربعة
عشر ابا ومن فائدة معرفة رواية الاكابر عن الاصاغر
تنزيل اهل العلم منازلهم وقد روي ابو داود من حديث
عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس منازلهم
فان تجد تباعد قد وقعا بين وقائي رجلين سمعا
من واحد يكون غير مبرم • قد سابق ولاحق شيا •
من السابق واللاحق في الاصطلاح راويان اتفقا في الاخذ
عن شيوخ وتباعد ما بين وقائهما وقد صنف الخليل في كتابا
سماه بذلك قال ابن الصلاح ومن فوائد ذلك تقرير جلاوة علو
الاسناد في القلوب مثال ذلك الامام مالك روي عنه ابو بكر بن
شهاب الزهري احمد بن حنبل وروي عنه ايضا احمد بن اسحاق
السهمي وقد نال حرف وفاة السهمي عن موت الزهري بما
وحس وثلاثين سنة فان الزهري مات سنة تسع وخمسين

وما بيننا وقد شهد ابو مطعب للسهمي انه كان يحضر معهم
العرش علي ماله ومثاله ايضا البخاري محمد بن اسحاق
صاحب الصحيح حدث عن تلميذه بن العباس محمد بن اسحاق
السنراحي في الثاني وغيره وحدث عن ابي العباس ايضا ابو
الحسن احمد بن محمد الخفاف البزازي وكانت وفاة البخاري
سنة ست وخمسين وما بيننا وفاته الخفاف سنة ثلاث
وستين وثلاثمائة فيني وفا بينهما مائة وسبع وثلاثون
سنة ومثاله ايضا الحافظ السلفي سمع منه ابو علي البرقي
احد مشايخه حديثا ورواه عنه ومات علي رأس الخمسين
مائة ثم كان اخرا صحاب السلفي بالسمع بسبطه ابو القاسم
عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين وثمانيه فيني
وفاتها مائة وخمسون سنة وهذا اكثر ما علم من ذكره في الروايات
وان تجد بعض الرواة يسمي ه عن رجلين اتفقا في الاسم
ولم يكن جانيه يحصل فباختصاصه بيني المهمل
شي اذا كان الراوي يروي عن ثقتين اتفقا في الاسم فقط
او في الاسم واسم الاب او في الاسم واسم الاب والجدا وفي الاسم
واسم الاب او في الاسم واسم الاب والجدا والسنة ولم يذكر
في الاسناد ما يتميز به احدهما عن الاخر لم يذكر مثالا الاول
قول البخاري عن احمد بن ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او
احد بن عيسى فان اريد معرفة المراد منهما فن اخص الراوي
به منهما فهو المراد فان لم يعرف له اختصاص باحدهما رجع الى القران
والشبه ان انكر ما قد اتروه جرما فلا يقبل ما قد انكره
وان يكن بصيغة محتمل فانه علي الاصح يقبل

ش

ش اذا روي ثقة عن ثقة فانكر الشبه فان كان انكاره جرما
رد ذلك المروي من رواية ذلك الفرع عند سوا قال كذب علي
اولم اروه هذا لانها تعارضها فكان المعنى قول الاصل في الام
برو ذلك المروي من رواية الاصل نفسه اذا حدث به كما صرح
به المعاصي اليوكير فيما كتبه الخليل عنه ولا اذا حدث به
انكر عنه ولم ينكره وكذا اذا حدث به ذلك الفرع عن اصله
اخر ان انكار ذلك الاصل لا يثبت به كذب ذلك الفرع حتي
يكون ذلك انكاره بحاله لان ذلك الفرع مكذب لذلك الاصل
في انكاره وليس فيقول يخرج كل منهما يا ولي من الاخر فيسا قفا
وان كان انكاره ليس جرما بل علي سبيل التردد واحتمال انه نسيه
نحو لا ادكره اولا انكره قيل علي الاصح وهو مذهب جمهور
الفهنا والمسلمين والمحدثين لان الفرع عدل جازم بالسمع لم
يصدر عن الاصل جرم يعارضه فوجب قبول قوله وحمل انكار
الشيخ علي البيان مثلا ذلك ما روي ابو داود والترمذي وابن
ماجه من رواية ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهيل بن ابي
صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى باليهن مع المشاهد زاد ابو داود في رواية قال عبد
العزيز الدراودي فذكرت ذلك لسهيل فقال اخبرني ربيعة
وهو عندي ثقة ابي حديثه اياه ولا الخطر قال عبد العزيز وقد
كان اصابت سهيلا علة اذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه
فكان سهيل يعد يحدث به عن ربيعة عنه عن ابيه ولم يتاخر
ذكر عليه احد من التابعين فكان اجاعا ص
واي اسناد نزي رجاله تناهوا في صيغة او حاله

وهو التسلسل من الحديث من التسلسل في الاصطلاح هو الحديث
الذي تتابع رجاله اسباده في صبغة من صبغ الاداء او حاله من احواله
الرواية واما الصبغة وقوله كل راو سمعت فلانا يقول او حدثنا
فلان واما الحال فما فعلية كحديث ابي هريرة شريك بيدي ابو
العاسم وقال خلق الله الارض ليوم السبت فانه تسلسل بتشبيك
كل واحد من رواية بيدي من رواه عنه واما قولية كحديث معاوية
حين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا معاوية ابي احبك فقل في
ديرك كل صلاة اللهم اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك
وقد تسلسل بقوله كل راو من رواية ابي احبك فقل قال ابن الصلاح
وحديث التسلسل ما كان فيه دلالة على انصال السماع وعدم التذليل
قال ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواية
قال وقبل ما تسلم التسلسلات من ضعف اعني في وصف التسلسل
لا في اصل المتن وقد لا يكون التسلسل في جميع السند بل في بعضه
كحديث عبد الله بن عمرو والتسلسل بالاولوية التسلسل فيه انما
يصح الي سبعين ابن عيينة وتقطع الاولوية في سماع سبعين
من عمرو بن دينار وروى سماع من فوقه الي المتن وان كان ابو نصر
الوزيري قد اكمل التسلسل فيه قال الحافظ عبد الرحيم والاصح
ذكره اشار الي صبغ الاداء بقوله

- وصبغ الاداء والتحديث • اداء روت نقل ما سمعته
- مفردا من لفظي لفظته • نقل سمعت او نقل حدثني
- لكن سمعت ياخ اليقين • اصرح عن بعضهم واولي
- فيما له سمع حال الاملا • وان يكن شخص قرا عليه
- وانت مصح يا قتي الله • نقل قري علي فلان واذا

مصنف

مصنف اليه او اخبرناه وان يكن عليه قد قرأنا
مفردا فعله اذا رويته قرأت او ياصح فذا خبري
سما لاداء السماع صبغ منها سمعت وحدثني وسمعتنا وحدثنا والاول
لمن سمع وحدثه من لفظ الشيخ والاخير ان لم يسمع مع غيره تسوا
حدث الشيخ من كتابه او من حفظه باملا او بغيره وقال بعضهم
سمعت اصرح لانه لا يخل الواسطة واستدل العصب على رجحانه
بانه لم يطلق في الاشارة بخلاف حدث فانه قد اطلق فيها وقال
ابن القلان ان حدثنا ليس ليص في ان قابليها سمع في مسلم
حديث الذي يقوله الرجال فيقولوا اننا للرجال الذي حدثنا به
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومعلوم ان ذلك الرجل قد
متاخر الميقات انتهى قال الحافظ عبد الرحيم فيكون مراده
حدث آمنه وهو منهم وقد قاله عمر بن الخطاب في الامناع مني
ساعه وسمعت ايضا وولي ابي ارفع قد لا في السماع حال الاملا
لما فيه من التثبت لان التبعيه يعلم ما يجابى ويتدبره والكايب
تتفق ما سمعته وكتبته ومنها اخبرني واخبرنا وقرأت وقرانا
وقري عليه وانا اسمع فاخبرني وقرأت عليه من قرا علي من
الشيخ وحدثه واخبرنا وقرانا عليه وقري عليه وانا اسمع من
سمع قراءة غيره علي الشيخ والتعبير بالقراءة اصرح من التعبير
بالاجاز لاحتماله السماع من الشيخ دون القراءة قادم الحكمة
ابو عبيد الله الذي اختاره في الرواية وحدث عليه اثر مشهور
واحدة عصرى ان يقول فيما ياحده من الحديث لفظا وليس له
احد حدثني فلان وما كان معه غيره حدثنا فلان وما قرا علي
الحديث بنفسه اخبرني فلان وما قرا علي الحديث وهو حاضر

والغزاة على الشيخ بشرع في صيغ الاجازة فقال ص
وفي الاجازة نقل ابائي ه ولفظ ابنا كلفظ اخيرا
عند سوي من عصره فاجازها اجازي فلان او شافهني
والمناخرون جاوا بعين ش الاجازة في الامتلاخ
اذن اذ في الرواية لفظا او كتبا يفيد الاخبار الاجازي عرفا
واركانا اربعة احرف المخبر ويشترط فيه ما يشترط في الحديث
من الاسلام والتكليف والعدالة والضبط الا ان كان ما اجاز به
مصونا عند ثقة لم يشترط فيه الضبط ثانيا المجاز له ويشترط
فيه ان يكون معينا على الصحيح ولا يشترط فيه عند الجمهور
ان يكون عاقلا ميمرا فتجوز الاجازة للسجون والمولود ثانيا
المجاز به ويشترط ان يكون معينا من وجه دون وجه كسمو عاني
او سوياتي راجعا ما به الاجازة وهو لفظ نحو ان يقول الخريكة
الكتاب الغلابي او ما صح عندك اي سمعته او كتابه نحو ان يكتب
ذكر او ما صيغ ادا الاجازة فاجازي وشافني وكذا ابائي وعن
فلان عند المتأخرين واما المتقدمون فعندهم ابنا كاخبر عن
واحمل على السماع ما قد عني ه من لم يكن مدلسا وامكنا ه
نقاره وقيل بل يشترط ه ثبوته واختاره بن بظيط ه
شي عن الحديث اذ رواه بصيغة عن فلان والكمي في ثبوته
عابد على لقائه يعني اذا قال غير المدلس عن فلان وكان يمكن
لقاوه معه بان يكون معا صرا له حمل على السماع وهو مذهب
مسلم وادعي فيه الاجماع وقيل لا يدمن العلم بلقائه ولو مرة
ولو لم يعلم لقائه لا يحمل على السماع حتى ياتي بلفظ السماع
او الحديث وهو مذهب البخاري وجمهور ائمة الحديث وغيرهم

والغزاة على الشيخ بشرع في صيغ الاجازة فقال ص
وفي الاجازة نقل ابائي ه ولفظ ابنا كلفظ اخيرا
عند سوي من عصره فاجازها اجازي فلان او شافهني
والمناخرون جاوا بعين ش الاجازة في الامتلاخ
اذن اذ في الرواية لفظا او كتبا يفيد الاخبار الاجازي عرفا
واركانا اربعة احرف المخبر ويشترط فيه ما يشترط في الحديث
من الاسلام والتكليف والعدالة والضبط الا ان كان ما اجاز به
مصونا عند ثقة لم يشترط فيه الضبط ثانيا المجاز له ويشترط
فيه ان يكون معينا على الصحيح ولا يشترط فيه عند الجمهور
ان يكون عاقلا ميمرا فتجوز الاجازة للسجون والمولود ثانيا
المجاز به ويشترط ان يكون معينا من وجه دون وجه كسمو عاني
او سوياتي راجعا ما به الاجازة وهو لفظ نحو ان يقول الخريكة
الكتاب الغلابي او ما صح عندك اي سمعته او كتابه نحو ان يكتب
ذكر او ما صيغ ادا الاجازة فاجازي وشافني وكذا ابائي وعن
فلان عند المتأخرين واما المتقدمون فعندهم ابنا كاخبر عن
واحمل على السماع ما قد عني ه من لم يكن مدلسا وامكنا ه
نقاره وقيل بل يشترط ه ثبوته واختاره بن بظيط ه
شي عن الحديث اذ رواه بصيغة عن فلان والكمي في ثبوته
عابد على لقائه يعني اذا قال غير المدلس عن فلان وكان يمكن
لقاوه معه بان يكون معا صرا له حمل على السماع وهو مذهب
مسلم وادعي فيه الاجماع وقيل لا يدمن العلم بلقائه ولو مرة
ولو لم يعلم لقائه لا يحمل على السماع حتى ياتي بلفظ السماع
او الحديث وهو مذهب البخاري وجمهور ائمة الحديث وغيرهم

اخبرنا فلان قال بن الصلاح وهو حسي واعلم ان هذا التفصيل
 في الفاظ الاداء وليس بواجب وانما هو مستحب حكى ذلك الخطيب
 في اهل العلم كافة وان اطلاق اخبارنا في الفقرة على الشيخ
 دون حديثنا مذهب مسلم وجمهور المشافعية والتشافعية وابن
 وهب وهو اول من سنى ذلك عصر وقال ما تكلم معظم البخاريين
 حديثنا واخبارنا سوا في اطلاقها فيما سمع من لفظ الشيخ وهما
 قري عليه وهو مذهب البخاري وان الفقرة على الشيخ اخذ
 طرف التحول سوا في الطالب على الشيخ من حفظه او من كتاب
 او قرا عليه غيره كذلك وهو يسبح وانما اختلفوا هل يساي
 الفقرة على الشيخ السماع من لفظه او هي فوقه او دونه
 فذهب الي الاول ما تكلموا شيئا واحدا به والبخاري ومعه
 البخاريين والكوفيين وكتاب الصيرفي عن الشافعي وذهب
 الي الثاني ابو حنيفة وابن ابي زهير والليث وشعبة وغيرهم
 وروي عن مالك نعوذ بان الشيخ ربما سبى او غلط فيما
 لغروه فلا يرد عليه السماع لانه لا يعتدي لذلك ولا يهينه
 الشيخ وان غلطه وقع في موضع اختلاف فهو السماع
 انه مذهب الشيخ من ذلك الخلاف يجعل الخطا صوابا واذا
 قرأ الطالب فسري او اخطأ رد عليه الشيخ او غيره لان الطالب
 لا يهينه له ولا يعدله مذهب في الخلاف فان صادق غلطه
 موضع اختلاف وذهب الي الثالث جمهور اهل المشرق
 وهو الصحيح ويؤيده ان السماع من لفظ الشيخ موافق
 للاصل وهو اخبار النبي صلى الله عليه وسلم التي بما جاءهم
 به من الله وانما عهد اياهم وما فرغ من صيغ الاداء في السماع

والقرة

والقرة على الشيخ بشرح في صيغ الاجازة فقال من
 وفي الاجازة نقل ابناي ه ولفظ ابناي كلفظ اخبارنا
 عند شعبي بن عصرة ناخراة اجازي فلان او شافعي
 والمناخرون جاوا عن شي الاجازة في الامتلاخ
 اذن اوتى في الرواية لفظا او كتبا يفيد الاخبار الاجازي عرفا
 واركانا اربعة احرف الخبر ويشترط فيه ما يشترط في المحرف
 من الاسلام والتكليف والعدالة والصنيط الا ان كان ما اجاز به
 مصونا عند ثقة لم يشترط فيه الصنيط ثانيا المجاز له ويشترط
 فيه ان يكون معينا على الصحيح ولا يشترط فيه عند الجمهور
 ان يكون عاقلا ميمرا فتجوز الاجازة للمجهول والمولود ثانيا
 المجاز به ويشترط ان يكون معينا من وجه دون وجه كسمر عاني
 او مروياتي راجعا ما به الاجازة وهو لفظ نحو ان يقول اخبرك
 الكتاب العلوي او ما صح عندك اي سمعته او كتبه نحو ان يكتب
 ذكر او ما صيغ ادا الاجازة فاجازني وشافعي وكذا ابناي وعن
 فلان عند المناخرون واما المنتقدون فعندهم ابناي كخبر من
 واحمل على السماع ما قد عنده من لم يكن مدلسا وامكنا
 نقاوه وقيل بل يشترط بثبوته واخراة من يصيط
 من عنده الحديث اذ رواه بصيغة عن فلان والصحفي ثبوته
 عايد على لقائه يعني اذ قال غير المدلس عن فلان وكان يمكن
 لقائه معه بان يكون معا صرا له حمل على السماع وهو مذهب
 مسلم وادعي فيه الاجماع وقيل لا يد من العلم بلقائه ولو مرة
 ولو لم يعلم لقائه لا يحمل على السماع حتى ياتي بلفظ السماع
 او الحديث وهو مذهب البخاري وجمهور ائمة الحديث وغيرهم

لان العنفة لا تقضي السماع لكن اذا ثبت اللقا تخرج
 واطلعا فيما يكون كائنه شيوخها اخيرا مكانته
 وفي الذي يكون شيوخه لفظا بها اخيرا مشاخرته
 شي الصيرفي بها الاولي والثانية عايد علي الاجازة والباقي
 الاولي متعلقة بكائنه وفي الثانية بشاخرته ان اعرب لفظا مصدرا
 ويدوا وبلغت ان اعرب حالا يعني اطلق المتأخرون وهم من
 بعد المنسوبة المكاتبة في الاجازة المكتوب بها فيقول كتب لي او
 الي واخيرا فلان مكاتبة او كناية والمتقدمون لا يطلقون الكتاب
 الا علي ما كتب به الشيخ الي الطالب من الحديث سواء اذن له في روايته
 ام لا ولا يطلقونها فيما اذا كتب اليه بالاجازة فقط واطلق
 المتأخرون ايضا المشاخرته في الاجازة التي تشافه بها الشيخ
 الطالب فيقولوا اخيرا فلان مشاخرته وشاخرته فلان وراي
 شيخنا الحافظ عبد الرحيم ان هذه الالفاظ لا تنتم من الابهام
 ومن طرف من الغدليس اما المشاخرته والابهام المشاخرته
 بالمحدث واما كناية فلا يابها كناية بنفس الحديث كما كان
 يعله المتقدمون بكتب الحديث منهم الي اخرا حديثا ذكر انه
 سمعها من فلان كما رسمها في الكتاب قال الشيخ والذي رحمه الله
 تعالى وقد بلغ الحافظ ابو المنذر العمادي في خبره في الاجازة علي
 المنع من ذلك وعلمه بالابهام والذي ذكره الحافظ من
 في الكتاب قل الي كتب والعبد في اخبرنا به وجب
 وفي المنار الذي قالنا ولي وايفت بعقد ان فعل اخبرني
 وصحبت انقول بالاذن نحو اخبرتك وحديث عني
 وقد رها حال علي الاجازة والاذن يشترط في الوجدان

ش

شي من طرف التحمل ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخطه او يكتبه
 غيره باسمه ثم يرسله ذلك الشيخ الي شخص معين وقد اختلف في
 الصيغة التي يودي بها ذلك الشخص فقال الحاكم العزي اخبرني
 وعمدق عليه اكثر مشايخي وائمة عصري ان يقول فيما كتب اليه
 المحدث من حديثه ولم يشاخرته بالاجازة كتب الي فلان ان النبي
 ردهب جماعة منهم للبيث بن سعد الي جوار اطلما فحدثنا
 واخبرنا والصحيح ان يعيد ذلك بالكتابة فيقال حدثنا واخبرنا
 كناية او نحو ذلك ومن طرق التحمل ايضا المناولة وهي علي
 قسمين مفروضة بالاذن في الرواية ومجردة عنه اما المفروضة
 بالاذن فطورتها ان يرفعه الشيخ احدل سماعه او فرعا معاها
 به الي الطالب ويقول له هذا سمعي او روايتي عن فلان او
 بمن ذكر فيه فاروه عني او اجرت له روايتي عني وعملكه اياه
 او تتركه عنده عاربه الي ان ينسخه ويقابل به او ياتيه الطالب
 باحدل سماعه او فرعه المقابل به ويعرضه عليه فيتامله ثم
 يبا وله للطالب ويقول له هذا روايتي او سمعي عن فلان او
 عن ذكر فيه فاروه عني ونحو ذلك وهذه المناولة ارفع انواع
 الاجازة حتى قال جماعة منهم ما ذكره الله انها بمنزلة السماع
 ونقل بن الاثير في مقدمة جامع الاصول ان من اصحاب الحديث
 من ذهب الي انها وفي من السماع ووجهه ان الثقة بكتاب الشيخ
 مع اذنه فوق الثقة بالسماع منه وانبت لما يدخل الوهم علي
 السامع والمستمع واما المناولة المبردة عن الاذن في الرواية
 وصورتها ان يبا وله الشيخ الكتاب ويقول هذا سمعي او روايتي
 عن فلان ولا يزيد علي ذلك فذهب بن الصلاح الي عدم جوازها

الرواية بها وذكر ان غير واحد من الفقهاء والاموليين عابها علي
المحدثين الذين سوغوا الرواية بها وحكى الخطيب عن طائفة من
العلماء ان الرواية بها جائزة لانها لا تخلو من اشعار بالاذن في
الرواية فترحيب صحت الرواية بها لا يودي عند الجمهور باللفظ
يشعر بها كقولنا ولي او حدثني مناولة او خبرني مناولة و يجوز
الزهري وما نكدا اطلاق حديثنا واخبارنا والاول هو الصحيح ومن
طريق التمثل الواجدة وهي بكسر الواو مصدر لوجد غير مسموع
وفي الاصطلاح وجد ان شئ علم انه بخط راويه او مصنفه فان لم
تكن مفروقة باذن يؤول في ادائها وجدت بخط فلان او قرأت فيده
ولا يجوز ان تقول اخبرني الا اذا كان له اذن بالرواية عنه
وفي الوصية وفي الاعلام وفي الكتاب لذوي الاحلام
ولا اعتبار باليمين ان وضعه خلوها من اذنه علي الاصح
في الوصية عطف علي الواجدة اي ويشترط الاذن في الوصية
في مورثها ان يوصي الشيخ عند سفره او موته بدفع كتابه الذي
يرويه لشخص معين وعن بعض السلف انه اجاز الرواية للموصي
له فيجوز ذكره في غير اذن الموصي بالرواية وعلمه القاضي عياض
بان في الدفع للموصي له نوعا من الاذن ويشترط بالمتأول في العينة
ويشترط ايضا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ
الطالب ان هذا الكتاب او الكتاب الفلاني روايته او سماعه
من فلان كالتشهادة علي الشهادة يشترط فيها اذن الاول للثاني
في الشهادة علي شهادته وقال الكثير من ائمة الحديث وفتاوا عنها
لا يشترط لانه اجاز اجمالي فيحصل يرون الاذن كالعقارة علي
الشيخ مع انه لم يلفظ بما قرأ عليه جعلت خبرا منه بذلك ويشترط

غيرهم

غيرهم في الكتاب الاذن بالرواية عند الامدي وجماعة وبه قطع
الماوردي في الحاوي وقال غيرهم لا يشترط قال شيخنا الحافظ
عند الرقيم وهو الصحيح المشهور في الحديث وفي قول كثير من المتقدمين
والمساجدين واليه ذهب جماعة من الاموليين منهم ما جيب المحققون
ولا يخبر بالرواية المسموع او رجل يجهول او ختموم
شئ الاجازة العامة في الجازلة مثل اجرت لجميع المسلمين / ولم ي
ادرك جباي اولاه الاقليم الفلاني صحهما القاضي ابو الطيب الطبري
ومرهما للمؤيدون منهم عند الاجازة صحهما ابو بكر الخطيب وغير
واحد مطلقا رواها تسمية بالوقف علي بني عيم او علي قريش
وذهب الباقون الي عدم صحتها لانها اضافة الي مجهول فلا تقم
كالوكالة وروي بالاجازة العامة جمع كثير جمع بعض العفاط في
كثيرهم وفيهم علي شرط اكثرهم والاجازة التي جعل فيها الجازلة
والاجازة المعلوم مثل اجرت لمن يولد فلان او طلبة العلم يبذل
كذا في كذا الاجازة ابو الفضل بن عمرو في المالكي والقاضي
ابو عبد الله الدماغي المصنف وابو يعلى بن الفراء الحنبلي ومغز
المتأخرين كما نقل القاضي عياض لان الاجازة اذن لامحادثة فلا
يشترط فيها الوجود واستعمل هذه الاجازة في القدام ابو بكر بن
ابي داود وابو عبد الله بن منده واستعمل للطلقة منهم ابو بكر بن
حبيمة واطلها بن الصباغ الماوردي وغيرها وهو الصحيح عند
ابن الصلاح لان الاجازة في حكم الاجازة بالماوردي كما لا يصح
الاجازة للمعلوم لا تفصح الاجازة له
وانا يكن بين الرواة وقفاه توافق في الاسم والاب معا
لكن اشخاصهم فخرق فذلك المتفق المتفق

معلوم

الرواية بها وذكر ان غير واحد من القتها والاصوليين عابها علي
المحدثين الذين سموها الرواية بها وحكى الخطيب عن طائفة من
العلماء ان الرواية بها جائزة لانها لا تخلو من اشعار بالاذن في
الرواية فترجحت صحة الرواية بها لا يودي عند الجمهور اللفظ
يشعر بها كقولنا او حدثني مناولة او لتبرني مناولة وجوز
الزهري وما كذا اطلاقا حديثنا واخبرنا والاول هو الصحيح ومن
طريف التعليل الوجادة وهي بكسر الواو مصدر لوجد غير مسروح
وفي الاصطلاح وجد ان شئ علم انه بخط راويه او مصنفه فان لم
تكن مفرقة باذن يقول في ادائها وجدت بخط فلان او قرأت فيه
ولا يجوز ان تقول اخبرني الا اذا كان له اذن بالرواية عنه
وفي الوصية وفي الاعلام وفي الكتاب لذوي الاحلام
ولا اعتبار باليمين ان وضعه خلوها من اذنه علي الاصح
شئ في الوصية عطف علي الوجادة اي ويشترط الاذن في الوصية
في صورتها ان يوصي الشيخ عند سفره او موته بدفع كتابه الذي
يرويه لشخص معين وعن بعض السلف انه اجاز الرواية للموصي
له فيجوز ذلك في غير اذن الموصي بالرواية وعلمه القاضي عياض
بان في الدفع للموصي له نوعا من الاذن وشبهها بالمناولة المنعنة
ويشترط ايضا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ
الطالب ان هذا الكتاب او الكتاب الفلاني روايته او سماعه
من فلان كالتشهادة علي الشهادة يشترط فيها اذن الاول الثاني
في الشهادة علي شهادته وقال الكثير من ائمة الحديث ونظار القتها
لا يشترط لانه اجاز اجمالي فيحصل بدون الاذن كالعقارة علي
الشيخ مع انه لم يلقظ بما قرأ عليه جعلت خبرا منه بذلك ويشترط

غيرهم

غيرهم في الكتاب الاذن بالرواية عند الامدي وجماعة وانه قطع
الماوردي في الحاوي وقال غيرهم لا يشترط قال شيخنا الحافظ
عبد الرحيم وهو الصحيح المشهور بين المحدثين وقول كثير من المتقدمين
والمؤخرين واليه ذهب جماعة من الاصوليين منهم صاحب المحصول
ولا يخبرنا في الامور • او رجل مجهول او مشهور •
شئ الاجارة العامة في الجاز له مثل اجرت لجميع المسلمين / ولما
ادرك جياتي / واهل الاقليم الفلاني صحبها القاضي ابو الطيب الطبري
ومر بها للموجودين منهم عند الاجارة صحبها ابو بكر الخطيب وغير
واحد مطلقا وراوها تسمية بالوقف علي نبي يقيم او علي قريش
وزهد الباقون الي عدم صحبها لانها اضافة الي مجهول فلا تقم
كا لو كالتة وروي بالاجارة العامة جمع كثير جمع بعض العفاط في
كثيرهم ورواهم علي حروف لكثيرهم والاجارة التي جعل فيها الجاز له
والاجارة للمحدث مثل اجرت لمن يولد لفلان او طلبة العلم ببلد
كدامتي كانوا اجازها ابو الفضل بن عمر وسى المالكي والقاضي
ابو عبد الله الدماغي المديني وابو يعلى بن الفراء الحميلي ومعظم
المؤخرين كما نقل القاضي عياض لان الاجارة اذن لامه اذنة فلا
يشترط فيها الوجود واستعمل هذه الاجارة من القدام ابو بكر بن
ابي داود وابو عبد الله بن منده واستعمل للطلقة منهم ابو بكر بن
حيثمة واحطها بن الصباغ الماوردي وغيرها وهو الصحيح عند
ابن الصلاح لان الاجارة في حكم الاجارة بالماوردي كما لا يخفى
الاخبار للمحدث ولا ينفخ الاجارة له
وان يكن بين الرواة وقفاه توافق في الاسم والاب معا
لكن اشخاصهم فمترق • فذلك المتفق المتفرق •

معدوم

وان تاتي اسما وهم ياتلفه خطأ وفي اللفظ بها تختلف
فذلك المختلف المكون له وان يكون في الاسامي اختلفوا
لكن في اسما الابا اختلفوا او كان فيهم عكس فقد يعرف
او كان في النسبة الاشتباه والاسم والاب معا تراه
فذلك الذي عند منسبي بالمشابه اجده فهنا
وقد ابي منه وما قد خلاه عدة النواع على تاملا
على الباني بها متعلقة باللفظ والصير عايد على اسماهم ونون لكن
مشددة واللام في اسما الايا محرك بفتح والالف التي يليها والتي
في الاخر غير موزنة والاداء الاشتباه في النسبة الاتفاق فيها خطأ
لا لفظا والاسم مبتدا والاب عطف عليه وحمله تراه خبر عن
مجموعها والصير المصوب عايد عليه ويوزان يكون الاسم
منضوبا بفعل يفسره تزي والاب عطف عليه اي تزي مجموعها
في كل من الراويين بان يكونا في الراويين متفقين لفظا ونظما
وفذلك جواب ان يكونوا والصير في منه للمتشابه الذي خلاه
المتفق المتفرق والمختلف مختلف وخلافا للمعنى معنى قال
الله تعالى وانما امة الاخلاقيان ذكر في هذه الايات
ثلاثة انواع اسما الرجال الاول اذا اتفق الراويان والآخر في الاسم
واسم الاب والجدسهي ذلك بالمتفق والمتفرق وهما بده مفترقه
رفع نوهما اتحاد ما هو متفرد والاشراز عن نصيب الضعيف
وتضعيف الصريح بان يكون احدهما متفرد والآخر صريحا والمراد
الضعيف فيكون انه الصريح والبراد الصريح فينطق الله الضعيف
مثال الاتفاق في الاسم واسم الابي حميد بن قيس المكي وحميد بن قيس
الافصاري جمعها عصر واحد واشتركا قيس روي عنه في روي عنهما

ومثال

ومثال الاتفاق في الاسم واسم الاب والجد احمد بن جعفر بن حمدان
اربعة متعاصرون في طبقة واحدة وكل منهم روي عن اسمه عبد
الله الاول ابوبكر البغدادي العظيبي سمع من عبد الله بن احمد بن
حبيل المسند والزهد توفي سنة ثمان وسنتين وثلاثمائة روي عنه
ابو نعيم وغيره والثاني ابوبكر السفلي البصري يروي عن عبد
الله بن احمد بن محمد بن ابراهيم الدورقي وغيره روي عنه ابو
نعيم وغيره وتوفي سنة اربع وسنتين وثلاثمائة وقد جا وز المائة
والثالث الدينوري روي عن عبد الله بن محمد بن سنان الرومي
وروي عنه علي بن القاسم بن شاذان الرازي وغيره والرابع
ابو الحسن الطرطوسي روي عن عبد الله بن جابر الطرطوسي
وروي عنه القاسم بن ابي الحسن الخطيب بن عبد الله بن محمد
الخصيبي المصري ومن عزاب ذلك محمد بن جعفر بن محمد
ثلاثة متعاصرون ما توفي سنة واحدة وكل منهم في عشر المائة
وهم ابوبكر الانباري البدار والمحاق ابو عمرو بن مطر البزازي
وابوبكر بن كنانة البغدادي وكان موته سنة ستين وثلاثمائة
واعلم ان شيخنا عبد الرحيم ذكر للمتفق المتفرق ثمانية اقسام في
العنم الاول الاتفاق في الاسم واسم الاب العنم الثاني الاتقا
في الاسم واسم الاب والجد وقد ذكرنا امثلتها العنم الثالث في
الاتفاق في الكنية والنسبة معا مثاله ابو عمران الجوني الاول
بصري وهو ابو عمران عبد الملك بن حبيب الجوني الثاني
المشهور والثاني مآخر الطبقة عنه وهو ابو عمران مويبي بن
سهل الجوني العنم الرابع ان يتفق الاسم واسم الاب والنسبة
بمحمد بن عبد الله الايصاري رحلان متفقان في الطبقة

الاول شيخ البخاري وصاحب الخبر والاخر ابو سلمة محمد بن
عبد الله بن زياد الانصاري مواليه صنعته لعقيلي القسمة الثامن
ولم يفرده بن الصلاح وانما دخله في القسم الثالث وهوان
تتفق كتابهم واسما اباهم بنوا بوبكر بن عياشي ثلاثة الاول
السدي كوفي صحاح ابو زرعه ان اسمه شعبة والثاني الحميري
غير ثقة والثالث السلمي مواليه البلخي او في القسم السادس
عكس القسم الذي قبله وهوان تتفق اسما وهم وكيني اباهم
مخوصا بن ابي صالح جماعة كلهم من التابعين القسم السابع
ان يتفق الاسم فقط ويخرج في السند من غير ذكر ما يميزه
وكذلك ان تتفق الكنية فقط ويذكرها في الاسناد من غير
ذكر ما يميزها مثال الاسم ان يطلق في الاسناد واحد من غير
ان يذكر معه زياد او ابن سلمة وفي غير ذلك عند اهل الحديث
بحسب من اطلق الرواية عنه ومثل بن الصلاح لا تفرقه
الكنية باي حجرة بالمعنى والزاي عن بن عباس اذا اطلق قال
وذكر بعض الحفاظ ان شعبة روي عن سبعة كلهم ابو حجرة
عن ابن عباس وكلهم بالمعنى والزاي عن ابن عباس اذا اطلق
قال وذكر بعض الحفاظ ان شعبة روي عن سبعة كلهم ابو حجرة
عن ابن عباس وكلهم بالمعنى والزاي الواحد فانه بالجيم ابي
والرا وهو ابو حجرة بضم حمران الصبي فاذا اطلق فهو بضم
الحمران واذا روي عن غيره فهو بضم الحمران او ينسبه القسم
الثامن ان يتفق في النسب من حيث ان ما نسب اليه احد
غير ما نسب اليه الاخر نحو الحنفي منسوب اليه القبيلة وهم
بنو حنيفة والحنفي منسوب اليه مذهب ابي حنيفة وقد كان

جماعة

جماعة من اهل الحديث منهم ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي
يعرفون بين القبيلة والمذهب بزيادة يا مثقات من تحت
في النسبة اليه المذهب فيقولون حنفي وقد صنف الخطيب في ذلك
كتبا باخافلا والنوع الثاني ان يتفق راويان او اكثر في خطأ
الاسم ويختلفان في لفظه ويسمي بالموقف المختلف وينبغي
لطالبي الحديث ان يعرضوا للاكثر عثاره مثال في الاما
العيسى بالنون والسين المملة في الشاميين والعيسى بالموحدة
والمملة في الكوفيين والعيسى بالمشاة من تحت والسين المعجمة
في البصريين والجماط بالمعجمة والموحدة والجماط بالمعجمة
والمشاة من تحت وقد اجتمعت الثلاثة في كل من عيسى بن
ابي عيسى ومسلم بن ابي مسلم ذكر هذا الدار فطحي وابن موكولا
ومثاله في الاسما عياشي بيا اشترى الحروف وشيبي معجمة وعباس
بموحدة ويسمي مملة الاول بن انسي من اهل المدينة روي
عنه عطا والثاني بن ربيعة من اهل الكوفة وروي عنه
ابراهيم النخعي قال المعافاة عبد الرحيم وهو مركب من النوي
الذين قبله وله ستة اقسام مثال الاول وهوان يكون الانقا
في الاسم لفظا وفي الاسم الا ب خطأ لفظا نحو موسى بن علي بن
العبي جماعة متأخرون ليس في الكتب الستة منهم شي وموسى
ابن علي بضم العبي بن رباح الحميري المصري امير مصر اشهر
بضم العبي وصح البخاري وصاحب المشارق العتوقا
ابن سعد اهل مصر يفتخون واهل العراق يفتخون وقال
الدارقطني كان يلقب بعلي وكان اسمه عليا وقال ابن جبان
في الثقات كان اهل الشام يجعلون كل علي عليا لبعضهم عليا

شبكة

اللوكة

www.alukah.net

روى عنه ومن اجله قيل لعلي بن رباح بن رباح بن رباح
ابن علي مسلمة بن علي ومثاله الثاني وهو ان يكون الاتقاق
في الاسم خطأ وفي اسم الاب لفظا نحو سير بن النوفان وشريح بن
النفوان كلاهما بالضم والاول بالسين المهملة والجميع والثاني
بالسين المعجمة والمهملة روي عن الاول البخاري وروي له
الصحاح الستون والثاني تابعي له في السنين حديث واحد عن علي
ابن ابي طالب ومثاله الثالث وهو ان يكون الاتقاق في الاسم
لفظا وفي السنة خطأ محمد بن عبد الله الحرابي يجمع اليهم وفي
المعجمة راسرا المشددة نسبة الى الحرابي بن بغداد ومحمد بن
عبد الله الحرابي يجمع اليهم وسكون المعجمة وفيه اوراق ابن
مأكولا لعنه من ولد حمزة بن نوفل روي عن الشافعي
وروي عنه بن رباح ومثاله الرابع وهو ان يكون الاتقاق في
الكنية لفظا وفي السنة خطأ لفظا ابو عمرو والسياسي الاول يجمع
المعجمة وسكونها المثناة من تحت بعدها با موحدة وقيل يا
الشيب نون جماعة منهم سعد بن اياس تابعي مخضرم الخامس
ان تنطق السنة لفظا والاسمان خطأ مثاله حنان الاسدي
وحيان الاسدي الاول يفتح المعالملة فتون مخففة من بني
اسد بن شريك مسرهد والدمسدد والثاني يشدد ليدليا
المثناة من تحت يكتفي ابا العياض كوفي تابعي له في مسلم
حديث في الجنايز والسادس ان تختلف الكنيتان وتنطق السنة
مثاله ابو الرطبان الاضاري بالجميع وكسر الراء والواو والالف
لفتح الراء وتشديد المعالملة وفي الكنية ويركي من ابي
بن المثابه وما قبله انواع منها ان يحصل الاتقاق والاشباه

الاي حرق او حرفي من ذلك محمد بن سنان بكسر المهملة ونون
بينهما الف ومحمد بن سيار يفتح المهملة وتشديد المثناة التثنية
ومن ذلك معروف بن واصيل كوفي مشهور ومطرف بن واصيل بالظا
بدل العين يروي عنه ابو حنيفة النخعي ومنها ان يحصل الاتقاق
في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف والاشباه بالتقديم والاشباه
في الاسمين جملة اوي الاسم الواحد مثال الاول الاسود بن يزيد بن يزيد
ابن الاسود ومثاله الثاني ابي ابيوب بن سيار وابيوب بن سيار
صنف محمد بن سفيان في كتابه في مشتمه الاسماء
وكتابا في مشتمه النسب وجمع بينهما الدار فطحي في ذلك كتابا
خافا لانه جمع العطيبي ذيل الله جمع الجمع ابو ثعلبة بن ماكولا
في كتابه الامثال واستدرك غيره في كتاب اخر جمع فيه اوهامهم
وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك واستدرك عليه ابو بكر بن قحطبة
ما فانه ومجرد بعده في مجلد صغير ذكره ذيل عليه منصور بن
سليم يفتح السين وابو حامدين الصابوي وجمع الذهبي في
ذلك مختصرا اعتمد فيه علي الصبط بالقلم فكل شرحه الغلط
والصحيح فوصفه الحافظ صاحب النفحة بكتاب سماه بتصوير
المفتبه ليعبر بالمشبه جعل الصبط فيه بالحروف وراة عليه ثبات كثيرا
• ووجه العلم الي دراية • لباق اهل العلم والرواية •
• مع تواريخ مواليدهم • ووفياتهم وبالذات •
• ثمة احوال العامة • من صنع او جملة او ثمة •
• ورتب التعديل والتجريح • فانها من الله لتضحيح •
شي من العلم للمحدث معرفة اشياء لباق الرواة فانه قد يقع

الغزوة



الغلط بسبب الجهل بها كما عد بعضهم ابا الزناد عبد الله بن ذكوان
في اتباع التابعين وهو من التابعين و ابو الزناد لعنت له
وكثيره ابو عبد الرحمن لقي عبد الله بن عمرو بن ماسك و ابا
امامة بن سهل بن حبيب ذكره مسلم في الطبقة الثالثة من
التابعين والطباق جمع طبقة وهي لغة قوم متشابهون
مصطلحا على جماعة شتر كواقي السن ولقا المشايخ ومنها مواليد
الرواة ووفياتهم وبلدانهم فان بها يعرف صدق مدعي الدقا
وكذبه ومنها الثقة والجهول والضعيف من الرواة فان
يدكر يعرف مباح الحديث من سفيمة قال علي بن المديني
التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصفه
الاخر ومنها رقب الغاظ التدجيل والتجريح فان بعضهما قوي
من بعض والتدجيل نسبة العدالة الى الشقاق والتجريح نسبة المخرج اليه
فاسوا التجريح ان يجبر ما فعل التفضيل فمن انرا
وبعد كذات او دجاله واسهل المخرج اذ اجاب
سبي حفظ لبي وعينه ادي مقال لاح للشيعة
شي اسوا التجريح ان يجبر ما فعل التفضيل كما كذبوا بعد
الناس من الصدق لما فيه من الدلالة على زيادة الراوي على
غيره فيما هو مرجح رد الرواية ويبي هذه المرتبة ان يقال كذاب
او دخل او وضاع وجعل صاحب الميزان والمحافظة عبد الرحيم
فبها ابن الصلاح تابع لابن ابي حاتم هذه المرتبة اسوا المراتب
لما فيها من المبالغة واما اسهل مراتب التجريح وقولهم سبي الحفظ
اذ لا يقال ذلك الا لمن يفتش غلظه ولذا قولهم لبي الحديث قال
حزرة السهبي ابي الحسن الدارقطني اي شي تزيد اذا قلت

فلان

فلان لبي فقال ان لا يكون سا فظا من ترك الحديث ولكن
مجر وحاشي لا يستقط من العدالة وكذا قولهم قيد ادي
مقال اي اقربده وهو من الدنو يعني القرب لا من الدناءة
وارفع الرتب في التدجيل ما قيل فيه افعال التفضيل
كما وثق الناس والامام وبعد تكرير لفظ سبي
لثقة ثقة او ثبت ثقة وانخفض المراقب الموثقة
ما كان مشعرا بان قد قريا سما سهل التجريح عند الامام
شي سام بالمهمل اسم فاعل من سبي سمي غلا وارفع يعني
ان ارفع رتب التدجيل ما فيه افعال التفضيل كما وثق الناس
او ثبت الناس لاقتضاه زيادة الراوي على غيره فيما هو
مرجح فتبوه الرواية ويبي هذه المرتبة تكرير ما يدل
على صفة القبول اما لفظ ثقة ثقة او بمعناه كثقة ثبت
وعند صاحب الميزان وسفيمة المحافظة عبد الرحيم ان
هذه المرتبة ارفع رتب التدجيل وعند المنطبي ارفعها
حمدا وثقة وكلام احمد وابن معين ان الوصف بثقة
دون الوصف بحجة قال ابو زرعة الدمشقي قلت لابي
ابن معين سمعت ابا سحاق حجة قال كان ثقة انما الحجة
عبيد الله بن عمرو وما ذكر بن اسن والاوزاعي وسعيد بن عبد
العزيز وقال سالت احمد عن عبد الله بن ابي ثور فقال
معرفة في رواية محمد بن اسحاق وقلت فلو قال رجل
ان محمد بن اسحاق حجة لما كان مصيبا قال لا ولكنه ثقة واما
انخفض مراتب التدجيل ما كان مشعرا بالقرج من اسهل
مراتب التجريح نحو قولهم فلان شيعي قال ابو الحسن بن القطان

يعنون بذلك انه ليس من طلبية العلم واغاهو رجل اتفقت له
رواية الحديث اذ احدثت عند وقال المبري بالمراد
به انه لا يترك ولا يخرج بحديثه مستقلا واعلم ان في هذا
الظاهر قدمت من كتب التعديل تبعا للتعينة وليست من ادبي
خاتم كتابه في هذا النوع بالبحر والتعديل وقد في الالهية
من كتب التعديل عند تفصيلها ولا يخرج عن الترجمة اما تقدم
الفاظ التعديل فلذال انما على الرفعة واما تقدم الفاظ
التخرج فلا فيهما اذا اجتمعا لثباتها قدم التخرج فكذا اذا
اجتمعا لبيان رتبتهما وتعيين الفاظهما ثبات الفاظ عبد
الرحيم لم يذكر في شرح الالهية الرتبة التي ذكرها الفاظ صاحب
التعينة انها الرفع رتب التعديل ولا الرفعة التي ذكر في
المخرج انها السوا رتب التخرج مع انه قال فيه وقد رتب بين
ابن حاتم في مقدمة كتابه المخرج والتعديل طبقات الفاظهم
فيما واجاد وقد اوردتها من التصالح وزاد فيها الفاظ اخرها
من كلام غيره وقد رتب عليها الفاظ من كلام اهل هذا الشأن التي
ويقبل الواحد في التركيبة • ان كان ذا معرفة وخبرة •
وقدم المخرج على التوفيق • اذا ابي مبين الطريقي •
من عارف فاني يكن ما عدلا • فانه يقبل منه جملا •
ش التركيبة وهي وصف الراوي بالعدل الذي يقبل من العدل
العارف باسبابها ولو كانا واحدا خذوا من شرط انها لا يقبل
الامن اتدني العاقلانها باسنادها على الامح والفرق
بينها ان التركيبة تنزل منزلة الحكم ولا يشترط فيها العدد
والشهادة تقع من الشاهد عند الحكم فاقترقا كما في شرح

التعينة

التعينة لمولونا فيدنا بالعارف لان غيره ربما يجزم بالتركية
لمن لا يقتضيهما كما روي يعقوب النسوي في تاريخه قال سمعت
اسانا يقول لاحمد بن يونس عبد الله العمري ضعيف قال احمد
ابن يونس انما يضعفه را فقي مبغض لا يابيه لورايت
لحيته وخطابه وهيبته لعرفت انه ثقة فاستند
احمد بن يونس على ثقة عبد الله العمري بما ليس يدل عليها
لان حسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره وقيل يشترط
العدد في التركيبة كما يشترط في الترسيد والدفاعة والاول
اصح لان العدد اذا لم يشترط في الرواية لم يشترط في التركيبة
التي هي بشرط قبولها اذا اشترط لا يزيد على مشروطه قال
ابو الحسن التبريزي وفيه بحث لان هلال رمضان يثبت
بواحد مع ان تعديل الشاهد بذلك لا يثبت بواحد نذري
واجول لما كان هلال رمضان يتعلق بثبوت تادئة ورفق
من قواعد الاسلام وكان قد اظهر من بين الهمم الكثير
لعيم او غيره الا واحد خفف في ثبوت لسقوط العدد عن
شروطه فلا يخفف مرة اخرى لسقوط من تركيبة شاهد
ثما اذا اجتمع في شخص واحد جرح وتعديل قدم المخرج
على التعديل ولو كان عددا الجارحين اقل من عدد المعدلين
لان الجارح يخرج عن امر حتى عن المعدل فيقبل قوله كراوي
الزيادة في الحديث وقال الخطيب ان كان الذي يرفع
اليد في المخرج عدلا مرصيا في اعتقاده وفعاله عارفا
بصفة العدل والمخرج واسماها عالما بغيره القرائن كما
ذكر قبل قوله ومن جرحه جملا ولا يسيل عن سميته وقال

به غير واحد من الاصوليين واختاره القاضي ابو بكر بن الخطيب
ونقله عن الجمهور واشترط الحافظ صاحب التمهيد في تقديم الجرح
عليه التقدير صدق الجرح مبيها من العام باسما به هذا اذا كان
المجروح معدلا كما ذكرنا او لا وما اذا كان غير عدل فيقبل الجرح
فيه بجملة غير مبينة والامر اهال قول الجراح مع عدم ما يعارضه
وما لابي الصلاح في هذا الي التوقف
واعني بكنية الذي قد سميها وباسم من الرواة كنية
ومن سمي بكنية ومن عدت له نعت او كني فقد دقت
ومن عدت اسم له موافقا كنية او كان قنبا واقفا
كنية روجه وما قد سميها ابنا الي من لم يكن له ابا
ومن عدت نسبتها قنبا خفا اولم يرد تذكرها مطعرا
شي اعني بالمهملات امر من يعنيه عيني الاهتمام فان قيل قال
الجوهري وعينت بجانتك اعني بها عناية وانا بما معني على مفعول
واذا امرت منه قلت لتعن بجانتك اجيب بان فيه لغتين
عني وعني ومن حكاهما صاحب العربية والمطرزي قال الجوهري
تجال عنت بامر كذا فانا معني بك وعنت بامر كذا ايضا فانما
عان به وفي الحديث انه قال لرجل لقد عني بك الله وقال
ابن الاعرابي اي حطت دبتك يعني ان من الاشياء المهمة
عند المحدثين معرفة كني الحسين واسما المكين فان الراوي
قد يشتر بها اسم وله كنية يذكورها في بعض الطرق او يشتر
لكنيته وله اسم يذكوره في بعض الطرق فيظن انهما اثنان
وهما واحد واحل مصنف في مصنف اي احمد الحاكم شيخ ابي
عبد الله الحاكم مثال ما اشتر بها اسم دون كنيته طلحة بن

عبيد

عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي في آخرين
كنية كل منهم ابو محمد وكالبر بن العوام والحسين بن علي
وحذيفة وسلمان وجابر في آخرين كنية كل واحد منهم ابو
عبد الله ومثال ما اشتر بها كنيته دون اسمها ابو الصفي مسلم
ابن صبيح بن الممثلة في اوله وابو ادريس الخولاني عبيد الله
وابو اسحاق السبيعي عمرو ومنها معرفة من اسم كنيته وهو
علي قتيبي من لا كنية له غير هذه التي هي اسمها كاي بلال
الاشعري وابي خصيبي بن يحيى الرازي فقد قال كل واحد
منها اسمها وكنيته واحد وكذا قال ابو بكر بن عباس لبي
لي اسم غير ابي بكر واصلح ان اسمه كنيته واصلح
ابو زرعة ان اسمه شعبتة ومن له كنية غير التي هي اسمها
وهما اثنان قال الخطيب لاثالث لهما احدهما ابو بكر بن محمد
ابن عمرو بن حزم الانصاري له كنية غير هذه التي هي اسمها
وهي ابو محمد وتايرها ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث احد
الفتحا السبق له كنية غير هذه وهي ابو عبد الرحمن قال ابن
الصلاح وقد قيل انه لا كنية لابن حزم يعني الكنية التي هي
اسمها ومنها معرفة من كثرت كناه كمنصور بن عبد المنعم
الغراوي كان يقال له ذوالكني لان كني بابي بكر وبابي الفاسم
وبابي الفتح ومنها معرفة من كثرت نعته كسالم بن عبد الله
المديني بروي عن ابي هريرة وابي سعيد وعائشة وهو سالم
مولي النضر بن بالون والصاد المهمل وهو سالم مولي المهدي
وهو سالم سبلان بفتح المهمل والموحدة وهو سالم مولي دوير
وهو سالم ابو عبد الله الدوسي ومنها معرفة من كانت كنيته

موافقة الاسم ابيه وعكسه ومن كانت كنيته موافقة لكنيته
زوجته مثال الاول ابو اسحاق بن ابراهيم بن اسحاق المديني
احد اتباع التابعين ومثال الثاني اسحاق بن ابي اسحاق
الشيبي ومثال الثالث ابوسلمة عبد الله بن عبد الاسد
ابن هلال الخزومي بن برة بنت عبد المطلب عم النبي صلي
الله عليه وسلم وزوجته ام سلمة واسمها علي الصحيح هذها
الاولى من هاجرا الي ارض الحبشة ومات ابوسلمة سنة اربع وثمانين
سنة ثلاث وتزوجها النبي صلي الله عليه وسلم ومنها محرقة
من نسب الي غير ابيه اما الي امه كنيته حفرا وهم مكاذب ومفوضة
وعوزة ويقال خوف بالغا ابوه المارث بن ربيعة بن نبي التهامي
فاهم حفرا بنت حميد بن ثعلبة بن نبي التهامي بن نبي التهامي
جد لا يقتلهم بها عوزة ويقال خوف ومخوذ ويقي معاد
الي زمن عثمان وقتيل الي زمن علي فتوفاهما بصفيين واما
الي جده كاي عبيدة بن الجراح الصحابي فانه عامر بن
عبيدة بن الجراح وابن جريح فانه عبد الملك بن عبد
العزيز بن جريح وابن حنبل الامام فانه احمد بن محمد
ابن حنبل واما الي جده كيعلي بن ميمونة الصحابي المشهور
اسم ابيه ميمونة بن ابي عبيدة وميمونة ام ابي بصير في قول الزهري
ابن بكار وابن مأكولا وقالك لطيري انها ام يحيى نفسه
والجده المري واما الي رجل يتناه كالمقداد بن الاسود
اسم ابيه عمرو بن ثعلبة الكندي وكان في حجر الاسود
ابن عبد يغوث وتتناه فنسب اليه واما الي زوج امه
كالخمس بن دينار احد الضعفاء اسم ابيه واصل ودينار

زوج

زوج امه كالمخمس بن دينار احد الضعفاء اسم ابيه قاله يحيى
ابن معين والفلاس والمجوز جاني وابن حبان وغيرهم قاله
ابن الصلاح وكان هذا حقي علي بن ابي حاتم حديث قاله في المحسن
ابن دينار بن واصل جعل واحدا لجره ومنها معرفة من نسب
الي غير ما يظهر من نسبه كخالد الخزاز بن مهران قاله يزيد
ابن هارون ما حذر لغلظ وانما كان يماس الي حذر فسيم اليه
وقيل كان يقول اخر علي هذا الصنف لقب الخزاز وكسليمان
ابن طرخان البتيمي يوم المعتمر قاله البخاري في الثاني لم يكن
يبي بغيره وانما ترويه ونحو ذلك مضمون بكسر الميم مولي بن عباس
فانه مولي عبد الله بن المارث بن نوفل وقيل له مولي بن
عباس للزوجه له ويقرب من ذلك يزيد الفقير قيل له ذلك
لان كان في كنفه فوار ظهره واعلم ان الذي رايته بخط والذي
رحم الله في البيت الدال علي النسبة الي غيره اب هو الي
سوي من ابي له ابا وهذا لا يستقيم فظاهره ان النسبة
الي سوي من ابي له ابا هي النسبة الي ابي لا النسبة
الي غيره الاب وهذا صليته بان يقال ابا الي من لم يكن له
ابا هذا ان كان المراد النسبة بالابية وان كان بالابية
او غيرهما فذلك لكن الي من لم يكن له ابا ص
ومن يكون الاتفاق وقفا في الاسم واسم الاب والجد معا
او في اسم ربي ابي شيخه ظهره وشيخ شيخه الذي عنه اثره
ومن عدا اسم شيخه مساجاه الاسم الذي يكون عنه راويا
وما من الاسماء عدا مجردا وما الذي يكون منها مفردا
وما من الكنا او الالقاب يكون مفردا او الاضاف

من اشيا المعرفة من اتفق اسمه مع اسم ابيه
وحدده كالحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب وقد
يتفق اسم الراوي مع اسم جده وجد جده واسم ابيه مع
اسم جده وجد جده كابي اليمين الكندي فانه زيد بن
الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن وقد وقع
هذا الاتفاق في النبي واللقاط التي في اجد هاهي التي في
الاخر واحدما يروي عن الاخر كابي الحلما المهداي العطار
مشهور بالرواية عن ابي علي الابرص المحدث وكل منهما
اسم الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد
ومعرفة من اتفق اسمه مع اسم شيخه وشيخ شيخه مد
كسليمان عن سليمان الاول بن عمر الطبراني والثاني
ابن احمد الواسطي والثالث بن عبد الرحمن المشهور
بابن بنت شرجيل ومعرفة من اتفق اسم من روي
عنه مع اسم شيخه كابن جريح روي عن هشام وروي
عنه هشام فالاعلي بن عروة والادري بن يوسف الصعالي
ومنها معرفة الاسما المبردة اي عن الكندي والاسباب
واللقاب وذلك كثير وقد صنف فيها غير واحد منهم
من جمعها مطلقا كابن سعد في الطبقات وابن ابي خيثمة
والبخاري في تاريخها ومنهم من جمع الطبقات كابن حبان
وابن شاهين ومنهم من جمع المجردين كابن عدي
وابن حبان ومنهم من جمع ما في كتاب مخصوص لرجال
البخاري لابي نصر الكلابي ورجال مسلم لابي بكر بن
المنجور ورجالها معا لابي الفضل بن طاهر ورجال

ابي

ابي داود لابي علي البجلي ورجال الترمذي ورجال
السنائي لجماعة من المغاربة ورجال هذه الخمسة وابن
ماجة لعبد الحفي المقدسي في كتابه الكمال وهذه المزي
في تهذيب الكمال والمخصر الحافظ صاحب التمهيد في
تهذيب التهذيب وزاد عليه اشيا كثيرة ومنها معرفة
الاسما المبردة والكنين المبردة واللقاب المبردة اي
الاسما التي لم يسم بها الا شخص واحد والكنين التي لم
يكني بها الا شخص واحد والنسب التي لم ينسب بها الا
شخص واحد مثال الاسما المبردة لابي بن لبيح صحابي
من بني اسد كلاهما باللام والمبردة فالاول يضم للام
مضغرة والثاني بفتحها علي وزنا عصي وقد صنف فيه
الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البردنجي وتلقبوا
عليه اسما جعلها مبردة ونسبت كذلك ومثال الكني
المبردة ابو عبد يسم الميم وفتح العين المهملة وتكون
ابيا اخر الحروف وفي اخره دال مهملة واسم شخص بن
حبلان ومثالا اللقب المبردة تصون بن سعيد
التنوخي القوي المالكى واسم عبد السلام ونحو يسم
السيبي وقيل بفتحها والاصواب الاول كما قاله عياض مد
وتعلمه عن جلدته مشتاقا للمعنى وسائر المعاني والفتا
وهذه تكون للمنازل مثل اشتباههم الي القبايل
ومنهم من اشتباهه يعني الي صنابير لهم او حرف
والاشتباه والوفاء خا فيها كما هي في الاسما
ورعاياتي لغوم لغبا . واعين بما كان لكونه سبيما

الاسمان



وبالذي يكون منهم موي • بالعتق من اسفل او من اعلاه
او حلق ومن يكون منهم • ذاخية او اجوات يعلم
شي الاشارة بهذه الى الاسباب التي في البيت قبل وذاك
الى اللقب والاسباب وتكون مضارع جاء بمعنى رجع حدثت
الجزرة من اخره لتنظر وجاها مرة مكسورة في اخره اسم فاعل
من يبي يبي من الاسباب المهمة معرفة الاسباب التي للرواة
اذ ربما يحصل يذ بك التمييز بين الاسمين المتقنين في اللفظ
وكانت العرب لا تنسب الا للقبائل فلما جاء الاسلام
وعلم عليهم سكنى البلاد وحدث فيهم الانتساب اليه
الاطنان كما هو عاقبة العجم فانتسبوا الى البلاد وكعب
العتبي بن سعيد المصري والي القري كما يجمعوا حد بين
محمد بن سلام الطحاوي والي الصايغ كالبياط والي الحرف
كالبراري من كان من قرية صح له ان ينسب اليها والي
مصرها والي ناخيتها من هو من القرية يقال فيه مزي
ودمشقي وشامي ومن كان من بلدة فترانقل الي اخر
او اراد ان يجمع بينهما في الانتساب يبد بالاروي وينسب
بالتي انتقل اليها والاهن اياي في موهانم ويحي في السنة
الاشتباه اعني الاتفاق في الخط لاني اللفظ نحو ابني تقع
الجزرة وسكون ايا اخر الحروف واي يي يضم الجزرة مع
الموترة وتشد يد الام ويحي فيها الوفاق اعني الاتفاق
في اللفظ والخط نحو حني نسبة الي قبيلة وهم فوج حنيفة
وعنفي نسبة الي مذهب ابي حنيفة النعمان من ثابت رجه
الله وما اطلق من هذا النوع يعرف ابا لاروي عتبه

او

او بالمروي عند او بالمحي من طريق اخر مينا فان
قلت وقع هنا تكرار وقولا يلقن بالاختصار فان الكلمة
المشتملة على نسبة الي قبيلة او غيرها اسم وقد تقدم
بيان الوفاق والاشتباه في الاسم قلت مراده بالاسم
فيما سبق العلم مخرج المنسوب لانه ليس يعلم فذكرها
ويقني هناك اللقب والكنية والاعلم الذي ليس يلقب
ولا كنية وقد تكوف النسبة لقبنا كما لفظوا بني خالد بن
مخلد الكوفي وكان يعصب منها ومنها معرفة اسباب
الانتساب والانتساب نحو ابراهيم الخوزي بالمخالمجة
المصنومة والراي منسوب الي تنجب الخوزي كونه
نزل لا الي الخوز الذي هو بلاد دين فارس والبصرة ومنها
معرفة الموالي من الرواة المنسوبين الي القبائل لبلاد
يتوكلهم انهم من صليهم وهم ابا موالي خلف واما موالي
اسلام بان اسما علي يد من هو من نفس القبيلة واما
موالي عتاقه من رقي وهو لا منهم اعلاه وهو الذي معتقد
من العرب صليهم ومنهم اسفل وهو الذي معتقد عتيق
لاخر فانه قد ينسب الي القبيلة موي مولاها ولا يعرف
تحيي ذلك الا بالتحصيل عليه ومنها معرفة الاخرة
والاخوات من العلماء والرواة مثال ذلك في الصحابة
محروز يدا يبا الخطاب وعبد الله وعنتية ابا مسعود
ومن عزيبا ذكرا اخوات بين مولاها ثمانون سنة موي
ابن عبيدة الزيدي واخوه عبيد الله ومن عريسه ايضا
الربعة اخوة ولدوا في بطن وكانوا علما وهم محمد وعمر

واسماعيل بنوا لشداد اسماعيل السلمي ولم يسم البخاري
والدارقطني الرابع وسماه بن البخاري في كتابه جامع
الامهات في الفقه عليا ومن العرب ما ذكره بن خزيمة
ان ابا ليبي وقع الي الارض من صلبه فلا تامة ولد وذكر
غيره انه شهد وقعة الجمل ومعه بعون من بيته ومعه راية علي رضي الله
عنه واعين مما يليق بالطراب . وبالمنهاج من الاداب .
ورقت من الجمل والحديث . وصفة التخصيل للحديث .
وصفة التصيب لنفسه اللطيف . وذاك بالكتاب او بالحفظ .
عنى من الاسماء التي يعنى بها معرفة اداب الشيخ والطالب
ينبغي لهما تضمين النية وتطهير الطريقة من الاعراض
الدينيّة ومن التعلق بالاخلاق التدينيّة عريضة
وليجوز الشيخ علي نشر الحديث وعلي التوضي والتطيد
والوقوف عند الجلوس للحديث وليجوز من الحديث
في بيوت الامراء والمباشرين للمكوس وليسند المبتدئين
الي المهتم ولبد لهم علي من هو اعلي منه ان كان وليداه
الطالب بالسماح من ستيخ ثلثا ما مقدم الاولي والاولي
وليقدم العناية بالصحيحين ولا يقتصر علي سماع الحديث
وكتابته دون فهمه ودرائه وليعمل بما سمعه من الاحاديث
التي ليست بموضوعة وليذكر محفوظه ومنها معرفة السنن
الذي يجل فيه الحديث والسنن الذي يودي فيه وهو سني
الحديث اما الاول فقاتل الجمهور ان اقله خمس سنين
قال بن الصلاح وهو الذي استقر عليه عمل اهل الحديث
المناخين وجزهم ما رواه البخاري في صحيح الساي وابن

ماجه

ماجه من حديث محمود بن اليربع قال عقلت من النبي صلي
الله عليه وسلم حجة بهما في وجوهي من دلو وانا ابن خمس سنين
وقد يوجب عليه البخاري مني بجم سماع التفسير له
والصحيح اعتبارا بالفهم والتمييز في كان يوم العطاء
وبرد الجواب كان سماعه صحيحا وان كان بن اقل من خمس
سنين وان لم يكن لم يجم سماعه وان كان علي الخمس وقال
موسى بن هارون البخاري وقد سئل عن يجر سماع الصبي
للحديث فقال اذا فرق بين البقرة والدابة وفي رواية
بين البقرة والمار قال الخطيب سمعت القاضي ابو محمد
عبد الله بن محمد بن اللبان الاصبهاني يقول عقلت القران
وانا لي خمس سنين واحضرت عند ابي بكر بن المقرئ ولي
الرحميين فارادوا ان يسمعونني فيما حضرت قرائته فقال
بعضهم انه يصغر عن السماع فقال لي ابن المقرئ اقر سورة
الكهين فقرأتها فقاد اقر سورة الكهين فقرأتها فقال
لي غيره اقر سورة والمرسلات فقرأتها ولم اخطئها فقال
ابن المقرئ سمعوا له والعمدة علي وقد استقر عمل المناخين
من اهل الحديث علي ان يكتبوا ابن خمس سنين سماعا
وابن اقل من ذلك حاضرا ولا بد في ذلك من اجازة الشيخ
واما الثاني فالحق ان من كانت عنده براعة في العلم او الفهم
الي ما عنده تصدي لشروك في اي سن كان فقد جلس ماكد
وهو ابن ثيف وعشرين سنة وقيل بن سبع عشرة سنة
والناس منوا فروق وشيوخا حيا واحدا عن الشافعي
العلم في سني المحدثه واما من لم يكن له براعة في العلم ولم



يجتج الى ما عتده واذا الانتصاف للمحدث فالمستحب ان يكون
ذلك منه بعد استيفاء الخمسين لانها انما هي الكهولة وفيها مجتمع
الاشد ولهمسك المحدث عن الحديث عند خوف الخرق والسب
الذي يخاف حصول ذلك فيه يختلف باختلاف الناس واستحب
القاضي ابو بكر بن خلاد ان يمسك في الثماني لانها احد الهرم
الا اذا كان ثابت العقل مجتمع الراي لان الغالب علي من يلحق
الثماني تغير لوقم فيجشي ان يكون بدا صيد التبعير والاختلا
والا يظن له الا بعد جوارا شيئا ومنها معرفة تحصيل الحديث
وهو اما بالجمع او بالكتابة فان كان بالكتابة فيكتبه
مبيناً مفسراً ويصبط مشكلاً بالشكل والنقط بحيث
يؤمن اللبس ولا يترك كتب الثماني على الله تعالى ولا الصلاة
علي النبي صلى الله عليه وسلم ويكره الاقتصار علي الصلاة
دون التسليم ويكره ان يكتب بدل تعالى تع وبدل صلى
الله عليه وسلم صلعم وثني ويصلي بلسانه عند كتابة
الثماني والصلاة وكذلك الترضي عن الصحابة والترح علي
العلماء ومنها معرفة صفة الضبط وهو لمن حفظيات
ثبتت ما سعه في خياله بحيث لا يزول عن حافظته الا
نادراً ويحتمل من استعملها وه مني ثماني لمن كتب يات
يصون كتابه عن التعبير منذ صحبه الي ان يروي منه
والعرض والسماع والاسماع والارتمال فيه للثماني
وصفة التفتيش للذي حمل اما على الابواب او على العطل
او الشيوخ او على المساجد واعني باسباب الحديث الواردة
ش ومن الاشياء التي يعنى بها عرض الحديث اي معايلته مع

الشيخ

الشيخ او مع ثقة غيره او مع نفسه باصل شيخه الذي يروي عنه
سماعا او اجازة او باصل اصل شيخه المتقابل به اصل شيخه او
يعرض مقابل باحدھا المتقابلة المعنوية قال عروة لابنه هشام
وعرضت كتابك قال لا قالم تكنب واذا وقع فيه ما ليس به
منه ازاله بالكتيب او بالضرب وهو حسنى وصفته ان يحط
فوقه تحتلطا به بنا يقرا ما تحته وقيل يحرف علي اوله
نصف دايرة وعلي اخره نصف دايرة وقيل يكتب في اوله
لا وفي اخره الي واذا وقع كلمة مكررة فان كانت في اول
السطر ضرب علي الثانية وان كانت في اخر السطر ضرب
علي الاولى ميانة لا وبالسطور واخرها وان كانت
احدهما في اخر سطر والاخر في اول الذي يليه ضرب علي
الاولي ان مراعات اول السطر والاوان كانت في وسط
السطر ضرب علي الثانية وقيل يفتي احدهما واخرها صورة
وتقدم المتقابلة علي السماع اولي لانه ان وقع في الكتاب
اشياء لكشف عنه وصيغة فقري علي الصحة ومنها معرفة
صفة السماع والاسماع وهي ان لا يستعمل السماع والمسمع بما
يجل بالسماع من شيخ او حديث او فاسي وان يكون السماع من
اصل الشيخ الذي يروي منه او من اصل اصل الشيخ المتقابل به
اصل الشيخ او من فرع فويل باصل الشيخ فان فوذر فليغير
بالاجازة ومنها صفة الرحلة في طلب الحديث قال الحلي
المقصود بالرحلة في الحديث امرات اجزها تحصيل علو الاسان
وقدم السماع والثماني فاذا الحفاظ والمذاكرة معهم والاستفادة
منهم قال واذا عزم الطالب علي الرحلة فينبغي له ان لا يترك

في بلده من الرواة اعد الا وليت عند ما يسر من الاحاديث وان
قلت فاني سمعت بعض اصحابنا يقول مبيع ورقة ولا تظعن
شيئا ومنها معرفة صفة تصنيف الحديث وهو اما على الابواب
الفقهية بان يجمع في كل باب ما يدل على حكمه اقبانا او تقيا
كما فعله البخاري وغيره واما على العلة بان يجمع في كل حديث
طرقه واقتلاق نقله واما على الشيوخ بان يجمع حديث
كل شيخ على اتقاده واما على المسانيد بان يجمع في ترجمة
كل صحابي ما عنده من حديث ذلك الصحابي صحيحا كان او
مخبر صحيح وهذا قد يرتب على الحروف وقد يرتب على القبايل
فيقدم بنو هاشم ثم الاقرب فالاقرب وقد يرتب على النسب
فيقدم العشرة ثم اهل بدر ثم اهل المدينة ثم من هاجر
بينها وبين الفتح ثم اصغار الصحابة كما في الطيفل ثم النساء
ويبدأ منى بامهات المؤمنين ومن المهم ايضا معرفة اسباب
الاحاديث وقد صنف في هذا النوع من المتقدمين ابو حنيفة
العكبري بعض شيوخ القاضي ابي يعلى بن القاسم
قد انتهى نظمى نكد النخلة فالجده ومي النخلة
وافضل الصلاة والمنية علي مهدي الرحمة
واله وصحبه الابرار من المهاجرين والانصار
شي قال الشيخ صاحب المتن رحمه الله تعالى كان الفراغ من
نظمها ليلة الثلاثاء اربع شوال سنة اربع عشرة وثمانماية
وكانت وفاة الشيخ رحمه الله ليلة العشرين من ربيع الاول
سنة احدى وعشرين وثمانماية والحمد لله على هذه وصلاة
علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وكان

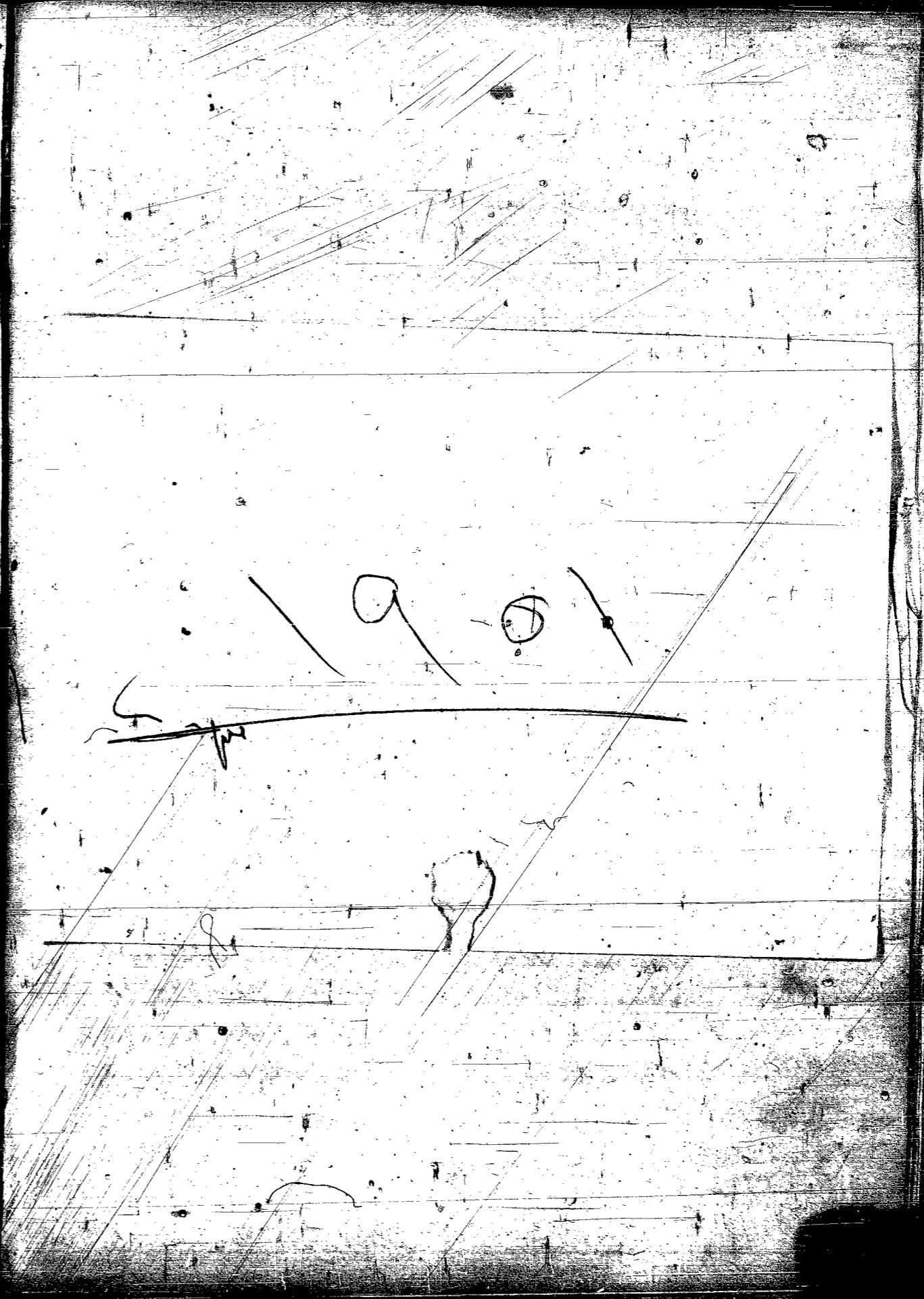
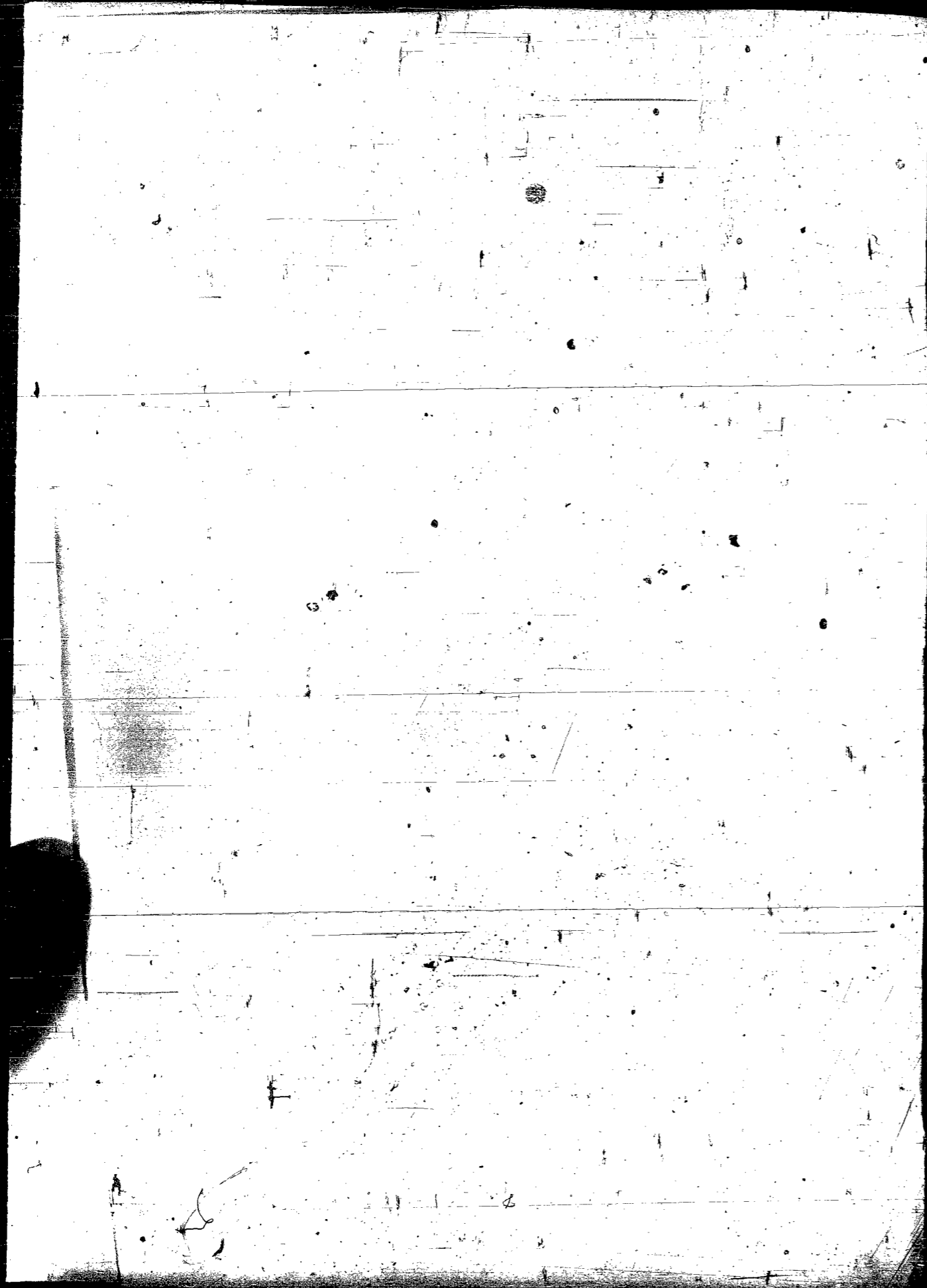
الفراغ

الفراغ من تعليق هذا الكتاب يوم السبت تاسع يوم في
شهر محرم افتتاح سنة الف وما يه اربعا واربعا من
الهجرة النبوية على يد الفقير الي الله تعالى احمد بن الفقي
المرحوم الشيخ محمد بن المرحوم الشيخ ابراهيم اطشترى
المسالم عفر الله ثابته ولمولفه وللمن خرا يده وللمن
قال اميني وكوا لدها ولجميع المسلمين والمسلمات
الاحياء منهم والاموات والحمد لله رب العالمين ثم وكل
هدا ما وجدنا من شرح الشيخ العالم

العلامه فريد دهره ووجيدة عصره
الشيخ فقي الدين الشامي
رحمه الله تعالى امين وصلي

الله على سيدنا محمد
وعلي اله وصحبه
وسلم امين

٢٢
٢



مكرر فيلم رقم

عنوان المصنف : شرح لسنن علي بن ابي طالب والروايات
القدر

اسم المؤلف :

مصوّر عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية

تحت رقم ١٦٢ مصطلح